



الهيئة العامة
لشئون المطابع الأميرية

قانون نظام استثمار
المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤
ومذكرته الإيضاحية ولائحته التنفيذية
وفقاً لآخر التعديلات

الطبعة الخامسة

الثن ٢٥٠ قرش

القاهرة
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٩٨٨



الجمهورية العربية

قانون نظام استثمار

المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة

رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

ومذكرته الإيضاحية ولائحته التنفيذية

وفقا لآخر التعديلات

الطبعة الخامسة

أعد وراجع

محمد رشاد عبد الوهاب حلمي عبد العظيم حسن

المحاميان

بالاستئناف العالي ومجلس الدولة

الطبعة

المطبعة العامة لشؤون الطابع الأميرية

١٩٨٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

يسر الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية أن تقدم الطبعة الخامسة من كتاب قانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وذلك نظرا لأهميته لما تضمنته من أحكام تهدف الى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار السياسة العامة للدولة وخططها القومية .

وحتى تعم الفائدة فقد حرصت الهيئة أن يتضمن هذا الكتاب المذكرة الايضاحية للقانون ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ وفقا لآخر التعديلات .

ونسأل الله التوفيق والسداد ؟

رئيس مجلس الإدارة
رمزى السيد شعبان

الفهرس

أولا : قانون نظام استثمار للمال العربي والأجنبي والمناطق الحرة

صفحة

قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن إصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي ...	١
الفصل الأول : في استثمار رأس المال العربي والأجنبي	٣
الفصل الثاني : المشروعات المشتركة	١٥
الفصل الثالث : في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	١٦
الفصل الرابع : في المناطق الحرة	١٩
— تكملة للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧	٢٧
— المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤	٢٩
— تقرير اللجنة المشتركة عن مشروع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧	٣٤
— مذكرة إيضاحية لمشروع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧	٤٧

ثانيا : اللائحة التنفيذية

لقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة

قرار وزير الاقتصاد والتعاون الإقتصادي رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٧ بإصدار

اللائحة التنفيذية لقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ٦٠

القسم الأول

في إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وماليها

الباب الأول — في إدارة الهيئة	٦٢
الباب الثاني — في مالية الهيئة	٦٤

القسم الثاني

في استثمار رأس المال داخل البلاد

الباب الأول — في تقييم وتسجيل المال المستثمر	٦٦
---	----

٦٨	الباب الثاني - مجال الإستثمار
٦٩	الباب الثالث - طلبات الإستثمار
٧٢	الباب الرابع - في التيسيرات النقدية المقررة للمشروعات المتفعة بأحكام القانون
٧٢	الفصل الأول : في تحويل الأرباح
٧٣	الفصل الثاني : في فتح حسابات بالنقد الأجنبي
٧٥	الباب الخامس - في إجراءات الاستيراد والتصدير
٧٦	الباب السادس - المشروعات المشتركة
٧٩	الباب السابع - التحكيم
٧٩	الباب الثامن - في متابعة تنفيذ المشروعات

القسم الثالث

في المناطق الحرة

٨١	الباب الأول - في إنشاء المناطق الحرة وشغلها
٨٣	الباب الثاني - في إجراءات إدخال وإخراج وتداول البضائع
٨٣	الفصل الأول : أحكام عامة
٨٤	الفصل الثاني : في إجراءات إدخال البضائع للمنطقة الحرة
٨٧	الفصل الثالث : في إجراءات إخراج البضائع من المنطقة الحرة
٨٨	الفصل الرابع : تداول البضائع وتخزينها في المناطق الحرة
		الباب الثالث - النواحي التنظيمية والمالية ومقابل الخدمات والرسوم التي تخضع لها مشروعات المناطق الحرة
٩٠	الفصل الأول : النواحي التنظيمية
٩٢	الفصل الثاني : القواعد المالية
٩٢	الفصل الثالث : الخدمات والرسوم

(ز)

صفحة

الباب الرابع - القواعد التقديرية ... ٩٤

الفصل الأول : أحكام عامة ... ٩٤

الفصل الثاني : في أموال مشروعات المنطقة الحرة، ... ٩٥

الفصل الثالث : الحسابات التي تحتفظ بها المنشآت في المناطق الحرة ... ٩٦

الباب الخامس :

الفصل الأول : نظام العاملين بالمنشآت المرخص بها في المناطق الحرة ... ٩٧

الفصل الثاني : في تراخيص مزاولة العمل بالمناطق الحرة ... ١٠٠

الفصل الثالث : في تصاريح دخول المناطق الحرة والسكن فيها ... ١٠٢

الفصل الرابع : الرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية ... ١٠٣

الفصل الخامس : في الترخيص بمزاولة المهن والحرف بالمنطقة الحرة ... ١٠٥

الباب السادس - في التصفية والمخالفات ... ١٠٦

الفصل الأول : التصفية ... ١٠٦

الفصل الثاني : المخالفات ... ١٠٦

- قرار وزاري رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٨٧ بتحديد أعلى سعر معلن للتقديرات الأجنبية

في حكم قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ... ١٠٩

قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

بشأن إصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق
الحرّة وبإلغاء القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار
المال العربي والمناطق الحرّة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي
والمناطق الحرّة .

مادة ٢ - تطبق أحكام القوانين واللوائح المعمول بها في كل مالم يرد فيه نص خاص
في القانون المرافق .

مادة ٣ (٢) - يصدر وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي - بناء على إقترح مجلس
إدارة نفيسة العامة للاستثمار والمناطق الحرّة - اللائحة التنفيذية لهذا القانون وذلك خلال
ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

مادة ٤ - يلغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق
الحرّة كما يلغى أى نص آخر يخالف ما ورد بهذا القانون ويستمر تمتع المشروعات
التي سبق إقرارها في ظله بما تقررها من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في هذا
القانون ، أما المشروعات التي سبق إقرارها قبل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١

(١) الجريدة الرسمية في ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٤ - العدد ٢٦

(٢) مستبدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ - الجريدة الرسمية في ٦ يونيو

سنة ١٩٧٧ - العدد ٢٢ - دناج .

المشار إليه فيستمر تمتعها بالمزايا والضمانات التي كانت مقررة لها قبل تاريخ العمل بالقانون المشار إليه .

مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويتخذ كقانون من قوانينها .

سند برئاسة الجمهورية في ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٩٤ (١٩ يونيو سنة ١٩٧٤) .

نظام استثمار

المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة

الفصل الأول

في استثمار رأس المال العربي والأجنبي

مادة ١ - يقصد بالمشروع في تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل في أى من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

مادة ٢(١) - يعتبر مالا مستثمراً في تطبيق أحكام القانون :

(١) النقد الأجنبي الحر المحول لجمهورية مصر العربية عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى لاستخدامه في تنفيذ أحد المشروعات أو التوسع فيها .

(٢) الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الأولية والمستلزمات السلعية المستوردة من الخارج واللازمة لإقامة المشروعات أو التوسع فيها ، بشرط أن تكون متفقة مع التطورات الفنية الحديثة ولم يسبق إستعمالها ما لم يقرر مجلس إدارة الهيئة الاستثناء من هذا الشرط .

(٣) الحقوق المعنوية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة في دولة من دول الاتحاد الدولى للملكية الصناعية أو وفقاً لقواعد التسجيل الدولية التى تضمنتها الاتفاقيات الدولية المعقودة في هذا الشأن والملوكة للمقيمين في الخارج والتي تتعلق بالمشروعات .

(١) حذفت عبارة (بالسعر الرسمى) الواردة في المادة (٢) بالمادة الرابعة الواردة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧

(٤) النقد الأجنبي الحر الذى يتفق ، كمصروفات الدراسات الأولية والبحوث والتأسيس التى تكبدها المستثمر فى الحدود التى يعتمد عليها مجلس إدارة الهيئة .

(٥) الأرباح التى يحققها المشروع إذا زيد بها رأسماله أو إذا استثمرت فى مشروع آخر بشرط موافقة مجلس إدارة الهيئة فى الحالين .

(٦) النقد الأجنبي الحر المحول إلى جمهورية مصر العربية عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى والذى يستخدم فى الاكتاب فى الأوراق المالية المصرية أو شراؤها من أسواق الأوراق المالية فى جمهورية مصر العربية وذلك طبقاً للقواعد التى يقررها مجلس إدارة الهيئة .

(٧) النقد الأجنبي الحر المحول إلى جمهورية مصر العربية عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى والمستخدم فى شراء أرض فضاء أو عليها مبان لتشييد عقارات عليها طبقاً لأحكام هذا القانون لو كان شراؤها قبل الحصول على موافقة مجلس إدارة الهيئة متى كان الشراء قد تم طبقاً للقوانين النافذة وفى تاريخ لاحق على مريان القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ .

ويكون تقويم المال المستثمر المشار إليه فى البنود ٢ و ٣ و ٤ بموافقة مجلس إدارة الهيئة طبقاً للقواعد والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢ مكرر (١) - يتم تحويل المال المستثمر إلى جمهورية مصر العربية وإعادة تصديره وكذلك تحويل الأرباح المحققة إلى الخارج وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك بأعلى سعر معلن للنقد الأجنبي القابل للتحويل بواسطة السلطات المصرية المختصة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المال المستثمر اللازم لشراء الأراضى والعقارات التى تمثل جزءاً متكاملًا من الأصول الرأسمالية للمشروعات التى تقرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

مادة ٣- يكون استثمار المال العربى والأجنبى فى جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار السياسة العامة للدولة وخططها القومية على أن يكون ذلك فى المشروعات التى تتطلب خبرات عالمية فى مجالات التطوير الحديثة أو تحتاج إلى رؤوس أموال أجنبية وفى نطاق القوائم التى تعدها الهيئة ويعتمدها مجلس الوزراء ، وذلك فى المجالات الآتية :

(١) التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات.

(٢) إستصلاح الأراضى البور والصحراوية واستزراعها ، ومشروعات تنمية الإنتاج الحيوانى والثروة المائية.

ويكون استصلاح الأراضى البور والصحراوية واستزراعها بطريق الإنجاز طويل الأجل الذى لا يتجاوز خمسين عاماً يجوز مدداً إلى مدة أو مدداً تتجاوز خمسين عاماً أخرى ، وذلك بموافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة.

(٣) مشروعات الإسكان، ومشروعات الامتداد العمرانى، ويقصد بها الاستثمارات فى تقسيم الأراضى وتشيد مبانى جديدة وإقامة المرافق المتعلقة بها.

ولا يعتبر شراء مبنى قائم فعلاً أو أرض فضاء مشروعاً فى مفهوم أحكام هذا القانون إلا إذا كان البيع للاستفادة من الزيادة فى القيمة السوقية وذلك دون أحكام هذا القانون إلا إذا كان ذلك بقصد البناء أو إعادة البناء وليس بقصد إعادة البيع للاستفادة من الزيادة فى القيمة السوقية وذلك دون إخلال بقواعد التصرف فى المال المستثمر وإعادة تصديره للنصوص عليها فى هذا القانون، ويشترط أن يتم البناء فعلاً خلال المدة التى يحددها مجلس إدارة الهيئة ودون التزام من الدولة بإخلاء تلك العقارات.

(٤) شركات الاستثمار التى تهدف إلى توظيف الأموال فى المجالات المنصوص عليها فى هذا القانون.

(٥) بنوك الإستثمار وبنوك الأعمال وشركات إعادة التأمين التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملة الحرة ، ولها أن تقوم بالعمليات التمويلية الاستثمارية بنفسها سواء تعلقت بمشروعات فى المناطق الحرة أو بمشروعات محلية أو مشتركة أو أجنبية مقامة داخل جمهورية مصر العربية ، وكذلك لها أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية.

(٦) البنوك التي تقوم بعمليات بالعملة المحلية متى كانت في صورة مشروعات مشتركة مع رأسمال محلي مملوك لمصريين لا تقل نسبته في جميع الأحوال عن ٥١٪.

(٧) نشاط التعمير في المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الحالية (١)

(٨) نشاط المقاولات الذي تقوم به شركات مساهمة لا تقل مشاركة رأس المال المصري فيها عن خمسين في المائة (٢)

(٩) نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركة مساهمة بالمشاركة مع بيوت الخبرة الأجنبية العالمية إذا كان يتعلق بمشروع من المشروعات الداخلة في المجالات المشار إليها في البنود السابقة والتي تعتبر هذه الخبرة من مقتضياته وبشرط موافقة مجلس إدارة الهيئة في كل حالة على حدة ، على أن يحسب لكل عملية حساب خاص وفقاً للنظام الذي يقرره وزير الاقتصاد ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة (٣) .

وتمنح أولوية خاصة للمشروعات التي تهدف إلى التصدير أو تنشيط السياحة أو التي تؤدي إلى خفض الحاجة إلى استيراد السلع الأساسية ، وكذلك المشروعات التي تحتاج إلى خبرات فنية متقدمة أو إلى الاستفادة من براءات اختراع أو علامات تجارية ذات شهرة خاصة .

مادة ٤- يتم توظيف المال المستثمر في جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام هذا القانون في صورة مشاركة مع رأس المال المصري العام أو الخاص في المجالات وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادتين ٢ ، ٣ من هذا القانون .
واستثناء مما تقدم :

(أ) تقصر مشروعات الإسكان التي تقام بغرض الاستثمار على رأس المال العربي ، دون الأجنبي منفرداً أو بالاشتراك مع رأس المال المصري .

ويقصد بالمال العربي المستثمر المال المملوك لشخص طبيعي يتمتع بجنسية إحدى الدول العربية أو لشخص اعتباري يكون أغلبية ملكية رأسماله لمواطني دولة عربية أو أكثر .

(ب) يجوز أن يتفرد رأس المال العربي أو الأجنبي في مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملة الحرة متى كانت فروعاً تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسي بالخارج.

(ج) يجوز أن يتفرد رأس المال العربي أو الأجنبي في المجالات الأخرى المنصوص عليها في المادة الثالثة التي يوافق عليها مجلس إدارة الهيئة بأغلبية ثلثي أصوات أعضائه.

مادة ٥- لا يجوز نزع ملكية عقارات لإقامة مشروعات استثمارية عليها إلا إذا تقرر اعتبار تلك المشروعات من أعمال المنفعة العامة للقانون.

مادة (١٦)- تتمتع المشروعات المقبولة في جمهورية مصر العربية وفقاً لأحكام هذا القانون وأياً كانت جنسية مالكيها أو محال إقامتهم بالضمانات والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون.

كما تتمتع المشروعات التي تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين في أحد المجالات المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا القانون بالمزايا والإعفاءات الواردة في المواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة طبقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فيه.

وتسرى الإعفاءات المشار إليها على الشركات المساهمة القائمة وقت العمل بهذا القانون في حدود ما تستحدثه عن طريق زيادة رأس المال باكتساب نقدي في إنشاءات في مجال من المجالات المنصوص عليها في هذا القانون بشرط موافقة الهيئة.

مادة ٧- لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها.

ولا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائي.

مادة ٨- يتم تسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع المستثمر أو في إطار الاتفاقيات السارية بين جمهورية مصر

العربية ودولة المستثمر أو في إطار اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطني الدول الأخرى التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ في الأحوال التي تسرى فيها .

ويجوز الاتفاق على أن تتم تسوية المنازعات بطريق التحكيم ، وتشكل لجنة التحكيم من عضو عن كل من طرفي النزاع وعضو ثالث مرجح يتفق على اختياره العضوان المذكوران ، فإذا لم يتفقا على اختياره خلال ثلاثين يوماً من تعيين آخرهما يتم إختيار للمعضو المرجح بناء على طلب أى من الطرفين بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية بجمهورية مصر العربية .

وتضع لجنة التحكيم قواعد الإجراءات الخاصة بها دون التقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية إلا ما تعلق منها بالضمانات والمبادئ الأساسية للتقاضى ، على أن تراعى اللجنة سرعة البت في المنازعة ، وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وتكون نهائية وملزمة للطرفين وقابلة للتنفيذ شأنها شأن الأحكام النهائية .

وتحدد لجنة التحكيم من يتحمل مصاريف التحكيم .

مادة ٩ — تعتبر الشركات المستفعة بأحكام هذا القانون من شركات القطاع الخاص أباً كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها ولا تسرى عليها التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه .

مادة ١٠ — لا تخضع المشروعات المستفعة بأحكام هذا القانون لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط وإجراءات إنتخاب ممثلى العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ويبين نظام الشركة طريقة إشراك العاملين فى إدارة المشروع .

مادة ١١ — يسرى على المشروعات ، أياً كان شكلها القانونى ، الأحكام الخاصة بالعمال والمستغلين المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، كما يسرى فى شأن العاملين بهذه المشروعات أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ما لم يكفل لم المشروع نظام تأمينات أفضل توافق عليه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

يستثنى العاملون بهذه المشروعات من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ، والمادة (٢١ من قانون العمل) الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ كما يستثنى العاملون وأعضاء مجالس إدارة تلك المشروعات من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب عن خمسة آلاف جنيه (١) .

مادة ١١ مكرر (٢) — تخضع المشروعات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة للقيود الخاصة بموظفي الدولة وأعضاء الهيئات النيابية المنصوص عليها في المواد من ٩٥ إلى ٩٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، وللحظر المنصوص عليه في المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب .

ويعتبر في حكم الأعمال المحظورة طبقاً للمواد المشار إليها في الفقرة السابقة القيام بأي عمل من أعمال المهن الحرة بالذات أو بالواسطة ولو كان هذا العمل على سبيل الاستشارة إذا كان للوزير أو للموظف العمومي خلال السنة السابقة على تركه المنصب أو الوظيفة — شأن في الترخيص باقامة هذه المشروعات أو الإشراف على نشاطها .

ويقصد بالوزراء في تطبيق أحكام هذه المادة رئيس مجلس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء ونواب الوزراء .

مادة ١٢ — تستثنى الشركات المنتفعة بأحكام هذا القانون من حكم البند (٥) من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، على أن يتم توزيع نسبة من الأرباح الصافية لهذه الشركات سنوياً على الموظفين والعمال طبقاً للقواعد التي يقترحها مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العمومية .

كما تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه الواردة في المادة (٢) فقرة (١) والمادة (١١) والمادة (١٥) فقرة (١) ، والمادة (٢١) فقرة (١) ، وفقرة (٤) ، والمادة (٢٤) فقرة (٢) والمواد ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٣

(١) الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧

(٢) مضافة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧

(مكرراً) والمادة ٤١ فقرة (٤) والمادة ٦٦ فقرة (١) والمادة ٢٩ بالنسبة لممثلي الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية الأجنبية والمادة (٣) بالنسبة لغير المصريين ، ولا يجوز تداول حصص التأسيس والأسهم خلال السنتين الأوليين للشركة إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة (١) .

وكذلك تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة (٢) .

مادة ١٣ - مع مراعاة حكم البند (٦) من المادة الثالثة ، تستثنى البنوك المنتفعة بأحكام هذا القانون من شرط تملك المصريين لجميع أسهمها الوارد في الفقرة (أ) من المادة ٢١ من قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، كما تستثنى من حكم الفقرة (ج) من ذات المادة.

وكذلك تستثنى بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال وشركات إعادة التأمين المشار إليها في البند (٥) من المادة الثالثة من هذا القانون ، من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للرقابة على عمليات النقد .

مادة ١٤ (٣) - استثناء من أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي للمشروع حق فتح حساب أو حسابات بالنقد الأجنبي في البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية ويقيد بالجانب الدائن من هذا الحساب أو الحسابات رصيد رأس المال المدفوع بالعملات الأجنبية والقروض وغير ذلك من أموال المشروع متى كانت بالعملات الحرة وكذلك المبالغ التي يشتريها المشروع من البنوك المحلية بأعلى سعر معلن للنقد الأجنبي ، وكذلك حصيلة صادرات المشروع المنظورة وغير المنظورة وحصيلة المبيعات بالنقد الأجنبي في الأسواق المحلية .

والمشروع دون إذن أو ترخيص خاص الحق في استخدام الحساب المذكور في تحويل المبالغ المصرح بها طبقاً لأحكام هذا القانون في سداد قيمة الواردات السلعية والاستثمارية اللازمة لتشغيل المشروع وفي مواجهة المصروفات غير المنظورة المتعلقة

(١ ، ٢) استبدلت الفقرتين الثانية والثالثة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) مستبدلة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

بهذا الاستيراد وفي سداد ما يستحق على المشروع من أقساط القروض المعتمدة بالنقد الأجنبي وفوائدها وفي أداء غير ذلك من المصروفات اللازمة للمشروع ، ويجوز للمشروع أن يستبدل من البنوك المحلية أى مبلغ من هذا الجانب مقابل جنهات مصرية بأعلى سعر معلن للنقد الأجنبي .

ويلتزم المشروع بأن يقدم إلى الهيئة بياناً في نهاية كل ستة دانية بحركة هذا الحساب والمستندات والتفاصيل التى تطلبها الهيئة للتحقق من أن الاستخدام قد إلتزم الأغراض المقررة في هذا القانون على أن يكون هذا البيان معتمداً من أحد المحاسبين القانونيين .

مادة ١٥ — استثناء من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد ، يسمح للمشروعات المتفعة بأحكام هذا القانون بأن تستورد بشرط المعاينة — دون ترخيص ، بذاتها أو عن طريق الغير — ما يحتاج إليه لإقامتها ثم تشغيلها من مستلزمات إنتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل مناسبة لطبيعة نشاطها ، وتكون هذه العمليات مستثناة من إجراءات العرض على لجان البت ، دون إلتزام من جانب الحكومة بتوفير النقد الأجنبي اللازم لعمليات الاستيراد خارج الحسابات المصرفية المذكورة في المادة السابقة .

ويسمح للمشروعات المشار إليها بأن تصدر منتجاتها بالذات أو بالواسطة دون ترخيص وبغير حاجة لقيدها في سجل المصلدين (١) .

مادة ١٦ (٢) — مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخر تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتعفى الأرباح التى توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وملحقاتها بحسب الأحوال ، ومن الضريبة العامة على الإيراد بالنسبة للاوعية المعفاة من الضرائب النوعية طبقاً لهذا النص وذلك كله لمدة خمس سنوات إعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال ويسرى هذا الإعفاء ولذات المدة على عائد الأرباح التى يعاد استثمارها فى المشروع والاحتياطيات الخاصة المكونة التى يحمل بها حساب التوزيع بعد استخراج

(١) أضيفت الفقرة الثانية بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧.

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧.

الأرباح الصافية والمخصصة لدعم مركز الشركة والأرباح المحتجزة المحققة من فترة الإعفاء والتي يتم توزيعها بعد انقضاءها ، وتعفى الأسهم من رسم الدمغة النسبي السنوي لمدة خمس سنوات اعتباراً من التاريخ المحدد - لاستحقاق الرسم قانوناً لأول مرة .

ويشترط لسريان الإعفاء من الضريبة العامة على الإيراد ألا يصبح الإيراد محل هذا الإعفاء خاضعاً فعلاً لضريبة مماثلة في دولة المستثمر الأجنبي أو الدولة التي يحول إليها هذا الإيراد ، بحسب الأحوال .

وتكون مدة الإعفاء ثمانى سنوات إذا اقتضت ذلك إعتبارات الصالح العام وفقاً لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافى ومدى أهميته فى التنمية الاقتصادية وحجم رأس ماله ومدى مساهمته فى استغلال الموارد الطبيعية وفى زيادة الصادرات طبقاً لما يقترحه مجلس إدارة الهيئة ويعتمده مجلس الوزراء .

ويكون الإعفاء بالنسبة لمشروعات التعمير وإنشاء المدن الجديدة متى كانت هذه المشروعات خارجة عن الأراضى الزراعية ونطاق المدن واستصلاح الأراضى لمدة عشر سنوات ، ويجوز مدها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على إقترح مجلس إدارة الهيئة إلى خمسة عشر عاماً .

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على إقترح مجلس إدارة الهيئة إعفاء كافة الأصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة اللازمة لإنشاء المشروعات المقبولة فى نطاق أحكام هذا القانون من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم أو تأجيل استحقاقها أو تقسيطها وذلك كله بشرط عدم التصرف فى الأشياء محل الإعفاء أو التأجيل أو التقسيط لمدة خمس سنوات من تاريخ ورودها أو لمدة التقسيط أو التأجيل بحسب الأحوال وإلا حصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الإعفاء منها أو تأجيلها أو تقسيطها .

مادة ١٧ (١) - مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٦ تعفى من الضريبة العامة على الإيراد الأرباح التى يوزعها كل مشروع وذلك بنسبة ٥ ٪ (خمسة فى المائة) من القيمة الأصلية لحصة المول فى رأس مال المشروع وذلك بعد انقضاء مدة الإعفاء المنصوص عليها فى المادة ١٦ .

مادة ١٨(١) - تعفى من جميع الضرائب والرسوم الفوائد المستحقة على القروض التي يعقدها المشروع بالنقد الأجنبي ولو اتخذت شكل ودائع ، ويسرى هذا الإعفاء على فوائد تلك القروض التي يمول بها الجانب المصرى نصيبه فى المشروع .

مادة ١٩ - لا تخضع مباني الإسكان الإدارى وفوق المتوسط المنشأة وفقاً لأحكام هذا القانون لنظام تحديد القيمة التجارية المنصوص عليها فى القوانين الخاصة بإيجارات الأماكن .

مادة ٢٠ - يسمح للخبراء والعاملين الأجانب القادمين من الخارج للعمل فى إحدى المشروعات المستفعة بأحكام هذا القانون بأن يحولوا إلى الخارج حصة من الأجر والمرتبات والمكافآت التي يحصلون عليها فى جمهورية مصر العربية على ألا تتجاوز خمسين فى المائة من مجموع ما يتقاضونه .

ويعنى من الضريبة العامة على الإيراد المبالغ الخاضعة لضريبة العمل من الأجر والمرتبات والمكافآت وما فى حكمها التي تؤدىها المشروعات المقامة طبقاً لهذا القانون للعاملين بها من الأجانب(٢) .

مادة ٢١(٢) - لصاحب الشأن أن يطلب إعادة تصدير المال المستثمر إلى الخارج أو التصرف فيه بموافقة مجلس إدارة الهيئة بشرط أن يكون قد مضى على ورود المال خمس سنوات إعتباراً من التاريخ الثابت فى شهادة التسجيل مالم يقرر مجلس إدارة الهيئة التجاوز عن هذا الشرط إذا تبين أنه لا يمكن تنفيذ المشروع المقبول والحوّل من أجله المال أو الاستمرار فيه لأسباب خارجة عن إرادة المستثمر أو لظروف غير عادية أخرى يقرها مجلس إدارة الهيئة وذلك كله مع مراعاة الآتى :

(١) يكون تحويل المال المستثمر إلى الخارج بأعلى سعر معن للنقد الأجنبي على خمسة أقساط سنوية متساوية ، واستثناء من ذلك يتم تحويل المال المستثمر كله محسوباً طبقاً لأحكام هذه المادة إذا كان رصيد المستثمر بالنقد الأجنبي فى الحساب المشار إليه

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧

(٢) الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧

(٣) مستبدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧

في المادة ١٤ يسمح بهذا التحويل ، أو إذا كان قد تصرف فيه مقابل نقد أجنبي حر على أن تخطر الهيئة بهذا التصرف .

(٢) إذا كان المال المستثمر قد ورد عيناً فيجوز إعادة تصديره عيناً بموافقة مجلس إدارة الهيئة .

(٣) يكون تحويل المال المستثمر في حدود قيمة الاستثمار عند التصفية أو التصرف فيه بحسب الأحوال على أن تعتمد الهيئة نتيجة التصفية .

ويجوز التصرف في المال المستثمر المسجل لدى الهيئة بعد إخطارها بذلك بنقد أجنبي حر ، ومع ذلك يجوز للمستثمر بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة التصرف في أمواله المسجلة لديها أو جزء منها إلى آخر بعملة محلية وفي هذه الحالة لا ينتفع المتصرف إليه بحقوق التحويل الواردة في هذا القانون ، ويحل المتصرف إليه في الحالتين محل المستثمر الأصلي في الانتفاع بأحكام القانون .

ويجوز في جميع الأحوال بيع الأسهم المقومة بعملة أجنبية حرة في البورصات المصرية بنقد أجنبي حر وفي هذه الحالة يحول ناتج البيع لحساب البائع إلى الخارج .

مادة ٢٢ (١) — تتضمن موافقة الهيئة على المشروع تحديد القواعد الخاصة بتحويل عائد المال المستثمر إلى الخارج — إذا رغب المستثمر في ذلك وفقاً لما يأتي :

(١) بالنسبة للمشروع الذي يحقق اكتفاء ذاتياً من حيث احتياجاته من النقد الأجنبي وتغطي حصيلة ما يحققه من صادرات منظورة أو غير منظورة جميع عناصر احتياجاته من استيراد آلات ومعدات ومستلزمات إنتاج ومن سداد للقروض المعقودة بالنقد الأجنبي وفوائدها ، ويسمح بتحويل صافي الأرباح السنوية للمال المستثمر بأعلى سعر معن للنقد الأجنبي في حدود الرصيد الدائن لحساب العملة الأجنبية المرخص به طبقاً لأحكام المادة ١٤ من هذا القانون .

(٢) بالنسبة للمشروعات التي لا تكون موجهة أساساً للتصدير والتي تحد من حاجة البلاد إلى الاستيراد يسمح بتحويل صافي أرباحها كلها أو بعضها بأعلى سعر معن للنقد الأجنبي وفقاً لما تقرره الهيئة وطبقاً للقواعد النقدية السارية .

(٣) يحول بالكامل صافي العائد بالنسبة للمساكن التي تدفع أجرتها بالنقد الأجنبي الحر كما يتم تحويل صافي العائد بالنسبة للمساكن التي تدفع أجرتها بالعملة المحلية في حدود نسبة ٨٪ سنوياً من المال المستثمر وفي حدود ١٤٪ سنوياً بالنسبة للمساكن الشعبية وكذلك بالنسبة للمساكن المنشأة في مدن جديدة وخارج الرقعة الزراعية ونطاق المدن ومع السماح بإعادة استثمار ما لا يتم تحويله من صافي العائد في حدود ٨٪ أخرى سنوياً من المال المستثمر ، مع اعتبار إعادة استثماره وفقاً لهذا الحكم في المجالات الأخرى مالا مستثمراً في مفهوم أحكام هذا القانون .

الفصل الثاني

المشروعات المشتركة

مادة ٢٣- المشروعات المشتركة التي تنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون في شكل شركات مساهمة أو ذات مسئولية محدودة يحدد في عقد تأسيسها أسماء الأطراف المتعاقدة وشكلها القانوني واسمها وموضوع نشاطها ومدتها ورأسها ونسبة مشاركة الأطراف الوطنية والعربية والأجنبية ووسائل الاكتاب فيها وحقوق والتزامات الشركاء وغير ذلك من أحكام .

ويعد النظام الأساسي للشركة وفقاً للنموذج الذي يصدر به قرار من مجلس الوزراء بناء على إقترح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وذلك مع مراعاة المزايا والضمائم والاستثناءات المقررة في هذا القانون .

وفي جميع المشروعات المشتركة تخصص الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وحدها بمراجعة العقد وإعتماده وفقاً لأحكام هذا القانون .

ويتعين التصديق على توقيعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع المشروعات أياً كان شكلها القانوني وذلك مقابل رسم تصديق مقداره ربع في المائة من قيمة رأس مال المشروع وذلك يحد أقصى مقداره ألف جنيه أو ما يعادله من النقد الأجنبي بحسب الأحوال ، سواء تم التصديق في مصر أو لدى السلطات المصرية في الخارج وتعفى من

رسم الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس أى من هذه المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع بما فى ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وعقود المقاوله وغيرها وذلك حتى تمام تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله ويسرى هذا الحكم على المشروعات المقامة فى المناطق الحرة (١) .

مادة ٢٤ - يصدر بالنظام الأساسى لشركات المساهمة التى تنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون لهذه الشركات الشخصية الاعتبارية اعتباراً من تاريخ نشر نظامها الأساسى وعقد تأسيسها وفقاً للأنحة التنفيذية لهذا القانون ، وتسرى الأحكام المتقدمة على كل تعديل فى نظام الشركة .

الفصل الثالث

فى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

مادة ٢٥ (٢) - تنشأ هيئة عامة يشرف عليها ويرأس مجلس إدارتها وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى وتسمى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ويكون مقرها مدينة القاهرة ويجوز أن يكون لها مكاتب خارج جمهورية مصر العربية، (ويشار إليها فى هذا القانون باسم الهيئة) .

ويكون للهيئة شخصية اعتبارية ومجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من رئيس الجمهورية .

ويكون مجلس الإدارة هو السلطة المهيمنة على شئون الهيئة وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التى تسير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله الهيئة .

ويعين بقرار من رئيس الجمهورية نائب لرئيس مجلس إدارة الهيئة يكون مديراً العام ويرأس الجهاز التنفيذى للهيئة الذى يتكون من عاملين فنيين وإداريين يعينون طبقاً للهيكل التنظيمى الذى يعتمد عليه مجلس الإدارة .

(١) الفقرة الرابعة مضافة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧

(٢) مستبدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧.

ويتولى نائب رئيس مجلس الإدارة إدارة الهيئة وتصريف شئونها ويمثلها أمام القضاء وأمام الغير ، ويرأس مجلس الإدارة في حالة غياب الرئيس .

ويجوز للمجلس أن يفوض رئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس مجلس الإدارة في بعض اختصاصاته .

ويكون لرئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس المجلس والموظفين الرئيسيين الذين يعتمدهم المجلس حق التوقيع نيابة عن الهيئة .

مادة ٢٦ — تختص الهيئة بتنفيذ أحكام هذا القانون ، ولها على الأخص ما يأتي :

(١) دراسة القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالاستثمار العربي والأجنبي داخل جمهورية مصر العربية وبالمناطق الحرة المنشأة بها وتقديم ما تراه من إقتراحات في — هذا الصدد .

(٢) إعداد قوائم بأنواع النشاط والمشروعات التي يدعى المال العربي والأجنبي إلى الاستثمار فيها وتعتمد هذه القوائم من مجلس الوزراء بعد إقرارها من مجلس إدارة الهيئة .

(٣) طرح المشروعات للاستثمار العربي والأجنبي وتقديم المشورة بشأنها في إعلام السوق الدولي لرأس المال والدول المصدرة لرأس المال بالقوائم المعتمدة والمشروعات المطروحة للاستثمار العربي والأجنبي ، وكذلك كافة الأوضاع والمزايا التي يتمتع بها رأس المال الوارد عند استثماره في داخل الدولة وبالمناطق الحرة التي يقرر إقامتها .

(٤) دراسة الطلبات المقدمة من المستثمرين وعرض نتائج الدراسة على مجلس إدارة الهيئة للبت فيها .

(٥) تسجيل المال المستثمر الوارد بوحدة العملة التي ورد بها إذا ورد نقداً وتسجيل وتقويم الحصص العينية والحقوق المعنوية في ضوء المستندات المقدمة والأسعار العالمية وآراء الخبراء المختصين ، ومراجعة تقويم المال المستثمر عند التصرف فيه أو عند التصفية لإعادة تصديره أو تحويله إلى الخارج .

(٦) الموافقة على تحويل صافي الأرباح إلى الخارج بعد بحث المستندات الخاصة بحالة المشروع المالية والتحقق بوجه خاص من تجنب الاحتياطات والمخصصات التي تنص عليها القوانين والأصول الفنية المحاسبية المعتادة وسداد الضرائب بعد انقضاء فترة الإعفاء المنصوص عليها في هذا القانون .

(٧) تيسير الحصول على التراخيص اللازمة لتنفيذ مشروعات استثمار المال العربي والأجنبي بما في ذلك الحصول على جميع التراخيص الإدارية اللازمة وعلى الأخص تراخيص الإقامة لرجال الأعمال والحبراء ورؤساء العمال القادمين من الخارج للعمل في المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون .

(٨) الموافقة على المشروعات المقامة بأموال مصرية مملوكة للمصريين طبقاً للفقرتين الثانية والثالثة من المادة (٦) من نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة^(١) .
وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات التي تبين طريقة ممارسة الهيئة للاختصاصات المشار إليها .

مادة ٢٧(٢) — تقدم طلبات الاستثمار إلى الهيئة ويوضح في الطلب المال المراد استثماره وطبيعته وسائر البيانات الأخرى التي من شأنها إيضاح كيان المشروع المقدم بشأنه الطلب وللمجلس إدارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم إليه وتسقط هذه الموافقة إذا لم يقر المستثمر باتخاذ خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة أشهر من صدورها ما لم يقرر المجلس تجديدها للمدة التي يراها .

مادة ٢٨ — تكون للهيئة موازنة مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية وذلك دون التقيد بالأحكام الخاصة بموازنات المؤسسات العامة والهيئات العامة .

مادة ٢٩ — تكون موارد الهيئة مما يأتي :

(١) الاعتمادات التي تخصصها لها الدولة .

(٢) إيراداتها الناتجة من نشاطها .

(٣) مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة ولها أن تتقاضى هذا المقابل بالنقد الأجنبي الحر وفقاً للأحكام والأوضاع التي يقررها مجلس الإدارة .

(٤) القروض المحلية أو الخارجية بعد إقرارها وفقاً للقانون .

(١) البند رقم ٨ أضيف بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧

(٢) مستبدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧

الفصل الرابع

في المناطق الحرة

مادة ٣٠ - لمجلس إدارة الهيئة أن ينشئ مناطق حرة عامة بعد موافقة مجلس الوزراء وذلك لإقامة المشروعات التي يرخص بها طبقاً لأحكام هذا القانون .

وتكون لكل منطقة حرة عامة شخصية اعتبارية .

وبحوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة إنشاء مناطق حرة خاصة تكون مقصورة على مشروع واحد .

ويتضمن القرار في جميع الأحوال بياناً بموقع المنطقة وحدودها .

ويكون إنشاء المنطقة الحرة التي تشمل مدينة بأكملها بقانون .

مادة ٣١ - مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة ، ويضع السياسة العامة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي تنشأ من أجله هذه المناطق ، وذلك في حدود هذا القانون ، وله على الأخص :

(١) تنسيق السياسات ووضع التخطيط العام للمناطق الحرة بالاتفاق مع الجهات الإدارية المختصة .

(٢) تملك العقارات وتخصيصها لمناطق حرة عامة أو خاصة . .

(٣) اعتماد ميزانيات المناطق الحرة وحساباتها الختامية .

(٤) القيام باختصاصات مجلس الإدارة المسئول عن كل منطقة حرة عامة والمبينة في المادة (٣٣) من هذا القانون وذلك إلى أن يتم تشكيل مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة .

(٥) الإشراف على المناطق الحرة الخاصة إلى أن يقرر المجلس تبعية المنطقة الحرة الخاصة لإحدى المناطق الحرة العامة .

مادة ٣٢ - يضع مجلس إدارة الهيئة اللائحة التنفيذية لنظام العمل داخل المناطق الحرة من النواحي المالية والإدارية والفنية وخاصة فيما يتعلق بالقواعد التي تسرى على نشاط الشركات والمشروعات التي تعمل في المناطق الحرة .

وكذلك قواعد إدخال البضائع وإخراجها وقيدها وفحص المستندات والمراجعة،
وانتظام الخاضع برقابة المنطقة وحراستها وتحصيل الرسوم المستحقة .

مادة ٣٣ - يتولى إدارة كل منطقة حرة عامة مجلس إدارة يصدر بتشكيله وتعيين
رئيسه قرار من مجلس إدارة الهيئة .

ويختص مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة بتنفيذ أحكام هذا القانون وله أن ينفذ
في كل ما يتعلق بهذه المنطقة وله على الأخص ما يلي :

(١) الترخيص في شغل الأراضي والعقارات أو استئجار عقارات مملوكة للغير
بالمنطقة الحرة .

(٢) البت في العروض التي سيقوم بها أصحاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية
طبقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الهيئة .

(٣) إنشاء وإدارة واستغلال المخازن والمستودعات والمساحات المتعلقة بعمليات
الشحن والتفريغ والتخزين .

(٤) توفير الأجهزة والمعدات اللازمة لتسهيل العمليات والمشروعات التي تقام
في المنطقة الحرة .

(٥) تقديم الخدمات اللازمة للمشروعات المقامة بالمنطقة الحرة وذلك نظير المقابل
الذي يحدده المجلس .

(٦) الإشراف على المناطق الحرة الخاصة التي يصدر قرار من مجلس إدارة الهيئة
بتبعية لها .

مادة ٣٤ - يجب أن يتضمن الترخيص في شغل المناطق الحرة أو أى جزء منها بيان
الأغراض التي منح من أجلها ومدة سريانه ومقدار الضمان المالى الذى يؤديه المرخص له
ولا يتمتع المرخص له بالإعفاءات أو المزايا المنصوص عليها في هذا الفصل إلا في
حدود الأغراض المبينة في ترخيصه .

ويكون الترخيص بشغل المنطقة الحرة شخصياً ، ولا يجوز لمن صدر له الترخيص
التنازل عنه كلياً أو جزئياً أو إشراك الغير فيه إلا بموافقة الجهة التي أصدرت الترخيص .

مادة ٣٥- يجوز الترخيص في المناطق الحرة بما يأتي :

(١) تخزين البضائع العابرة وكذا البضائع الوطنية الخالصة الضريبة ، المعدة للتصدير إلى الخارج والبضائع الأجنبية الواردة بغير رسم الوارد وذلك مع عدم الإخلال بالقوانين واللوائح المعمول بها في جمهورية مصر العربية في شأن البضائع الممنوع تداولها .

(٢) عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج ، ولو لبضائع محلية ، وإعادة التعبئة وما شابهها من عمليات تغير حالة البضائع المودعة بالمناطق الحرة حسب مقتضيات حركة التجارة وتهيئتها بالشكل الذي تتطلبه الأسواق .

(٣) أية صناعة أو عمليات تجميع أو تركيب أو تجهيز أو تجديد أو غير ذلك مما يحتاج إلى مزايا المنطقة الحرة للإفادة من مركز البلاد الجغرافي .

(٤) مزاولة أى مهنة يحتاج إليها النشاط أو الخدمات التي يحتاجها العاملون - داخل المنطقة .

مادة ٣٦- مع مراعاة الأحكام التي تقررها القوانين واللوائح في شأن منع تداول بعض البضائع أو المواد لا تخضع البضائع التي تستورد أو تصدر من وإلى المنطقة الحرة للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات ، والصادرات ولا للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون كما تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص بها في هذه المنطقة^(١) .

وتحدد اللائحة التنفيذية للمناطق الحرة إجراءات نقل البضائع مع بدء تفرغها حتى وصولها إلى المناطق الحرة وبالعكس .

وتحصل ضريبة الصادر وغيرها من الضرائب والرسوم على البضائع والمواد المحلية لدى دخولها المنطقة الحرة ، وذلك بعد استيفاء الإجراءات الخاصة بالتصدير .

ولنائب رئيس مجلس إدارة الهيئة ، أو من يفوضهم من رؤساء مجالس إدارة المناطق الحرة العامة ، أن يسمح كذلك بإدخال بضائع محلية إلى المنطقة الحرة بصفة مؤقتة

(١) الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ .

لإصلاحها أو لإجراء عمليات تكميلية عليها على أن تحصل الضريبة الجمركية على قيمة الإصلاح ، أو استكمال الصنع وذلك وفقاً لأحكام التعريف الجمركية .

ولنائب رئيس مجلس إدارة الهيئة ، أو من يفوضهم من رؤساء مجلس إدارة المناطق الحرة العامة أن يسمح كذلك بإدخال بضائع المنطقة الحرة إلى البلاد بصفة مؤقتة لإصلاحها أو لإجراء عمليات تكميلية عليها .

مادة ٣٧- تؤدى الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التي تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج طبقاً لحالتها بعد التصنيع مع مراعاة الإجراءات والقواعد المنظمة للاستيراد . وتؤدى هذه الضرائب والرسوم على البضائع التي تشمل على مكونات محلية بنسبة المكونات الأجنبية الداخلة في صناعتها بحسب قيمة تلك المكونات . على أنه إذا بلغت المكونات المحلية في هذه البضائع نسبة ٤٠٪ أو أكثر خفضت إلى النصف الضرائب والرسوم المستحقة طبقاً لأحكام هذه المادة (١) .

واستثناء من إجراءات الاستيراد يكون لنائب رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضهم من رؤساء مجالس إدارة المناطق الحرة العامة ، أن يسمح بسحب المخلفات ، والعبوات العادية والأوعية الفارغة لداخل البلاد بعد أداء الضرائب والرسوم الجمركية عليها .

ويكون له التصرف في هذه الأصناف على نفقة صاحب الشأن إذا ترتب على بقائها في المنطقة الحرة إضرار بالصحة أو بالنظام داخل المنطقة .

ولرئيس مجلس إدارة الهيئة ، أو من يفوضهم من رؤساء مجلس إدارة المناطق الحرة العامة ، التصريح بإدخال المنتجات غير الصالحة للتصدير أو العواري المتخلفة من عمليات التصنيع بالمنطقة الحرة ، على أن تؤدى عنها الضرائب والرسوم الجمركية ، بشرط ألا يترتب على ذلك منافسة للصناعات الوطنية .

مادة ٣٨- لا تخضع البضائع التي تدخل المنطقة الحرة لأي قيد من حيث مدة بقائها فيها كما لا تخضع الواردات إلى المنطقة الحرة والصادرات منها لقيود الاستيراد والتصدير .

مادة ٣٩- يكون للعاملين بالهيئة والمناطق الحرة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس مجلس إدارة الهيئة صفة مأمورى الضبط القضائى وذلك فى حدود اختصاصاتهم .

ولنائب رئيس مجلس إدارة الهيئة ومن يفوضه أن يطلب من النيابة العامة الإذن بقيام مأمورى الضبط القضائى بتفتيش أى جزء من المنطقة الحرة أو باجراء التحقيقات كلما تبين وجود أسباب موجبة لذلك . .

مادة ٤٠- استثناء من أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك تبلغ مصلحة الجمارك رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة بحالات النقص أو الزيادة غير المبررة عما أدرج فى قائمة الشحن سواء فى عدد الطرود أو محتوياتها أو البضائع المحفوظة أو المنقرطة (الصب) وذلك إذا كانت واردة برسم المنطقة الحرة .

ويصدر بتنظيم المسئولية عن الحالات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة وينسب التسامح فيها قرار من مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٤١- يلتزم المرخص له وفقاً لأحكام هذا الفصل بالتأمين على المباني والآلات والمعدات ضد جميع الحوادث كما يلتزم بازالتها على نفقته الخاصة خلال المدة التى يحددها رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة من تاريخ انتهاء مدة ترخيصه مالم تطلب إدارة المنطقة الحرة شرائها منه .

مادة ٤٢- يكون دخول المناطق الحرة أو الإقامة فيها ، كما يكون إخراج النقد المصرى من المنطقة وإدخاله إليها وفقاً للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية كما تحدد اللائحة مقابل إشغال الأماكن التى تودع بها البضائع .

مادة ٤٣- تعنى مشروعات النقل البحرى التى تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون فى المناطق الحرة من الشروط الخاصة بجنسية مالك السفينة والعاملين عليها المنصوص عليها فى قانون التجارة البحرى وفى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن تسجيل السفن التجارية كما تستثنى من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى .

مادة ٤٤- تسرى على المناطق الحرة أحكام التشريع المصرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون وبوجه خاص التشريعات المنظمة لإجراءات الحجر الصحى ، والرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحى والزراعى والحماية المشروعات من الآفات، والأمراض الطفيلية الواردة من الخارج .

ويضع مجلس إدارة الهيئة القواعد التنفيذية اللازمة لتطبيق الأحكام المذكورة في المناطق الحرة بالاتفاق مع الوزارات المختصة .

مادة ٤٥ — يجوز الإتفاق على تسوية المنازعات التي تنشأ بين المشروعات القائمة بالمناطق الحرة أو بينها وبين الهيئة أو غيرها من السلطات والأجهزة الإدارية ذات الصلة بنشاط معمل بالمنطقة بطريق التحكيم .

وتشكل لجنة التحكيم وتفصل في النزاع وفقاً للقواعد وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨ من هذا القانون .

كما يجوز للجنة التحكيم أن تنظر أيضاً المنازعات التي تقع بين المشروعات القائمة بالمنطقة الحرة وبين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وطنيين كانوا أو أجانب إذا قبل هؤلاء الأشخاص إحالة النزاع إلى لجنة التحكيم قبل أو بعد وقوعه .

مادة ٤٦ (١) — مع عدم الإخلال بما هو منصوص عليه في هذا القانون تعفى — المشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة والأرباح التي توزعها، من أحكام قوانين الضرائب والرسوم في جمهورية مصر العربية، كما تعفى الأموال العربية والأجنبية المستثمرة بالمنطقة الحرة من ضريبة التركات ورسم الأيلولة .

ومع ذلك تخضع هذه المشروعات للرسوم التي تستحق مقابل خدمات ولرسم سنوى لا يتجاوز ١٪ (واحد في المائة) من قيمة السلع الداخلة إلى المنطقة الحرة أو الخارجة منها لحساب المشروع ويصدر بتحديد هذا الرسم قرار من مجلس إدارة الهيئة . وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة (الترانزيت) .

كما تخضع المشروعات التي لا يقتضى نشاطها الرئيسى إدخال وإخراج سلع لرسم سنوى يحدده مجلس إدارة الهيئة بمراعاة طبيعة وحجم النشاط، وذلك بما لا يتجاوز ٣٪ (ثلاثة في المائة) من القيمة المضافة التي يحققها المشروع سنوياً .

مادة ٤٧ — تعفى من الضريبة العامة على الإيراد المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل من أجور ومرتبات ومكافآت وما في حكمها التي تؤتيها المشروعات القائمة بالمناطق الحرة للعاملين بها من الأجانب .

مادة ٤٨ — تسرى أحكام المادتين ٦ ، ٧ من هذا القانون على رؤوس الأموال المرخص لها بالعمل في المنطقة الحرة .

مادة ٤٩- لا تخضع العمليات التي تتم في المناطق الحرة وفيما بينها وبين الدول الأخرى لأحكام قوانين الرقابة على عمليات النقد .

مادة ٥٠- لا تخضع الشركات التي تمارس نشاطها في المناطق الحرة للأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار إليهما وبعد النظام الأساسي للشركات التي تنشأ في المناطق الحرة وفقاً للنموذج الذي يضعه مجلس الوزراء بناء على إقتراح مجلس إدارة الهيئة ويصدر بالنظام الأساسي لهذه الشركات قرار من رئيس الجمهورية ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية من تاريخ نشر نظامها الأساسي وعقد تأسيسها .

وتسرى الأحكام المتقدمة على كل تعديل في نظام الشركة .

مادة ٥١- لا تسرى أحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية من السلطات المختصة على العاملين المصريين في المشروعات والمنشآت المتفعة بأحكام هذا الفصل .

مادة ٥٢- لا يجوز مزاولة أى مهنة أو حرفة في المنطقة الحرة بعد الحصول على ترخيص بذلك من رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية للمناطق الحرة وبعد سداد الرسم الذي تحدده هذه اللائحة بما لا يجاوز خمسمائة جنيه سنوياً .

مادة ٥٣- يجب أن يكون عقد العمل المبرم مع العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية محرراً باللغة العربية من ثلاث نسخ يحتفظ كل طرف بنسخة منه ، وتودع النسخة الثالثة لدى إدارة المنطقة الحرة على أن يبين في العقد نوع العمل ومدته والأجر المتفق عليه . ويجوز أن يرفق بالعقد ترجمة لنصوصه بلغة أجنبية .

كما يجب على صاحب العمل أن يودع لدى إدارة المنطقة الحرة نسخة من عقود العمل التي يبرمها مع العاملين الأجانب مترجمة باحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية وذلك خلال أسبوع من تاريخ استلامه العمل .

مادة ٥٤- تعمل المشروعات المقامة في المنطقة الحرة على تهيئة الفرص ووضع البرامج المناسبة لتدريب العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية ليصبحوا عمالاً مهرة .

مادة ٥٥- تضع اللائحة التنفيذية للمناطق الحرة الحد الأدنى للقواعد المنظمة للعاملين في المشروعات المرخص بها في المناطق الحرة وعلى الأخص .

- (١) نسبة العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية .
- (٢) تحديد الحد الأدنى للأجور بما لا يقل عن مستوى الحد الأدنى للأجور المطبق خارج المنطقة الحرة في الجمهورية .
- (٣) ساعات العمل اليومية والراحة الأسبوعية بشرط ألا تزيد ساعات العمل على ٤٢ ساعة في الأسبوع .
- (٤) ساعات العمل الإضافية والأجور المستحقة عنها .
- (٥) الخدمات الإجتماعية والطبية التي تؤديها المنشآت للعاملين بها والإحتياجات اللازمة لحمايتهم أثناء العمل .
- (٦) مدد الأجازات بأنواعها المختلفة والأجور التي تمنح عنها .
- (٧) الأسس العامة لتأديب العاملين وفصلهم وتعويضهم .

مادة ٥٦- تسرى على العاملين بالمشروعات التي تمارس نشاطها بالمناطق الحرة المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية أحكام قوانين التأمينات الإجتماعية ما لم يكفل لهم المشروع نظام تأمينات أفضل توافق عليه الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية .

مادة ٥٧^(١)- مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر يعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٤٢ ، ٥٢ من هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ويعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن مائة جنيه كل من يخالف أى حكم آخر من أحكام هذا القانون أو أحكام اللائحة التنفيذية للمناطق الحرة . ولا يجوز رفع الدعوى العمومية بالنسبة إلى الجرائم المشار إليها في الفقرتين السابقتين إلا بناء على طلب من رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضه في ذلك . ويجوز لمجلس إدارة الهيئة أو من يفوضه أن يجرى التصالح على الغرامات المنصوص عليها في هذا القانون أثناء نظر الدعوى .

وتنقل إلى الهيئة جميع المبالغ المحكوم بها عن مخالفات أحكام هذا القانون أو التي يدفعها المخالف بطريق التصالح .

(١) الفقرة الأولى بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧.

تكملة للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧

قضت المادة الخامسة من القانون المذكور بالآتي :

(المادة الخامسة)

بالنسبة للمشروعات التي تم تحويل كل أو بعض الأموال المستثمرة فيها إلى جمهورية مصر العربية بالسعر الرسمي طبقاً لأحكام نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة يجوز باتفاق الشركاء الممثلين لثلاثة أرباع رأس المال على الأقل في المشروع أو بقرار من الجمعية العمومية غير العادية بحسب الأحوال إعادة تقييم حصصهم في المشروع في حدود ما تم تحويله منها وفقاً لحكم المادة (٢ مكرراً) من النظام المشار إليه ، وفي هذه الحالة يكون للمشروع زيادة قيمة الحصص أو إصدار أسهم مجانية — بما يعادل فروق إعادة التقييم ودون أن يكون لذلك أثر على حقوق التصويت ولا تخضع إعادة التقييم وزيادة قيمة الحصص أو إصدار الأسهم المشار إليها لأية ضرائب أو رسوم .

فاذا لم تتم إعادة التقييم على النحو المتقدم تظل قيمة الحصص أو قيمة ما تم تحويله منها بحسب الأحوال على ما هي محسوبة بالسعر الرسمي الذي تم تحويلها على أساسه كما تظل نسبة المشاركة في الأرباح المحددة على أساس ثلاث القيمة عند قبول المشروع دون تعديل ، وتوزع الأرباح الناتجة عن هذه الحصص أو الناتجة عما تم تحويله منها بحسب الأحوال على أساس نسبة المشاركة المشار إليها .

(المادة السادسة)

يصدر وزير الاقتصاد والتعاون الإقتصادي بناء على إقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة نماذج النظم الأساسية للشركات المساهمة وذات المسؤولية المحددة للمشروعات المشتركة المنشأة وفقاً لأحكام هذا القانون في الداخل والمناطق الحرة ولا يلتزم أصحاب المشروعات باتباع هذه النماذج إلا في الحدود التي تتعلق أحكامها بقواعد النظام العام المصري ، كما يصدر بالنظام الأساسي للشركات المساهمة التي تنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون في الداخل أو المناطق الحرة قرار من وزير الاقتصاد والتعاون الإقتصادي .

(المادة السابعة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويتخذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٧ (٥ يونيو سنة ١٩٧٧) .

مذكرة ايضاحية

مشروع القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

بدأت جمهورية مصر العربية مرحلة جديدة من تاريخها بعد حرب أكتوبر العظيمة وكانت الانتصارات التي حققها تلك الأيام الخالدة إيذاناً باستعادة مصر حريتها في التحرك إلى الأمام على مدارج النمو الاقتصادي وهو تحرك يستند إلى الثقة بالنفس، والاطمئنان إلى أن جميع القرارات والسياسات قد أصبحت بأيدي مصرية صميعة، والإعتداد بأن ضمان العدالة الاجتماعية ركن أساسي من أركان نظامنا الاقتصادي والاجتماعي، والادراك الواعي لطبيعة المتغيرات الدولية والاقتصادية التي طرأت وتطراً على المجتمع الدولي، والتحقق من ضرورة السير مع التقدم التكنولوجي العالمي والإيمان بأن التقدم الاقتصادي للمجتمع الانساني في مختلف أنحاء العالم مرتبط ببعضه البعض مع التأكيد بصفة خاصة على أهمية وضرورة نهضة المناخ لتوثيق الروابط الاقتصادية بين الدول العربية.

وإيماناً بذلك كله عبر الشعب المصري عن تأييده الكامل لثورة أكتوبر وسياسة الانفتاح الاقتصادي، وتنفيذا لهذه الارادة يتعين على الحكومة أن تتقدم بالسياسات والقوانين التي تكفل تحقيق هذه الأهداف، وأن تتخذ كل الخطوات اللازمة لزيادة حجم الاستثمارات المنفذة في إطار اقتصادنا القومي.

ومن أجل ذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق في شأن استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة. وكان قد صدر في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧١ قرار من رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة، وقد أسفرت تجربة التنفيذ العملي للقانون المشار إليه منذ سنة ١٩٧١ حتى الآن عن وجود قصور في صياغته وفي مضمونه. ومن ثم أعد مشروع القانون المرافق، بعد إجراء دراسات، ومشاورات واسعة، ليحل محل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ويستهدف مشروع القانون الجديد المبادئ الرئيسية التالية:

(أولاً) ضمان تحقيق مصلحة مشتركة للاقتصاد القومي والمستثمر العربي والأجنبي.

(ثانياً) إفساح المجال لمشاركة رأس المال الوطني العام والخاص مع رؤوس

الأموال العربية والأجنبية.

(ثالثاً) تهيئة المناخ المناسب لتسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية .

(رابعاً) تهيئة المناخ المناسب لقيام مركز مالي ونقدي في جمهورية مصر العربية يتمشى واحتياجات المنطقة العربية لهذا النوع من النشاط ، ويساعد على توفير فرص توظيف الأموال العربية في المنطقة العربية ذاتها .

(خامساً) تقديم ضمانات كافية ضد المخاطر غير التجارية ، وحوافز مناسبة لتشجيع الإستثمار .

(سادساً) تخطي المعوقات الإدارية والإجرائية التي تؤثر على نمو حجم الإستثمار

(سابعاً) منح الأولوية للمشروعات التي تساعد على زيادة موارد البلاد من العملات الأجنبية وكذلك المشروعات التي تجلب معها تكنولوجيا متقدمة .

ويتكون مشروع القانون المرافق من أربعة فصول ، فيتناول الفصل الأول الأحكام المتعلقة باستثمار رأس المال العربي والأجنبي داخل البلاد ويتناول الفصل الثاني الأحكام المتعلقة بإجراءات إنشاء مشروعات مشتركة ويتناول الفصل الثالث الأحكام المتعلقة بالهيئة العامة للإستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، ويتناول الفصل الرابع للمناطق الحرة .

ونورد فيما يلي تفصيلاً لأهم الأحكام التي يتضمنها مشروع القانون المرافق في الفصول الأربعة المشار إليها .

الفصل الأول

في استثمار رأس المال العربي والأجنبي

تنص المادة الأولى على تعريف المشروع والمادة الثانية على تعريف المال المستثمر في مفهوم أحكام القانون ، وأهم الأركان التي يشمل عليها هذا التعريف أن تكون المشروعات في المجالات المحددة طبقاً لأحكام القانون ، وأنه يتعين الحصول على موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار العربي والأجنبي في كل حالة ، وأن المال المستثمر يتكون من نقد أجنبي حر أو من أصول عينية مستوردة من الخارج ، أو أصول مشتراة بنقد أجنبي حر ، أو من أرباح يعاد استثمارها بموافقة مجلس إدارة الهيئة .

وتنص المادة الثالثة على المجالات المفتوحة للاستثمار العربي والأجنبي بقصد تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسة العامة للدولة وخططها القومية وقد أخذت الفقرة الأولى من هذه المادة بما ذهب إليه القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ السابق الإشارة إليه من أن يكون تحديد المجالات التي تضم بطبيعتها فروعاً متعددة من الأنشطة الفرعية وفقاً لقائمة معتمدة من مجلس الوزراء فهناك لأن يكون ذلك التحديد متفقاً فعلاً مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونصت باقي فقرات هذه المادة على المجالات الأخرى المحددة ، وقد راعت النص على أن يكون الاستثمار في استصلاح الأراضي البور واستراعتها بطريق الإيجار وليس الإمتلاك وأن الاستثمار في مشروعات الإسكان الإداري والإسكان فوق المتوسط في صورة إضافة جديدة للثروة القومية ومع استبعاد صور المضاربة التي لا تعتبر استثماراً في مفهوم أحكام هذا القانون ، واستهدافاً لقيام مركز مالي ونقدي في جمهورية مصر العربية نصت المادة على شركات الاستثمار وكذلك على بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال وشركات إعادة التأمين التي تعمل بالعملات الحرة ، وأخيراً على البنوك التي تقوم بعمليات بالعملة المحلية متى كانت في صورة مشروعات مشتركة مع رأس مال مصري لا تقل نسبته عن ٥١ ٪ .

ونصت المادة الرابعة على أن الأصل في قبول الاستثمارات العربية والأجنبية أن تكون في صورة مشاركة مع رأس مال عربي أو أجنبي ، ولم يكن هذا النص وارداً في القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه . وحددت المادة الأحوال التي يجوز فيها الإستثناء من هذا الشرط ، كما نصت على قصر الإستثمار في مشروعات الإسكان الإداري والإسكان فوق المتوسط بغرض الإستثمار ، على رأس المال العربي دون الأجنبي منفرداً أو بالإشتراك مع رأس المال المصري .

ونصت المادة السادسة على أن يتمتع المال المستثمر في جمهورية مصر العربية بجميع المزايا والضمانات المنصوص عليها في مشروع القانون أياً كانت جنسية المالك أو محل إقامته أي أنها تسرى على مواطني جمهورية مصر العربية حتى ولو نقلوا محل إقامتهم من خارج القطر إلى داخله .

ونصت المادة السابعة بشكل واضح على عدم جواز تأميم المال المستثمر أو تجميده ، كما نصت على عدم جواز مصادرة تلك الأموال أو الحجز عليها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائي إذا ما اقتضى ذلك قيام منازعات مدنية أو تجارية بين ذوي الشأن .

ونصت المادة الثامنة على وسائل تسوية منازعات الإستثمار فيما يتعلق بتنفيذ أحكام مشروع القانون .

وأما المواد من التاسعة حتى الخامسة عشرة فتضمن استثناء المشروعات المتفعة بأحكام القانون من عدد من المعوقات الإدارية التي أثبتت التجربة العملية منذ بداية تطبيق القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ السابق الإشارة إليه أنه من الضروري الإستثناء منها . ونصت المادة السادسة عشرة على إعفاء المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية وملحقاتها واللمعة النسبية على أسهم رأس المال ومن الضريبة على إيرادات القيم المتقولة وملحقاتها لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط . وأجازت المادة لمجلس الوزراء أن يمد الإعفاء إلى ثماني سنوات لإعتبارات تتصل بالرغبة في تشجيع بعض أنواع من المشروعات أو بعض مناطق جغرافية كما أجازت لوزير المالية أن يعفى بعض المشروعات بناء على طلب مجلس إدارة الهيئة من الضرائب والرسوم الجمركية وملحقاتها فيما يتعلق بالآلات والمعدات ووسائل النقل اللازمة لإقامة تلك المشروعات .

ونصت المادة السابعة عشرة على أن يعفى من الضريبة العامة على الإيراد الأرباح التي يوزعها كل مشروع بمحد أقصى قدره ٥ ٪ من قيمة المال المستثمر وذلك تجنباً لما أسفرت عنه تجربة السنوات الماضية من أن المستثمرين يفضلون إنشاء شركات استثمارية تسجل في الخارج ، وتتولى نيابة عنهم الإستثمار في جمهورية مصر العربية حتى لا يكون دخلهم كأفراد خاضعاً للضريبة العامة على الإيراد ، وقد تحدد الحد الأقصى بـ ٥ ٪ على أساس أن جواز تشجيع للمخبرات المقررة حالياً في جمهورية مصر العربية بالنسبة لشهادات الإستثمار تعفى فعلاً الفوائد المستحقة على هذه الشهادات ونسبتها ٥ ٪ من جميع الضرائب بما في ذلك الضريبة العامة على الإيراد .

ونصت المادة ١٨ من إعفاء الفوائد المستحقة على القروض الخارجية التي يعقدها المشروع من جميع الضرائب والرسوم ، وهو إجراء مطبق فعلاً في الوقت الحاضر إذ يصدر قرار خاص بذلك في كل حالة ، وحكمة الإعفاء أن هذه الفوائد تتحدد في الأسواق الدولية .

ونصت المادة الحادية والعشرون على أحكام إعادة تصدير المال إلى الخارج أو التصرف فيه ، وراعت في ذلك أن تضمن أن يكون الإستثمار لمدة زمنية معقولة مع الإحتفاظ بمرونة الإستثناء من هذه المدة إذا تبين قيام أسباب استثنائية تستدعي ذلك

ونصت المادة الثانية والعشرون على أربعة أنواع من المواقفات على الإستثمار تختلف فيما بينها بالنسبة لتحديد مدى الإلتزام بتحويل صافي لأرباح وتهدف هذه المادة إلى توجيه الجانب الأكبر من الإستثمارات إلى مشروعات تحقق على الأقل اكتفاء ذاتياً من حيث إحتياجاتها من النقد الأجنبي وتضمن الفصلان الثانى والثالث النواحي الإجرائية والتنظيمية الخاصة بالمشروعات المشتركة وبالهيئة العامة للإستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

وأما الفصل الرابع فقد تناول أحكام المناطق الحرة فى إطار القواعد المتعارف عليها دولياً فيما يتعلق بتنظيم وإدارة المناطق الحرة . ونورد فيما يلى أبرز التعديلات التى أدخلت على هذه الأحكام بالمقارنة مع الأحكام الواردة فى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

(أولاً) أخذ مشروع القانون باللامركزية فى إدارة المناطق الحرة العامة فنص على أن يكون لها شخصية اعتبارية مستقلة ومجلس إدارة يصرف شئونها فى إطار أحكام القانون ولائحة تنفيذية للمناطق الحرة يصدرها مجلس إدارة الهيئة .

(ثانياً) تحديد رسم تسجيل سنوى تتحمل به المشروعات المصرح بإقامتها فى المناطق الحرة .

هذه هى أهم الأحكام والقواعد التى ينظمها مشروع القانون المرافق .

نائب أول رئيس مجلس الوزراء

(أمضاء)

دكتور عبد العزيز حجازى

تقرير اللجنة المشتركة

من اللجنة الاقتصادية ومكتبى اللجنة التشريعية

ولجنة الخطة والموازنة

عن مشروع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧

أحال المجلس بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٧ مشروع قانون بتعديل بعض أحكام نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ إلى لجنة مشتركة من اللجنة الاقتصادية ومكتبى اللجنة التشريعية ولجنة الخطة والموازنة ، لنظره على وجه الاستعجال ، وإعداد تقريرها عنه

وتحقيقاً لذلك عقدت اللجنة إجتماعين متتاليين يومى ٢٦ ، ٢٧ من إبريل سنة ١٩٧٧ ثم عقد مكتب اللجنة إجتماعاً يوم ٢٨ من إبريل ، وحضر هذا الإجتماع ، السيدان مصطفى كامل مراد وفكرى مكرم عضوا المجلس ، كما مثل الحكومة فى هذه الإجتماعات السادة الدكتور فؤاد محيى الدين وزير الدولة لشئون مجلس الشعب ، الدكتور حامد السايح وزير الإقتصاد والتعاون الإقتصادى ، الدكتور عبد الرازق عبد الحميد وزير التخطيط ، الدكتور محمد جمال الدين السحراوى وكيل الوزارة لشئون المناطق الحرة بالهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، والمستشار محمود محمد فهمى مستشار وزارة الاقتصاد والتعاون الإقتصادى ، المستشار أحمد ثروت شفيق مستشار الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة والدكتور فتحى إبراهيم رئيس شركة مصر للتأمين ، الدكتور عادل عز عميد كلية التجارة بجامعة القاهرة .

استعرضت اللجنة مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية ، كما استعادت النظر فى نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتقرير اللجنة المشتركة عن هذا القانون ، والآراء والملاحظات التى أبديت خلال مناقشته فى دور الإنعقاد الثالث من الفصل التشريعى الأول .

واستعادت اللجنة أيضاً القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٤ بتقرير بعض الإعفاءات الضريبية للمشروعات المصرية للنشأة فى إطار خطة التسمية .

وخلصت اللجنة من ذلك إلى النتائج الآتية :

أولا — فلسفة التعديل :

غنى عن البيان أن نشر إلى أن مصر تعرضت على مدى تاريخها الطويل من أجل تحقيق المبادئ والأهداف القومية والعربية لأعباء جسام يأتى في مقدمتها وعلى رأسها أرواح ودماء الآلاف من شبابها وهذا شرف لمصر تفخر به دون حقد أو من على أحد ومن هذه الأعباء الجسام التخلف في القيام بواجبات التنمية الاقتصادية بالمعدل الذى يتناسب مع الحاجة للتنمية ، ومع المعدل المرتفع للزيادة السكانية ، ومن هنا أعلن الرئيس محمد أنور السادات في ورقة أكتوبر التى وافق عليها شعب مصر بالإجماع ، سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تؤكد ضرورتها واستمرارها :

١- إن حل المشاكل الاقتصادية والسياسية لمصر وأيضاً للدول جميعاً حتى الغنية والقوية منها ، وبصرف النظر عن انتابها الفكرى والمذهبي ، لم يعد يتحقق بالمقام الأول بالسياسات والخطط الاقتصادية فقط ولكنه يتحقق بالانفتاح الخارجى ، وتنمية التبادل والتعاون الدولى من خلال العلاقات الثنائية والجماعية بين الدول ، ومن خلال المنظمات الدولية والإقليمية ويؤكد ذلك سياسة الوفاق التى تقررت في مؤتمر هلسنكى في أوائل عام ١٩٧٥ ، والحوار العربى الأوروبى ، وقيام مجموعة الدول النامية ، المعروفة بالدول الـ ٧٧ في إطار منظمة الأمم المتحدة ، والتى بلغ عددها الآن حوالى مائة دولة :

٢- في ضوء ذلك ليس بغريب إذن أن تفيد مصر ، ، بفضل السياسة الحكيمة للرئيس محمد أنور السادات بالمتغيرات التى طرأت على مسرح السياسة الدولية لصالح الأمة العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة نتيجة لحرب السادس من أكتوبر . (العاشر من رمضان) ، ولعل أهم ما أفادته مصر ، في هذا المجال ، هو استعادة ثقة العالم بها وبشعبها وبرئيسها .

وكان من الطبيعى ، وحتى تستطيع مصر الإفادة من هذا المناخ ، في المجال الاقتصادى لتجديد البناء وتنميته حتى سنة ٢٠٠٠ ، أن تعيد إصلاح اقتصادها وتقوم مساره وذلك لدفع عجلة التنمية . ولهذا صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص بنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، والقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ بتقرير بعض الإعفاءات الضريبية للمشروعات المصرية للنشأة في إطار خطة التنمية .

٣- سياسة الانفتاح الاقتصادي تم في ظل إرادة مصرية كاملة مائة في المائة لتحافظ على مكاسب الطبقة العاملة ، وعلى المصلحة الوطنية طبقاً لأهداف ثورة ٢٣ يوليو وثورة التصحيح في ١٥ مايو .

ومن هنا لا بد من التعديل المستمر لقانون الاستثمار من خلال التجارب ، ومن مقتضى الضرورات لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لمصر وشعبها .

(ثانياً) التعديل من حيث اللبدا :

كشفت التجربة الفعلية التي مر عليها حوالى ثلاث سنوات للتطبيق القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ إيجابيات وسلبيات هذا القانون ، من خلال الحوار وعقد ندوات وقد تمت عمليات استطلاع رأى واسعة للمستثمرين كما عقدت الندوات العالمية التي حضر اجتماعاتها الخبراء والمتخصصون في الاستثمار ، وبيوت الخبرة فضلاً عن الخبراء المصريين والمهنيين ذات الخبرة في مصر .

وتمخضت هذه الدراسات عن التعديلات التي تضمنها مشروع القانون لتزيل مايعترض تحقيق الهدف من صعوبات ترجع إلى بعض نصوص هذا القانون أو بعض القوانين الأخرى التي تحد من حرية انطلاق رؤوس الأموال سواء العربية والأجنبية أو الوطنية في تحقيق التنمية التي نرجوها .

حقيقة أخرى هي أن التعديل يهدف إلى مساواة المستثمر المصري مع المستثمر العربي والأجنبي . ولذلك فقد كان هناك اتجاه إلى إدماج القانونين ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، ٨٦ لسنة ١٩٧٤ في قانون واحد يعرف بقانون الاستثمار والمناطق الحرة ولكن حرصاً على الثقة التي أوجدها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لدى المستثمر العربي والأجنبي وللثقة التي أوجدها القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ لدى المستثمر المصري لذلك رؤى الإبقاء على القانونين على أن يشمل التعديل تمتع المستثمر المصري بنفس المزايا التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي .

(ثالثاً) أهداف التعديل

مشروع القانون المعروض على المجلس الموقر تعديل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وقد أدخلت اللجنة تعديلات على بعض مواد مشروع القانون . وهذه التعديلات تكمل بعضها بعضاً وتهدف إلى تحقيق أفضل النتائج .

(١) التعديلات وفقا للمشروع المقدم :

وبالنسبة للمشروع المقدم فهو يتكون من ثمانى مواد تتناول بعض مواد أو فقرات القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بالحدف والإضافة ، فضلا عن استحداثه مواد جديدة لم تكن موجودة فى القانون الأصيل، كما هو موضح فى الجدول المرفق ويمكن إجمال مزايا هذه التعديلات فيما يلى :

١- فى مجالات تبسيط الإجراءات :

كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ تقضى بأن يصدر السيد رئيس الوزراء اللائحة التنفيذية ، وقد نقل مشروع القانون هذا الاختصاص إلى وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى ، الذى أصبح من اختصاصه أيضا ، وفقا لنص المادة السادسة من مشروع القانون ، الموافقة على نماذج النظم الأساسية للشركات المساهمة .

وكانت الإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم، وفقا لنص للمادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، تقتضى موافقة رئيس الجمهورية ، وقد نقل مشروع القانون هذا الاختصاص إلى رئيس مجلس الوزراء . ومن الواضح أن الهدف من ذلك هو توفير الوقت والجهد وتقصير الإجراءات التى تعرقل سرعة تنفيذ القانون .

٢- فى مجال سعر التحويل :

تقضى المادة الثانية من نظام استثمار المال العربى والأجنبى (القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤) ، بأن يكون سعر التحويل هو السعر الرسمى والذى يبلغ حاليا حوالى ٤٠ قرشا للدولار ، وقد نصت المادة الرابعة من مشروع القانون باستبعاد السعر الرسمى فى التحويل من وإلى مصر لأنه كان من بين أسباب أحجام دخول رؤس الأموال لعدم عدالته فى تحقيق التوازن بين مصلحة الشركاء فى المشروع المشترك ولإغراء رأس المال العربى والأجنبى على التدفق إلى مصر نص مشروع القانون على أن يكون سعر التحويل هو أعلى سعر تعلنه السلطات المختصة وهو ما يعرف فى الوقت الحالى بالسعر التشجيعى وقد رؤى الأخذ بالسعر المعلن بدلا من السعر التشجيعى تفاديا لتعديل القانون إذا ما طرأ جديد بالنسبة لأسعار الصرف الحالية وتطبيق السعر المعلن فيه مصلحة لمصر

فالأموال الأجنبية التي تحول إلى مصر بالنسبة لكل مشروع لا تدخل في ذمة الدولة ولكنها توضع بذات العملة في حساب المستثمر ويستخدمها في إنشاء مشروع ، وفيما يحتاج إليه من الخارج ويحقق أرباحا بالعملة المصرية تتراكم كلما كانت حياة المشروع كبيرة وعند انتهاء المشروع يظهر أثر السعر عند تحويل رأس المال والأرباح للخارج فالسعر الرسمي يعطى المستثمر ميزة لأنه إذا كان السعر الرسمي ٤٠ قرشا والسعر المعلن ٧٠ قرشا فإن ما يحوله المستثمر بالسعر الرسمي يكون ضعف ما يحول السعر بالسعر المعلن تقريبا أما إذا كان التحويل بالسعر المعلن فالوضع يتعكس وهذا يحقق مصلحة لمصر .

وإذا كان المستثمرون ، هم الذين طلبوا جعل سعر التحويل بالسعر المعلن لشعورهم أن السعر الرسمي يتضمن ضريبة رأسمالية عند الدخول تعادل ٧٥٪ من قيمة رأس المال ، ويريدون التخلص من هذه الضريبة وبالتالي يحصلون على ميزة لهم ، فإن مصر بدورها هي الرابحة في نهاية المطاف .

والأخذ بفكرة « السعر المعلن » أثار مشكلة بالنسبة لمعاملة رؤس أموال المشروعات التي أقيمت في مصر في ظل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، والأصل هو أن تظل النصوص الخاصة بدخولها وخروجها سارية بالنسبة لها وبالنسبة لتحويل أرباحها غير أن ذلك يشكل قدرا من الظلم لمن أسرعوا في مد أيديهم إلى مصر مشاركين في التنمية ، ووثقوا فيما قدمته لهم مصر من وعود ، وتلافيا لما قد يتركه ذلك من أثر غير حميد قد يؤدي إلى إحجام المال الأجنبي عن التدفق إلى مصر ، في حالة وضع نظام مستقبلا ، تضمن المشروع في مادته الخامسة حكما جديدا يعطى لأصحاب هذه المشروعات حق حرية الاتفاق على السعر الجديد ، وحق إصدار أسهم مجانية بفروق السعر وذلك بدون الإخلال بنسبهم في التصويت .

أما في حالة عدم اتفاق الشركاء على الأخذ بالسعر الجديد ففي هذه الحالة تحول الأرباح بافتراض أن حصصهم قد أعيد تقويمها وبالنسبة لرأس المال تكون إعادة تصديره بالسعر الرسمي .

٣- في مجال الإعفاءات الضريبية والجمركية :

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أعفى المشروع من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، وأعفى التوزيعات من ضريبة القيم المنقولة متى كانت توزيعات شركة المساهمة ،

أما الشركاء الموصين والشركاء في الشركات ذات المسؤولية المحدودة ، والتوزيعات في المناطق الحرة فلم يشملها الإعفاء وترتب على ذلك خضوعها لضريبة القيمة المضافة والضريبة العامة على الإيراد خلال فترة الإعفاء ولذلك اتجه مشروع القانون إلى إزالة الغموض والقصور بما تضمنته من نصوص تهدف إلى إعفاء المشروعات وتوزيعها وما يترتب على هذا الإعفاء من عدم الخضوع للضريبة العامة على الإيراد في فترة الإعفاء .

كما أعطى مشروع القانون مزيدا من الإعفاء لمشروعات الإسكان في المناطق الصحراوية ومشروعات الإسكان الشعبي تشجيعا على توجيه الاستثمار إلى هذه المجالات للمساهمة في حل أزمة الإسكان ولذا قرر لها الإعفاء لمدة عشر سنوات يجوز مدها إلى خمسة عشر عاما .

وتضمن مشروع القانون أيضا مساواة الخبراء الأجانب في مشروعات الداخل مع أقرانهم في مشروعات المناطق الحرة من حيث إعفاء مرتباتهم من الضريبة العامة على الإيراد .

هذا بالإضافة إلى إعفاء المشروعات من ضريبة الشهر والتوثيق على العقود التي تبرمها في فترة التأسيس وحتى انقضاء عام من تاريخ انتهاء التنفيذ واستلزم ضرورة التصديق على عقود المشروعات مقابل رسم تصديق نسبي يقدر على أساس ١/٤٪ من رأسمال الشركة بحد أقصى قدره ١٠٠٠ جنيه سواء تم التصديق في الداخل أو خارج البلاد ، أى في السفارات المصرية التي كان التصديق فيها مقابل قروش زهيدة في حين أن التصديق في الداخل كان مقابل ١/٢٪ من رأس المال بدون حد أقصى حيث كان يصل في بعض الشركات إلى عشرات الألوف من الجنيهات ، الأمر الذي جعل المستثمرين يلجأون إلى التصديق في السفارات المصرية في الخارج .

وفي مجال الإعفاءات الجمركية نص مشروع القانون ليس فقط على الاختصار على جواز الإعفاء الجمركي بل أجاز تأجيل أو تقسيط هذه الرسوم الجمركية حيث قد لا تدعو ظروف بعض المشروعات إلى الإعفاء النهائي من هذه الرسوم ويكفي في شأنها تأجيل الاستحقاق أو تقسيط الرسوم المستحقة وهذا اتجاه حميد يحقق مصلحة الدولة وفي مجال الإعفاء من الضريبة العامة على الإيراد كان قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ يقرر الإعفاء في حدود ٥٪ من حصة المستثمر ، وكانت هذه النسبة تقرر قياسا على شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري وبعد زيادة الأرباح في هذه الشهادات

والإعفاءات المقررة عليها من كافة الضرائب إلى ٧٪ فإن نسبة الإعفاء للمال المستثمر في المشروعات بما تتضمنه من مخاطرة كان يتعين أن ترفع إلى ١٠٪ من الضريبة العامة على الإيراد وهذه النسبة تقل عن المقرر في شهادات الاستثمار نظرا إلى أن هذه الشهادات معفاة أيضا من الضرائب النوعية التي تصل نسبتها إلى ٤٠٪ .

٤- في مجال الاستثمار :

وقد روعي ، في مشروع القانون المعروض على المجلس المقرر أن يتضمن نشاط التعمير والامتداد العمراني في الصحراء وإقامة المساكن الشعبية لحل أزمة الإسكان، كما أضيف إلى هذه المجالات نشاط المقاولات حتى ترتفع نسبة تنفيذ مشروعات الخطة القومية وأضيفت أيضا شركات الاستثمارات الفنية وبيوت الخبرة وذلك لجذب الخبرات المتقدمة ، وحتى لا تلجأ الشركات إلى الالتجاء للخبرة الموجودة في الخارج كما رؤى أيضا اجتذاب مكاتب التمثيل للشركات التي تخدم عدة دول لجعل مصر مركز لرجال المال والأعمال وخاصة أن هذه المكاتب تمثل النواة التي يمكنها جذب المشروعات

٥- في مجال إعادة تصدير رأس المال وتحويل الأرباح :

استهدف مشروع القانون تسهيل خروج رأس المال حتى يطمئن رأس المال القادم إلى حرية حركته وإمكانية خروجه لذلك أزال من نصوص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ما كان منها يشكل قيودا كانت تثير الريبة في إمكانية تحويل رأس المال والأرباح فقد عدل جانبا حساب المشروع بحيث يتمشى مع النظام النقدي الذي تضمنه قانون التعامل في النقد الأجنبي هذا بالإضافة إلى تسهيل التعامل في النقد الخاص بالمشروع تحت رقابة الهيئة العامة للاستثمار .

٦- في مجال إزالة بعض العقوبات التي تعترض سير الشركات : تتضمن مشروع

القانون بعض الاستثمارات من قانون الشركات لكي يعطى للمشروعات المرونة الكافية كما تضمن بالاستثناء من النصوص التي تلزم المشروعات بالالتجاء إلى مكاتب القوى العاملة في التشغيل أو تشغيل ساعات عمل إضافية هذا فضلا عن إبرازه حق المشروعات وهي مشروعات مصرية في تملك الأراضي اللازمة لها وهذا ماقرره قانون تملك الأجانب للأراضي .

٧- في مجال المشروعات المصرية الخالصة :

عندما صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ استجابة لرغبة السادة أعضاء المجلس الموقر حينذاك في المساواة بين المشروعات المصرية ومشروعات استثمار المال العربي الأجنبي بتقرير ذات الإعفاءات الضريبية التي يتضمنها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ للمشروعات المصرية ، تبين أن هناك قصورا في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ حيث أنه لم يتضمن تحديد الجهة المختصة بتنفيذه ومن ثم ظل دون تنفيذ حتى الآن كما أن المصريين يتمتعون طبقا لأحكامه بميزات أقل من تلك التي حددها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وقد أزال مشروع القانون المعروض على المجلس الموقر هذا القصور حيث أعطى الهيئة العامة للاستثمار سلطة الموافقة على المشروعات المقامة بأموال مصرية ليس هذا فقط بل قرر أيضا منح ذات الميزات والإعفاءات والاستثناءات المقررة في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ للمشروعات المملوكة للمصريين برعوس أموال محلية بالكامل ذلك لا تلك التي تشمل على عملات أجنبية تخضع لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وبداهة لا تخضع المشروعات للنصوص التي تسمح بالتحويل إلى الخارج سواء كانت خاصة برأس المال أو بالأرباح.

(ب) التعديلات التي أدخلتها اللجنة :

تناولت اللجنة مشروع القانون ، للعروض على مجلسكم الموقر بتعديلات شملت أكثر المواد التي تناولها هو بالتعديل في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أو غيره من القوانين وهذه التعديلات نوردتها فيما يلي :

(أ) المادة « ٦ » في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ تناولها مشروع القانون بالتعديل إذا استبدل عبارة « المشروعات المقبولة » بعبارة « المال المستثمر » وحتى يتساوى المستثمر المصري مع المستثمر العربي والأجنبي أضافت اللجنة فقرة ثانية للمادة تعطي المشروعات المقامة بأموال مصرية نفس المزايا والضمائم المنصوص عليها في هذا القانون.

(٢) المادة « ١٢ » فقرة ثانية وفقرة ثالثة « تقدم بعض الاستثناءات من بعض القوانين المعمول بها وقد رأت اللجنة أن يكون الاستثناء من أحكام المادتين (٢٩ ، ٣١) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لغير المصريين، هذه الأحكام خاصة بالجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركتين من الشركات المساهمة التي يسرى عليها هذا القانون ، وكذلك أيضا البنوك.

وقد رأت اللجنة ضرورة وضع ضوابط بالنسبة لاشتراك المستثمر المصرى فى مجالس إدارة أكثر من شركة وكان من بين الاقتراحات ضرورة تحديد عدد هذه الشركات إلا إذا ساهم المستثمر المصرى فى رأس مال هذه الشركات بنسبة لا تقل عن ١٠٪ وعلى هذا الأساس رأت اللجنة أن يقتصر الاستثناء الوارد فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمتعلقة بالمادتين (٢٩ ، ٣٣) السابق الإشارة إليهما على المستثمرين من غير المصريين وفى ضوء ذلك عدلت بالصيغة الموضحة بالجدول المقارن.

(٣) المادة ١٤ أدخلت اللجنة تعديلا على صياغتها بحذفها من الفقرة الأولى كلمة « وذلك » الواردة بعد البنوك المحلية حتى يكون معروفا بأن أعلى سعر معلن للنقد الأجنبي إنما يسرى فقط على المبالغ التى يشتري بها المشروع من البنوك المحلية.

ولنفس السبب ألغيت أيضا كلمة « وكذلك » الواردة فى الفقرة الثانية من نفس المادة بعد عبارة « مقابل جنهات مصرية » وفقا لما هو موضح بالجدول المقارن.

(٤) المادة ١٦ تتضمن الإعفاءات الضريبية والنص كان يقضى باعتماد تلك الإعفاءات من رئيس مجلس الوزراء ، غير أن اللجنة تمسكت بأن يكون الاعتماد من مجلس الوزراء حفاظا على المصلحة العامة وتأكيذا لضمان تطبيق شروط الإعفاء من خلال الدراسة المتأنية لهذه المشروعات فى لجان مجلس الوزراء قبل اعتماد الإعفاء .

وفى الفقرة الثانية من المادة المذكورة أضافت اللجنة جملة هذه المشروعات بعد كلمة كانت ، وذلك إحكاما للصياغة واتساقا للمعنى ولتأكيد أن الإعفاء ينصب على مشروعات التعمير وإنشاء المدن الجديدة التى تقام فى الأراضى الصحراوية .

والفقرة الرابعة من نفس المادة تضمنت « كما يجوز بقرار من ... » ، ومعنى ذلك أن الإعفاء متروك تقديره لرئيس مجلس الوزراء وفقا لمشروع القانون ، لأن كلمة

يجوز توحى بهذا المعنى ولما كان الإعفاء مقررًا أساسًا وحتى يزول كل لبس حذفت اللجنة عبارة «يجوز إعفاء» الواردة في السطر الأول من هذه الفقرة وأحلت مكانها كلمة «تعنى» وذلك حتى يكون إعفاء الأصول الرأسمالية من الضرائب وجوبيا وليس جوازيا .

(٥) المادة «١٧» كانت نسبة الإعفاء بمقتضاها في القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بحد أقصى ٥٪ من قيمة حصة للمال المستثمر وقد رفع مشروع القانون المعروض هذه النسبة إلى ١٠٪ وقد رأت اللجنة أن تكون هذه النسبة من القيمة الأصلية من حصة الممول أى أنها أضافت كلمة «الأصلية» حتى لا ينصرف الذهن إلى حصة الممول بصفة عامة وحتى لا يتبادر إلى الذهن أيضا أن هذا الإعفاء يسرى بالإضافة إلى الإعفاء المقرر بالمادة ١٦ ، لهذا أضافت اللجنة فقرة أخيرة هي : وذلك بعد إنتضاء مدة الإعفاء المنصوص عليها في المادة ١٦ وذلك منعا لأى لبس .

(٦) مادة «٢١» أعادت اللجنة صياغة البند الأول والثالث منها فقد أضافت في البند الأول كلمة «رصيد» بعد كلمة كان وعبارة بالنقد الأجنبي في الحساب المشار إليه في المادة ١٤ يسمح بهذا التحويل أو إذا كان وبالتالي تصبح صياغة هذه الفقرة كالآتي «طبقا لأحكام هذه المادة إذا كان رصيد المستثمر بالنقد الأجنبي في الحساب المشار إليه في المادة ١٤ يسمح بهذا التحويل أو إذا كان المستثمر قد تصرف ومن الواضح أن اللجنة أجرت هذا التعديل لإظهار الرابطة بين ما تنص عليه المادة ١٤ وهذه المادة .

وبالنسبة للفقرة الثانية من البند الثالث حذفت اللجنة عبارة «ويحل المتصرف إليه محل المستثمر الأصلي في الانتفاع بأحكام هذا القانون» ثم حذفت الجملة الأخيرة من الفقرة التي تبدأ «كان» في إطار التنمية» ثم أضافت بدلا منها جملة جديدة بعد عبارة في هذا القانون هي ويحل المتصرف إليه في الحالتين محل المستثمر الأصلي في الانتفاع بأحكام هذا القانون وحذفت في نفس الوقت جملة فاذا كان المتصرف إليه مصريا فينتفع بأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الإعفاءات الضريبية للمشروعات المصرية المنشأة في إطار التنمية ، وذلك لإحكاما للصياغة وتحديد المعنى المطلوب

(٧) المادة « ٢٢ » تناول في البند الثالث منها نسبة العائد السنوى ، وقد غيرت اللجنة هذه النسبة من ٦٪ إلى ٨٪ من المال المستثمر بالنسبة للمساكن التى تدفع أجرتها بالعملة المحلية ، ومن ١٢٪ إلى ١٤٪ سنويا بالنسبة للمساكن الشعبية وللمساكن المنشأة في مدن جديدة وذلك :

(أ) لأن المجلس للمقرر سبق أن وافق على أن تكون سندات التنمية بالعملة الأجنبية بعائد سنوى قدره (٨)٪ وبالتالي لا يجوز التفرقة بين معاملة السندات ومعاملة الاستثمار .

(ب) كحافز للترغيب في قطاع الإسكان بصفة عامة والإسكان الشعبي ، وخارج المدن بصفة خاصة .

وبالنسبة للفقرة الثالثة من هذا البند ، فهى تناول صافى العائد الذى لا يتم تحويله ، وسمح مشروع القانون باعادة استثمار جز منه في حدود ٦٪ من رأسمال المستثمر ، ويعتبر في هذه الحالة مالا مستثمرا في مفهوم أحكام هذا القانون وقد رفعت اللجنة هذه النسبة من ٦٪ إلى ٨٪ وذلك لتخفيف العبء على ميزان المدفوعات وترغيبا للمستثمرين في إعادة تشغيل صافى العائد داخليا .

ووفقا لأحكام هذه المادة ، وفي ضوء ذلك أعادت اللجنة صياغة هذه الفقرة على الوجه الآتى : « مع السماح باعادة استثمار مالا يتم تحويله من صافى العائد في حدود ٨٪ أخرى سنويا من المال المستثمر مع اعتبارا إعادة (... باقى المادة) » .

(٨) المادة « ٣٧ » استبدلت اللجنة ، في هذه المادة كلمة « مكونات » بكلمة « موارد » في المواضع الواردة بهذه المادة لأنها أكثر شمولاً ، وتتضمن فيما تتضمن العنصر البشرى فضلا عن المكونات الأخرى لعناصر الإنتاج وذلك لإيجاد نوع من التوازن والترغيب للمستثمرين في إقامة المشروعات داخل المناطق الحرة بعد تجنيب البضائع ذات المكونات المحلية بنسبة ٤٠٪ فأكثر من الضرائب أسوة بالسلع المنتجة داخل البلاد .

(٩) « ٢ » مكرر استحلها مشروع القانون لتضاف إلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ برقم جديد ، وهى خاصة بتحويل المال المستثمر إلى الخارج وقد أعادت اللجنة صياغة هذه المادة بأن حذفت عبارتي « إلى الخارج » و « بالنقد الأجنبي » الواردة بعد كلمة المحققة في الفقرة الأولى من المادة كما حذفت الثلاثة سطور الأخيرة من الفقرة

الثانية تبدأ من مشروعات الإسكان بالسعر الرسمي ، وذلك تأكيداً للاتجاه العام في استخدام أعلى سعر معلن للتقيد الأجنبي للتحويل في تطبيق أحكام هذا القانون .

(١٠) المادة « ٣ » من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وهي خاصة بالمليادين التي يستثمر فيها رأس المال المشترك أضاف مشروع القانون المعروض في مادته الثالثة أربعة بنود جديدة هي البنود من ٧ - ١٠ ، ثم أضافت اللجنة إلى هذه البنود بندين آخرين هما ١١ و ١٢ والبند ١١ خاص بشركات التأمين متى كانت في صورة مشروعات مشتركة مع رأس مال محلي مملوك لمصريين لا تقل نسبته في جميع الأحوال عن ٥١٪ ويكون لها حق التعامل في كافة أنواع التأمين وبشرط أن تكون بالعملة الأجنبية « أما البند ١٢ فيشمل شركات التأمين التي تعمل نشاطها بالعملة المحلية متى كانت في صورة شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية مملوكة بالكامل لمصريين » .

(١١) المادة « ٥ » من مشروع القانون وهي مستحدثة ، أعادت اللجنة صياغتها بأن أحلت عبارة « نظام استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة » مكان « القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ » كما أضافت بعد إعادة تقييم حصصهم فيه جملة « وفقاً لحكم المادة ٢ من ذات النظام » .

(ج) توصيات اللجنة :

وفي ختام هذا التقرير تود أن تتقدم للمجلس الموقر ببعض التوصيات التي ترى أنها ضرورية ومكملة لأحكام قوانين الاستثمار وهذه التوصيات هي :

(١) تأمل اللجنة أن تصدر وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر حتى يمكن تنفيذ القانون في أسرع وقت ممكن .

(٢) أن تتولى الأجهزة الحكومية توضيح الامتيازات التي يتضمنها هذا القانون للمواطنين المصريين في الداخل والخارج ووضع جميع التسهيلات تحت تصرفهم ليشتركوا في التنمية الوطنية وهو عبء يقع أولاً وأخيراً عليهم قبل سواهم .

(٣) تأمل اللجنة أن تقوم وزارة الاقتصاد بمناقشة مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية أن يتخذ قراراً لتعامل الدول الأعضاء فيه المنتجات في المناطق الحرة المصرية ، وتكون نسبة المكونات المصرية فيها ٤٠٪ فأكثر نفس المعاملة التي تعاملها بها مصر إذا ما دخلت البلاد ، بمعنى أن تتمتع بنفس المزايا والإعفاءات الجمركية التي تنص عليها الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من مشروع القانون .

واللجنة إذا ترفع تقريرها للمجلس الموقر ترجو الموافقة عليه بالصيغة المعدلة .

رئيس اللجنة

مذكرة ايضاحية

لمشروع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام

قانون استثمار المال

أسفر التطبيق العملي لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والخاص باستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة عن بعض أوجه القصور التي تحتاج إلى إدخال تعديلات عاجلة في بعض مواضع القانون كي تؤدي سياسة الانفتاح الاقتصادي ثمارها المرجوة في أقرب وقت مستطاع وقد أعد مشروع القانون المرافق بتعديل بعض أحكام قانون استثمار المال العربي والأجنبي على ضوء آراء المستثمرين العرب والأجانب وما أسفرت عنه الندوات التي عقدت لهذا الغرض وفيما يلي أهم التعديلات التي تضمنها المشروع .

اولا - تحديد المشروع :

تنص المادة (١) الحالية من القانون على أن « يقصد بالمشروع في تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل في أي من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربي الأجنبي والمناطق الحرة » وقد روي أن يضاف إلى تعريف المشروع نص خاص بنشاط التعمير في المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية وكوردون المدن لما في ذلك من أهمية قصوى بالنسبة لإستراتيجية التنمية الشاملة في مصر على المدى طويلة الأجل ، وأخذاً في الاعتبار أن عدد سكان مصر يتزايد بمعدل ٢,٥٪ سنوياً الأمر الذي يصل بعدد السكان في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٦٥-٧٠ مليون نسمة وبالتالي يتعين حفاظاً على الرقعة المزروعة حالياً وعلى مستوى ونوعية المرافق في المدن المأهولة بالسكان تشجيع المشاركة العربية والأجنبية في مشروعات التعمير وإنشاء مدن جديدة وتحويل الأراضي الصحراوية إلى مناطق زراعية حيثما كان ذلك ممكناً كما يتعين تشجيع استخدام أحدث الأساليب التكنولوجية في تمام هذه المشروعات بالسرعة الواجبة وبطريقة اقتصادية تعتمد نظراً لظروف العمل في مثل هذه المجالات على كثافة رأسمالية لا تتوفر حالياً من خلال طاقتنا الذاتية على التمويل .

ومن هذا المنطلق أيضاً ورغبة في تشجيع التكنولوجيا الحديثة إلى مصر بوجه عام وبطريقة منظمة فقد روى أن يضاف إلى تعريف المشروع نشاط بيوت الخبرة والمكاتب الفنية الإستشارية التي هي في حقيقة الأمر الوسيط اللازم من أجل تحقيق هذا الهدف وتراجع إضافتها علاوة على ذلك إلى سيبين (الأول) الرغبة في توفير العملات الأجنبية التي تتقاضاها بيوت الخبرة الأجنبية عما تكلف بأدائه لحساب المشروعات المصرية وذلك برغبتها في نقل مركزها إلى الجمهورية حتى تتمتع بمزايا قانون الإستثمار ويترتب على ذلك توفير العملة الأجنبية التي كانت تتقاضاها ليبقى مركزها خارج مصر (والثاني) أن المادة (٥) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير تنص على أن تتمتع شركات المقاولات الأجنبية أو البيوت الإستشارية الأجنبية العاملة في مشروعات التعمير بالإعفاءات الضريبية المقررة لرأس المال الأجنبي بمقتضى قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ولما كان هذا القانون الأخير (رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤) لم يتضمن نصاً على إعفاء البيوت الإستشارية من الضريبة فإن الأمر يتطلب تحقيقاً للإعفاء المشار إليه في المادة (٥) آتفة الذكر النص في قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة على تأكيد هذه المزايا بالنسبة لشركات المقاولات واعتبار الخبرة والمكاتب الفنية الإستشارية من المشروعات التي يسرى عليها قانون الإستثمار وذلك حتى تفيد من المزايا والإعفاءات المقررة فيه .

كما أنه روى إضافة مكاتب التمثيل الإقليمي التي اتجهت حالياً إلى جعل مركزها في مصر وتقوم بتمثيل شركة أو أكثر في المنطقة التي تشمل الدول المجاورة .

وتحقيقاً للغرض المتقدم استبدلت المادة (١) الحالية من القانون بمادة جديدة لضم الأنشطة السالفة الذكر (المادة الثانية من المشروع المرفق) .

ثانياً - سعر الصرف :

١- أخذ القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بالسعر الرسمي أساساً لدخول الأموال المستثمرة وبسعر الصرف المعمول به وقت التحويل أساساً لإعادة تصدير هذه الأموال وتحويل أرباح المشروعات وقد أدى هذا التباين في المعاملة بين دخول الأموال وخروجها في صورة أرباح إلى تردد واضح من قبل المستثمرين الأجانب وازدادت هذه المشكلة باتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر التشجيعي خلال السنوات السابقة ويستهدف التعديل المقترح حذف عبارة (بالسعر الرسمي) (وعبارة) بسعر الصرف المعمول

به وقت التحويل) من المادتين ٢١، ١ على الترتيب واستبدالها بعبارة «أعلى سعر معلن للنقد الأجنبي وقت التحويل» ويستند هذا التعديل المقترح إلى العوامل الآتية :

(أ) إن التفاوت في معاملة رأس المال العربي والأجنبي بأسعار صرف مختلفة بالنسبة لدخوله وخروجه (في صورة تحويل أرباح) أمر يتناقض مع العدالة في المعاملة التي تقتضي توحيد السعر في الحالتين كما وأن عبارة «سعر الصرف المعمول به وقت التحويل» عبارة غير محدودة التعريف وتجزئ عدة تفسيرات متناقضة .

(ب) إن توحيد السعر على أساس السعر الرسمي ليس في صالح الإقتصاد العربي القوي إذ يأتي رأس المال الأجنبي عادة في صورة آلات ومعدات من العسير تقييم أسعارها الحقيقة نظراً لتفاوت المواصفات وتباين الأسعار في الأسواق الدولية وبالتالي قد تشجع المستثمرين على تضخيم قيمتها لتعويض الفرق بين السعر الرسمي والسعر التشجيعي كما وأن خروج رأس المال وأرباحه بالسعر الرسمي يضر بمصالح مصر إذ أن الأرباح تتولد في مجتمع يتمتع بمستوى أجور منخفض نسبياً (نظراً لقيام الحكومة باعانة تكلفة المعيشة لبعض السلع الرئيسية) بينما يتمتع المستثمر بالسوق المصرية الضخمة ومجالات تسويق إنتاجه بأسعار مرتفعة نظراً لندرة السلع المتاحة وبالتالي ليس في صالح الإقتصاد القومي أن نسمح للمستثمر بتحويل أرباحه على أساس ٣٨ قرشا عن كل دولار (بالسعر الرسمي) بل يتعين أن نطالبه بالسعر التشجيعي أي نحو ٧٠ قرشا عن كل دولار .

(ج) إن توحيد سعر صرف في المعاملات الإستثمارية - دخولا وخروجاً - بالسعر التشجيعي يتمشى مع السياسة الإقتصادية العامة للدولة التي تستهدف في إصلاح المسار الإقتصادي وترشيد المعاملات الخارجية وفق سعر للصرف يتمشى مع حقيقة المتغيرات الإقتصادية ويؤدي إلى توازن ميزان المدفوعات المصري خلال بضع سنوات .

(د) إن «السعر التشجيعي» أو «سعر السوق الموازنة» ليس سعراً محدداً بل قصد به أن تتمتع بالمرورة بحيث تعكس القيمة الحقيقية للجنيه المصري في الأسواق الدولية وعليه فإن استخدام هذه العبارات قد يؤدي إلى خلاف في التفسير بالنسبة لتوقيت دخول وخروج رأس المال والأسلم أن ينص التعديل على استخدام عبارة «أعلى سعر معلن للنقد الأجنبي» وذلك وفق ما تعلنه السلطات النقدية .

٢- يبدو أن الاتجاه إلى تطبيق المعاملة بالسعر المقترح على المشروعات المقبولة والسابق إعمالها وإنشاؤها في ظل قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ هو اتجاه غير محدود وسوف تترتب عليه مشكلات غير متناهية وفي غاية التعقيد .

(أ) من الملاحظ في كافة قوانين الإستثمار المنهية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أنه قد روعى النص على معاملة كل مشروع بنصوص وأحكام القانون الذى قبل المشروع في ظله ولم يؤخذ فقط بتطبيق أى من هذه القوانين بأثر رجعى لأن الرجعية في هذه الحالة سوف تخل بالمراكز القانونية الخاصة التى تفررت للمشروعات المقبولة وهو ما يصم الرجعية هنا بعدم الدستورية وسوف يترتب على أعمال السعر التشجيعى بأثر رجعى في التعديل الجديد الإضرار بمراكز المساهمين المصريين في هذه المشروعات لما سيطرأ من انخفاض قيمة مساهمتهم في المشروعات المقبولة نتيجة ارتفاع قيمة المساهمة الأجنبية طبقاً للسعر التشجيعى المطبق بأثر رجعى واضطرار الجانب المصرى في هذه الحالة إلى دفع مبالغ إضافية تضمن الاحتفاظ بنسبة مشاركة التى قبل على أساسها المشروع ومن ثم تكون الرجعية هنا غير دستورية .

(ب) إن إعادة تقدير رأس المال الأجنبى المقبولة في هذه المشروعات على أساس السعر الجديد بدلا من السعر الرسمى سوف يرفع قيمة المال الأجنبى المستثمر بمقدار الفرق بين قيمة السعريين وسوف يخل بنسبة المشاركة المصرية في المشروع وهى نسبة محتومة في بعض الأحوال كما هو الشأن بالنسبة للبنوك التجارية المشتركة (البند ٦ من المادة الثالثة من القانون) .

(ج) إن علاج ذلك يتطلب من الشريك المصرى زيادة مقدار مساهمته للاحتفاظ بنسبة المشاركة وهو أمر قد يتعذر ضمانه ويعتمد أساساً على القدرة المالية للمساهم المصرى .

(د) إن تصحيح الوضع قد يترتب عليه قيام الحكومة بتعويض المستثمر الأجنبى بمقدار الفرق الذى أسفر عنه إعادة التقدير بالسعر التشجيعى وهو أمر غير مقبول لما في ذلك من زيادة أعباء الدولة في الظروف الإقتصادية الحالية .

(هـ) إن مثل هذه الحلول لن تعالج المشاكل المتعلقة للمشروعات التى اتخذت شكل الشركات المساهمة حيث دفع المكتوبون الأجانب جزءاً من القيمة

الإسمية على أساس السعر الرسمي حيث ينص نظام الشركة على أن سداد باقى قيمة أسهمهم بالسعر الرسمي أيضاً لذلك فإن معنى تطبيق السعر التشجيعى على قيمة المساهمة الأجنبية فى هذه الحالة سينتهى إما إلى وجوب تعويض المساهمين الأجانب بمقدار قيمة الفرق بين السعرين عما دفعوه ومطالبتهم بسداد الباقى بالسعر التشجيعى وإعادة احتساب قيمة مساهمة الجانب المصرى فى رأس المال ، ومطالبتهم بزيادة هذه القيمة للإحتفاظ بنسبة المشاركة وهو ما يعنى طرح أسهم جديدة إذا كان رأس المال قد تم أصلاً بالإكتتاب العام وقد لا تتم تغطية الزيادة بالإكتتاب الجديد .

(و) إن إعادة تقييم رأس المال الأجنبى فى المشروعات المقبولة بالسعر التشجيعى سوف يحل بتوازن المشروع الذى ارتضاه الجانبان المصرى والأجنبى فى ضوء الدراسة الإقتصادية وبمراعاة أنه قد اتفق فى معظم المشروعات المقبولة بين الجانبين الأجنبى والمصرى على تعويض الجانب الأجنبى بصورة أو بأخرى عن الخسارة التى حاقّت به من جراء احتساب أمواله بالسعر الرسمي وإنخفاض قيمة أمواله نتيجة لذلك وذلك عن طريق الإتفاق على زيادة قيمة الآلات الواردة من الخارج وقيمة التكنولوجيا الواردة أيضاً .

٣- ولما كان كل ما يهتم المستثمر الأجنبى فى المشروعات المقبولة هو أن يتم تقسيم الأرباح بين الجانبين الأجنبى والمصرى على أساس نسبة مئوية موحدة بالنسبة لقيمة كل من الحصة الأجنبية والمحلية فى المشروع أو القيمة الإجمالية لرأس المال المشروع وطبقاً لنسبة المشاركة التى تم على أساسها قبول المشروع لذلك فإنه يمكن النص فى التعديل أولاً على تطبيق السعر الجديد بأثر حال وليس بأثر رجعى . على أنه بالنسبة للمشروعات التى سبق قبولها يتم تحويل نصيب المستثمر الأجنبى فى الأرباح إلى رأس المال المشروع فإذا كان رأس مال المشروع مليون جنيه مصرى ساهم فيها كلا من الجانبين الأجنبى والمصرى بمقدار النصف وقام الأجنبى فى هذه الحالة بتحويل ما يقابل نصف مليون جنيه مصرى بالدولارات الأمريكية وبالسعر الرسمي أى قام بتحويل ١,٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكى ، فإذا حقق المشروع ربحاً صافياً مقداره مائة ألف جنيه مصرى فهنا تكون نسبة الأرباح إلى رأس المال ١٠٪ وهى ذاتها نسبة ربح كل من الجانبين المصرى والأجنبى فى رأس المال .

لذلك فإن الشريك المصرى سوف يحصل على خمسين ألف جنيه مصرى أما الشريك الأجنبى فيسمح له بتحويل نسبة ١٠٪ من مقدار الدولارات التى ساهم بها فى المشروع وقام بتحويلها فعلا ، أى أن يسمح له بتحويل ١٢٥٠٠٠ دولار أمريكى وبذلك يتال الجانب الأجنبى نصيبه العادل دون المساس بصورة المشروع السابق الموافقة عليها ويكفل تحقيق معاملة رؤوس الأموال المستثمرة بقاعدة واحدة سواء عند ورود الأموال إلى مصر أو الخروج منها وبغير حاجة إلى وضع أثر رجعى للحكم بالحديد الخاص بالإحتساب بالسعر الجديد لأن هذه الرجعية تعتبر مخالفة لنصوص الدستور ولما استقرت عليه قوانين الإستثمار المتلاحقة والمنتهية بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ من إحترام الحقوق المكتسبة والمراكز القانونية التى قبل على أساسها كل مشروع والتى كانت سارية عند إقرار المشروع والموافقة عليه .

٤- وقد نص على إحتساب المال المستثمر الوارد لشراء العقارات والأراضي المتصلة بالمشروعات التى تقرها هيئة إستثمار رأس المال العربى والأجنبى على أساس السعر الجديد الذى تضمنه المشروع المعدل وذلك بهدف توحيد أساس تقييم الأصول الرأسمالية للمشروع من أرض وعقار وآلات ومعدات .

ثالثا - الإعفاء من الضرائب والرسوم :

(١) بالنسبة للمشروعات داخل الاقليم :

تنص المادة ١٦ من القانون على أنه ومع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررّة فى قانون آخر تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها كما تعفى الأمهم من الدمغة النسبية ومن الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقها لمدة خمس سنوات إعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال ويسرى هذا الإعفاء ولذات المدة على عائد الأرباح التى يعاد استثمارها . ويشترط لسريان الإعفاء ألا يترتب عليه أن تصبح أرباح هذه المشروعات خاضعة فعلا للضرائب فى دولة المستثمر الأجنبى أو فى غيرها من الدول وتكون مدة الإعفاء ثمانى سنوات إذا ...

وقد أدخلت على هذا النص التعديلات الآتية :

١- لما كان قد أضيف إلى تعريف «المشروع» نشاط بيوت الخبرة والمكاتب الفنية الإستشارية وكانت هذه خاضعة للضريبة على أرباح المهن غير التجارية قد أضيف إلى نص المادة ١٦ من القانون الإعفاء من الضريبة المشار إليها .

٢- ألغيت الفقرة الثانية التي تشترط لسريان الإعفاء ألا يترتب عليه أن تصبح أرباح المشروعات خاضعة فعلا للضرائب في دولة المستثمر الأجنبي أو في غيرها من الدول لأن التحقق من توافر هذا الشرط عسير من الناحية المنطقية لأنه مادام الشارع قد قرر ميزة الإعفاء من الضريبة كحافز لتشجيع رأس المال الأجنبي على القدوم للاستثمار في مصر فإنه يستوى أن تخضع أرباح المشروع للضريبة في الخارج أو أن تعفى منها . على أنه بالنسبة للمستثمر الذي ينتمى إلى دولة إرتبطت مع مصر باتفاقية الإزدواج الضريبي فالمستثمر الحق أن يدفع الضرائب المصرية (حتى يتمتع بالإعفاء من الضرائب في دولته) حينما كان ذلك في صالحه خاصة أن مؤدى ذلك تخفيض الأرباح القابلة للتحويل إلى الخارج .

٣- كما أضيف النص على الإعفاء من الضريبة العامة على الإيراد لمدة خمس سنوات وذلك علاوة على الإعفاء المنصوص عليه في المادة ١٧ من القانون الذي يقصر الإعفاء على نسبة ٥٪ كحد أقصى من قيمة حصة الممول في المال المستثمر ويرجع إضافة النص الجديد إلى الرغبة في مجرد توضيح حكم القانون بدلا من إستمرار الخلاف في تفسيره لأن مصلحة الضرائب ترى أن الإعفاء من الضريبة العامة حتى في الخمس السنوات الأولى مقصور على نسبة ٥٪ كحد أقصى مع أن نص المادة ١٧ قيد الإعفاء الوارد به بعدم الإخلال بأحكام المادة ١٦ والقاعدة أن ما يعنى من الضريبة النوعية يعنى بالتبعية من الضريبة العامة وبغير حاجة إلى نص خاص على ذلك

٤- يقضى النص الحالى بأن تعفى الأسهم من الدمغة النسبية لمدة خمس سنوات وقد حدد التعديل المقصود بالدمغة النسبية بأنه الرسم النسبي السنوى كما حدد بداية السنوات الخمس التي يسرى فيها الإعفاء بأنه التاريخ المحدد لإستحقاق الرسم قانونا أول مرة إذا أن بداية المدة في النص الحالى (من أول سنة ضريبية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال) لا يستقيم مع ما حدده قانون رسم الدمغة من إستحقاق الرسم من يوم مزاولة الشركة عملها أو يوم صدور قرار تأسيسها أيهما أسبق

(ب) بالنسبة لمشروعات المناطق الحرة :

تنص المادة (٤٦) من القانون على أنه «مع عدم الإخلال بما هو منصوص عليه في هذا القانون تعفى المشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة من أحكام قوانين الضرائب في جمهورية مصر العربية ومع ذلك

وقد أدخلت على هذا النص التعديلات الآتية :

١- جاء الإعفاء من أحكام قوانين الضرائب مقصورا على المشروعات أى على المنشآت ذاتها دون أن تمتد إلى المساهمين أو الشركاء وبذلك خرجت من الإعفاء ضريبة توزيعات الأسهم (ضريبة القيم المنقولة) وقد رؤى إضافة هذا الإعفاء إلى النص تحقيقا للمساواة بين المشروعات التي تقام في المناطق الحرة (وتوزيعاتها غير معفاة حاليا) وبين المشروعات القائمة داخل الإقليم (وتوزيعاتها معفاة وفقا لنص المادة ١٦ من القانون) .

٢- جاء النص الحالي مقصورا على أحكام قوانين الضرائب مما دفع مصلحة الضرائب إلى القول بخروج الرسوم من نطاق الإعفاء كرسوم الدمغة مع أنها ضريبة بالمعنى الدقيق وتلافيا للمنازعات المحتملة بين مصلحة الضرائب والممولين من المستثمرين العرب والأجانب رؤى النص على الإعفاء من أحكام قوانين الضرائب والرسوم باستثناء الرسوم التي تستحق مقابل الخدمات التي تؤدي لهم .

٣- لوحظ أن القانون الحالي (٤٣ / ١٩٧٤) قد خلا تماما من الإعفاء من ضرائب ورسوم التركات مع أن القوانين السابقة عليه قد تضمنت هذا الإعفاء حيث نص القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المنطقة الحرة بيورسعيد في المادة (٤١) منه على أن تعفى أموال الأجانب المستثمرة بالمنطقة الحرة من ضريبة التركات ورسوم الأيلولة وقد ورد هذا الحكم كذلك في القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة الملغى في المادة ٤٣ منه ولذلك رؤى إعادة النص على هذا الإعفاء في المشروع .

وتحقيقا لما تقدم عدلت المادة (٤٦) على النحو الوارد في المشروع المرافق

رابعاً - الجمارك :

بالنسبة للمشروعات داخل الإقليم :

١- نص المشروع المرافق على تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ١٦ بحيث تنص على أنه يجوز بقرار من وزير الاقتصاد بناء على توصية مجلس إدارة الهيئة إعفاء الآلات والمعدات ووسائل النقل اللازمة لإنشاء المشروعات المقبولة طبقاً للقانون من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وملحقاتها وبحيث أنه متى جاوز الإعفاء نصف مجموع الضرائب والرسوم الجمركية وملحقاتها فيكون الإعفاء بقرار جمهوري وبشرط عدم التصرف في الأشياء محل الإعفاء خمس سنوات من تاريخ ورودها .

٢- بالنسبة لمشروعات المناطق الحرة :

١- ينص عجز المادة ٤٦ من القانون المقترح على أنه « ومع ذلك تخضع هذه المشروعات لرسم سنوي لا يتجاوز واحداً في المائة من قيمة السلع الداخلة إلى المنطقة الحرة أو الخارجة منها لحساب المشروع كما تخضع المشروعات التي لا يقتضي نشاطها الرئيسي إدخال أو إخراج سلع لرسم سنوي يحدده مجلس إدارة الهيئة بمراعاة طبيعة وحجم النشاط وذلك بما لا يتجاوز ثلاثة في المائة من القيمة المضافة التي يحققها المشروع سنوياً . وبذلك أتيح لمجلس إدارة الهيئة أن يقرر الرسوم المناسبة حسب طبيعة السلعة الداخلة أو الخارجة ومدة بقائها في البلاد تحقيقاً للمرونة وإجتذاباً للسلع التي تعتبر محل طلب متجدد في المنطقة المجاورة وذلك بدلاً من الرسم الموحد السابق فرضه بنسبة واحد في المائة على جميع المشروعات دون تفرقة بينها بحسب طبيعتها أو مدة بقائها .

٢- وتنص الفقرة الأولى من المادة ٢٦ على إعفاء الأدوات والمهمات اللازمة للمنشآت المرخص بها في المنطقة الحرة من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم . وقد أضيف المشروع إلى المواد المعفاة وسائل النقل الضرورية اللازمة للمشروعات أسوة بالإعفاء المقرر لها في المادة ١٦ من القانون بالنسبة للمشروعات المقامة داخل الإقليم .

خامسا - الاستثناءات من بعض أحكام قانون الشركات وقانون العمل :

عدلت المادتان (١١) ، (١٢) من القانون بحيث تحقق الاستثناء من الأحكام الآتية :

(أ) الاستثناء من أحكام قانون العمل :

- ١- حكم المادة (٢١) الذى يلزم المشروعات بتعيين العمال والسائقين والعمال المتخرجين بناء على ترشيح مكاتب العمل .
- ٢- حكم المادة (١١٤) الذى يستلزم الحصول على موافقة مسبقة من مكاتب العمل عند تشغيل العمال ساعات إضافية .

(ب) الاستثناء من أحكام قانون الشركات وهى :

- ١- حكم القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ الذى يوجب التعيين بناء على إعلان مسابقة والذى يحظر تعيين أقارب العاملين بالشركات حتى الدرجة الرابعة .
- ٢- حكم المادة ١١ والذى يقضى بطرح ٤٩٪ من أسهم شركة المساهمة على المصريين ، وهذا الإعفاء كان وردا فى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ وكان مشروطا بأن يكون رأس المال كله أو معظمه مالا أجنبيا وبحيث يستمر تمتع شركات الاستثمار بالاستثناء الوارد بالفقرة (٤) من هذه المادة .
- ٣- حكم الفقرة (١) من المادة ١٥ والخاص بحظر تداول حصص التأسيس والأسهم خلال السنتين الماليتين التاليتين لتأسيس الشركة .
- ٤- حكم الفقرة (٤) من المادة ٢١ والذى يحظر أن ينوب أحد أعضاء المجلس عن غيره من الأعضاء عند التصويت .
- ٥- حكم الفقرة (٢) من المادة ٣٤ والذى يضع حدا أقصى لما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة فى السنة مقداره ٢٥٠ جنيها خاضعا للضريبة .
- ٦- حكم المادة (٢٨) الذى يوجب أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من المصريين وكان هذا الإعفاء قائما فى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ وكان مشروطا بأن يكون رأس المال كله أو معظمه مالا أجنبيا كما كان النظام الأساسى النموذجى يقضى بأن تمثل المساهمون فى مجلس الإدارة بنسبة حصصهم فى رأس المال .

٧- حكم المادة (٣٠) الذى يحظر على عضو مجلس الإدارة القيام بأى عمل فى أو إدارى ، فى شركة مساهمة أخرى بغير ترخيص من رئيس الجمهورية .

٨- حكم المادة (٣٣) مكررا ويحظر على مدير الشركة أو أى موظف فيها أن يكون عضوا فى مجلس إدارتها .

٩- حذف عبارة « بالنسبة لغير المصريين » المتصلة بالإستثناء من المادتين ٢٩ ، ٣١ بحيث يتساوى أعضاء مجلس الإدارة المصريون مع أقرانهم الأجانب فى التمتع بالاستثناء من أحكام هاتين المادتين .

١٠- حكم الفقرة (١) من المادة ٦٦ والذى يحظر على الأشخاص المعنوية أن تكون شريكا فى الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

١١- أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ والذى يحظر على أى شخص بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن الغير أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة وهو ما يتعارض مع حكم المادة (٢٩) من قانون الشركات السابق الاستثناء منه .

سادسا - تعديلات أخرى :

١- عدل نص المادة (٦) من القانون بحيث تتمتع المشروعات المقبولة بأحكام ومزايا القانون أيا كانت جنسية أصحابها بدلا من الإقتصار على المال المستثمر فى النص الحالى .

٢- أعيدت صياغة المادة (٧) بما يتفق وصياغة مواد الدستور .

٣- عدل نص المادة (١٤) بحيث تقيد بالجانب الدائن من حسابات المشروعات والقروض التى تم بالعملات الحرة بدلا من عبارة القروض الخارجية والبيع بالنقد الأجنبى فى الأسواق الداخلية ، وبحيث تلتزم المشروعات بأن تقدم إلى الهيئة بيتانا بحركة حساب النقد الأجنبى فى نهاية كل سنة مالية بدلا من ثلاثة أشهر .

٤- عدل نص المادة (١٧) بحيث ينسب حد الإعفاء إلى حصة كل ممول في رأس مال المشروع بدلا من الإقتصار على حصة الممول في المال المستثمر كي يفيد الشريك المصرى من هذا الإعفاء .

٥- استبدلت بعبارة القروض الخارجية في المادة (١٨) العبارة الجديدة القروض المقدمة بالتقيد الأجنبي .

٦- أعيد صياغة المادة (٢١) المتعلقة بإعادة تصدير رأس المال المستثمر إلى الخارج بحيث ينفذ النص على إتمام الإعادة بذات العملة وبما يوضح أن حكم هذه المادة يتناول التصرف في أموال المشروع مع احتفاظه بشخصيته القانونية واستمراره كما يتناول حكم تصفية المشروع وتحويل ناتج التصفية بغير وضع حد أقصى لما يحول من هذا الناتج كما إشتل التعديل على إباحة بيع الأسهم المقومة بالعملة الأجنبية الحرة في البورصات المصرية وتحويل الثمن إلى الخارج متى كان بتقيد أجنبي حر .

٧- عدل نص البند (٢) من المادة ٢٢ بحيث يسمح بتحويل كل أو بعض أرباح المشروعات التي لا تكون موجهة أساسا للتصدير والتي تحد من حاجة البلاد إلى الإستيراد وفقاً لما تقره الهيئة وطبقاً للقواعد النقدية السارية - كما حذفت الفقرة الأخيرة من هذه المادة والتي لا تلزم الدولة بتحويل أرباح المال المستثمر إذا قلت قيمته الكلية عن خمسين ألف جنيه .

٨- أضيفت فقرة جديدة في نهاية المادة (٢٣) بحيث يتعين التصديق على توقيعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع المشروعات أيا كان شكلها القانوني وسواء أنشئت في الداخل أو في المناطق الحرة وذلك مقابل رسم تصديق مقداره ربع في المائة من رأس المال وبحد أقصى مقداره ألف جنيه سواء تم التصديق في داخل البلاد أو في الخارج وأعفيت المشروعات المذكورة من رسوم التصديق والشهر في المحكمة .

٩- أضيفت في نهاية المادة (٢٧) عبارة مؤداها أنه متى بلغت المكونات المحلية للبضائع المصنعة في المناطق الحرة والتي تسحب للاستهلاك داخل البلاد نسبة ٤٠٪ في هذه الحالة تخفض الضرائب والرسوم إلى النصف وذلك حتى يمكن التخفيف من حدة منافسة المشروعات التي تقام في دول السوق العربية المشتركة للمشروعات القائمة في المناطق الحرة باعتبار أن الأولى تعفى من الرسوم الجمركية في دول السوق بالكامل .

١٠- أضيفت إلى القانون مادة جديدة تعطي الحق لوزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى فى إصدار اللائحة التنفيذية للقانون ونماذج النظم الأساسية للشركات المساهمة وذات المسئولية المحدودة فى الداخل والمناطق الحرة بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة كما أعطى لوزير الاقتصاد حق إصدار قرارات تأسيس الشركات المساهمة فى الداخل والمناطق الحرة تحقيقاً للمرونة الكافية وبدلاً من الإلتجاء إلى التفويض فى الاختصاص .

١١- أضيفت إلى المادة (٢٦) التى تحدد اختصاصات الهيئة فقرة تسمح للهيئة بتحديد المشروعات المقبولة طبقاً للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٣ الخاص بالمشروعات المصرية الخالصة حيث لم يرد فى هذا القانون بيان للسلطة المختصة بتنفيذه .

ويتشرف وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى بتقديم مشروع القانون المرافق بـرجاء فى حالة الموافقة عليه التفضل باتخاذ الإجراءات اللازمة لإصداره .

وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى

دكتور حامد السايح

وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى

قرار رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧

بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام استثمار
المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة (٥)

وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة
بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى
والمناطق الحرة ،

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام نظام استثمار المال
العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار اللائحة التنفيذية
لقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق
الحرة ،

وعلى اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

مادة ١- يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة المرافقة .

مادة ٢- في تطبيق أحكام اللائحة المرفقة يقصد بكلمة القانون ، قانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة المشار إليه .

مادة ٣- تلغى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٤- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٦ المحرم سنة ١٣٨٦ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٧) .

دكتور حامد عبد اللطيف السايح

اللائحة التنفيذية

لقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة

القسم الأول

في إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ومالياتها

الباب الأول

في إدارة الهيئة

(مادة ١)

يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه ، وذلك للنظر فيما يعرض عليه من المسائل .
وبعقد المجلس جلساته في مقر الهيئة ، ويجوز دعوة المجلس للاعتقاد في مكان آخر داخل الجمهورية .

(مادة ٢)

فيما عدا الحالات العاجلة توجه الدعوة لعقد المجلس ، قبل الموعد المحدد بخمسة أيام على الأقل ، ويرفق بالدعوة جدول أعمال الجلسة ومذكرات عن الموضوعات التي تعرض فيها ، ويجوز لرئيس المجلس أن يحتفظ بسرية البيانات الشخصية المتصلة بأصحاب الشأن إلى حين انعقاد المجلس ، على أن يثبت ملخص واف عنها في محضر الجلسة .

(مادة ٣)

تكون اجتماعات مجلس إدارة الهيئة صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس وذلك مع مراعاة ما نص عليه القانون فى البند (ج) من المادة (٤) من أغلبية خاصة .

(مادة ٤)

لرئيس مجلس الإدارة أو نائبه أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم من العاملين بالهيئة أو الوحدات التابعة لها أو من ذوى الخبرة دون أن يكون لهم صوت محدود فى المناولات .

(مادة ٥)

تدون محاضر اجتماعات المجلس فى سجل خاص ، ويوقع على كل محضر رئيس الاجتماع وأمين السر الذى يختاره رئيس المجلس من بين العاملين بالهيئة بناء على ترشيح نائب الرئيس .

(مادة ٦)

تعتمد قرارات مجلس الإدارة من وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغه بها ، فإذا لم يعترض الوزير عليها خلال هذه المدة اعتبرت معتمدة .

(مادة ٧)

تنشأ فى مقر الهيئة بالاتفاق مع الجهات المعنية مكاتب تمثل المصالح والجهات المختصة بمنح تراخيص العمل والإقامة والسجل التجارى والجمارك وغيرها من الجهات المتصلة بمجال تنفيذ القانون ، وذلك لتيسير كافة الإجراءات المتعلقة بنشاط المستثمرين .

الباب الثانى

فى مالية الهيئة

(مادة ٨)

تبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

(مادة ٩)

تعد الهيئة قبل بداية كل سنة مالية موازنة تخطيطية توضح الموارد والاستخدامات على أن تعتمد من مجلس الإدارة قبل بداية السنة المالية بخمسة أشهر .

(مادة ١٠)

تعد الهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انقضاء السنة المالية ما يأتى :

(أ) ميزانية الهيئة طبقاً للقواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية .

(ب) تقريراً عن مركز الهيئة المالى وأعمالها خلال السنة المنتقضية ، على أن يتناول بوجه خاص عرضاً لنشاط الهيئة وما حققته فى مجال الاستثمار والمناطق الحرة .

وتعرض الميزانية والتقرير على مجلس إدارة الهيئة لإقرارهما فى خلال ستة أشهر من تاريخ انقضاء السنة المالية .

(مادة ١١) (١)

تؤدى المشروعات عند صدور الموافقة عليها مقابلاً للخدمات التى تقوم بها الهيئة مبلغاً مقداره ألف جنيه أو ما يعادله بالعملات الحرة ، كما يؤدى مقابلاً سنوياً للخدمات التى تؤدىها الهيئة بواقع نصف فى الألف من تكاليفها الاستثمارية بحد أدنى مقداره ثلاثمائة جنيه وبحد أقصى مقداره ثلاثة آلاف جنيه أو ما يعادل هذا المقابل بالعملات الحرة .

(١) مستبدلة اخيراً بالقرار الوزاوى رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٧ - الوقائع المصرية

(مادة ١٢)

يجوز لمجلس الإدارة تعيين مراقبين لحسابات الهيئة من الأشخاص الطبيعيين وتحديد أتعابهم ، مع عدم الإخلال برقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، وتضع الهيئة تحت تصرف مراقبي الحسابات ما يطلبونه من الدفاتر والأوراق والبيانات التي يرون لزوم الاطلاع عليها .

القسم الثانى

فى استثمار رأس المال داخل البلاد

الباب الأول

فى تقييم وتسجيل المال المستثمر

(مادة ١٣)

تتولى الهيئة تقييم الأصول المستوردة والحقوق المعنوية المتعلقة بأى من الشركاء وتحديد مصروفات الدراسات الأولية والبحوث والتأسيس التى يتكبدها المستثمر فى ضوء المستندات المقدمة ، والاسعار العالمية أو القيمة المقدرة بمعرفة مصلحة الجمارك ، والهيئة الاستعانة بأراء الخبراء المتخصصين لاعتمادها ، وتعرض التقديرات على مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضه لاعتمادها .

أما الحصص العينية فى شركات الأموال ، فتتولى الهيئة تقييمها طبقاً للإجراءات المنصوص عليها فى الباب الخاص بالمشروعات المشتركة .

(مادة ١٤)

مع مراعاة أحكام المادة ١٣ يتم تسجيل المال المستثمر فى المشروعات المقبولة فى سجل يعد لهذا الغرض ؛ على أن يتم التسجيل بنفس وحدات العملة الواردة فى حالة وروده نقدا وبالشكل المقدم به عينيا كحقوق معنوية مع بيان القيمة المقدرة له بمعرفة الهيئة ، وتصدير شهادة تسجيل عن كل حصة من رأس المستثمر .

وتتبع الإجراءات التالية بالنسبة لتقييم الأصول المستوردة وإصدار شهادة تسجيل المال المستثمر .

١ - (١) يتقدم المستثمر بطلب للهيئة لتقييم الدفعات التى تسدد من رأس المال المستثمر مصدقا عليه من محاسب معتمد ، كما يرفق به المستندات التالية :

(أ) بالنسبة للمال الذى حول نقدا عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى يقدم المستثمر شهادة رسمية من البنك الذى تم عن

(١) استبدل البند (١) من المادة ١٤ بالقرار الوزارى رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٧ سالف الإشارة إليه .

طريقه التحويل مصحوبة بكشف حسابي معتمد من محاسب قانوني
توضح كيفية استخدام الأموال النقدية المحولة في إقامة المشروع ، وقيم
ذلك المال بأعلى سعر معن للتقد بتاريخ التحويل .

(ب) بالنسبة للمال المستثمر الذي ورد في شكل آلات ومعدات ووسائل نقل
وكذا جميع الأصول الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروع والحامات
والمستلزمات اللازمة لدورة التشغيل الأولى والتي تم الإفراج الجمركي
عنها بناء على تصاريح الإفراج الجمركي التي أصدرتها الهيئة ، يتعين
على المستثمر طلب شهادة رسمية من الجمارك وقت التخليص توضح
تاريخ الإفراج والقيمة المقدرة بمعرفة الجمارك وتقديمها للهيئة .

(ج) بالنسبة للحقوق المعنوية ومصروفات الدراسات الأولية والبحوث والتأسيس
تقدم المستندات الخاصة بالمبالغ المنفقة للحصول على تلك الحقوق أو
إجراء الدراسات والبحوث بما يتناسب مع أهمية تلك الحقوق والمبالغ
المنفقة عليها - كل ذلك مع مراعاة أحكام المادة ١٣ من هذه اللائحة .

٢- في جميع الأحوال يكون للهيئة التأكد ، عن طريق طلب مستندات محددة
أو الفحص أو المعاينة ، من أن الأموال المحولة أو الأصناف المستوردة قد استخدمت
في أغراض المشروع ، وذلك قبل إصدار شهادة التسجيل .

٣- يفوض نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة في اعتماد نتيجة التقييم بالنسبة
للحالات التي يوافق عليها الممثل القانوني للمشروع على أن تعرض على مجلس
إدارة الهيئة الحالات الأخرى .

(مادة ١٥)

لا يعتبر مالا مستثمرا المبالغ المحولة لجمهورية مصر العربية تنفيذا لالتزام
بتحويلها وفقاً لأحكام القوانين السائدة ، ولا يعتبر مالا مستثمرا كذلك ما يحصل
عليه المشروع المسجل طبقاً لأحكام القانون من أموال أجنبية واردة من الخارج
في شكل تسهيلات وقروض .

الباب الثانى

مجالات الاستثمار

(مادة ١٦)

يتم توظيف المال المستثمر فى جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام القانون فى صورة مشاركة مع رأس المال المصرى العام أو الخاص فى المجالات وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها فى القانون ، على أن يكون نسبة المشاركة بين رأس المال المحلى ورأس المال العربى أو الأجنبى طبقاً للاحتياجات التمويلية للمشروعات . ويقصد برأس المال المحلى ، النقد المحلى المدفوع بالجنهات المصرية أو الأصول المحلية المقدمة للمشروع .

(مادة ١٧)

على شركات الاستثمار التى تقوم بتكوين وإدارة مشروعات استثمارية فى حدود مجالات الاستثمار المعتمدة أن تقدم بعد موافقة الهيئة على إقامتها طلباً مستقلاً عن كل مشروع استثمارى تعزم القيام به أو المشاركة فيه بأى شكل من الأشكال ، كشرط للتمتع بأحكام القانون .

كما يجب ألا يقل رأس المال المستثمر لشركة الاستثمار عما يعادل مليون ونصف جنيه مصرى ، ما لم يقرر مجلس إدارة الهيئة خلاف ذلك ، على أن يتخذ المشروع شكل شركة مساهمة أو ذات مسئولية محدودة .

(مادة ١٨)

تقدم طلبات مزاولة نشاط الخبرة الفنية طبقاً لأحكام القانون وفقاً للشروط الآتية :

(١) يتخذ المشروع المتقدم شكل شركة مساهمة مصرية بين خبراء مصريين وواحد أو أكثر من بيوت الخبرة الأجنبية العالمية .

(٢) يشترط فى الخبراء المصريين المشاركين فى المشروع أن يكونوا ذوى خبرة فنية فى مجال النشاط الذى سيزاوله المشروع وألا تقل مساهمتهم فى المشروع عن ٤٩٪ من رأس المال وللمجلس الإدارة أن يستثنى من هذه النسبة .

(٣) أن يملك المؤسسون جميع أسهم المشروع وأن يتعهدوا بعدم التنازل عنها للغير إلا بموافقة الهيئة .

الباب الثالث

طلبات الاستثمار

(مادة ١٩)

تقدم الطلبات الخاصة باقامة مشروعات جديدة التوسع في مشروعات قائمة إلى الهيئة على النماذج المعدة لذلك ، والتي تتضمن بصفه أساسية البيانات الآتية :

(أ) بيانات عن مقدم الطلب والشركاء في المشروع وخبراتهم ومصادر الإستعلام عنهم .

(ب) بيانات تفصيلية عن المشروع المراد إقامته .

(ج) بيان تفصيلي عن المال المطلوب استثماره في المشروع .

ويجوز للهيئة أن تطلب من المستثمر تقديم دراسة مبدئية لحدوى المشروع .

ويعد جهاز الهيئة تقريراً عن المشروع متضمناً رأى الجهة الفنية المعنية ، وعليه أن يعرض هذا التقرير على مجلس الإدارة خلال شهرين من تاريخ استيفاء النموذج .
ويجب على الجهة الفنية المشار إليها ابداء رأيا خلال شهر من تاريخ طلب الرأى ويعتبر عدم الرد من جانبها خلال هذه الفترة قبولا منها للمشروع .

(مادة ٢٠)

تقدم الطلبات لمزاولة النشاط المصرفي جمهورية مصر العربية على النحو التالى :

١- يوضح الطلب بصفة أساسية نوع العمليات التى سوف يباشرها وتعطى الأفضلية فى قبول الطلبات للبنوك العالمية الكبرى للاستفادة من اسمها وخبراتها ومواردها

٢- يكون طلب مزاولة النشاط المصرفي عن طريق انشاء فرع لبتك أجنبي مركزه الرئيسى فى الخارج متضمنا البيانات التالية :

(١) اسم البنك ومركزه الرئيسى والبلاد التى يزاول فيها نشاطه .

(ب) أهم العمليات التي يزاولها في الخارج ، وما إذا كان يزاول بعض الأنشطة التي تختص بها بنوك الإستثمار والأعمال .

(ج) آخر ميزانيتين معتمدتين مع تقريرهما .

(د) بيان مختصر عن النشاط الذي سيقوم به في جمهورية مصر العربية ، مع إيضاح أهم مصادر التمويل المتوقعة وأهم أوجه التوظيفات .

٣- في حالة إنشاء مشروع مشترك لمزاولة العمليات المصرفية تتخذ اجراءات تأسيسية طبقاً للتشريع المصرى كشركة مساهمة مصرية بعد تقديم البيانات التالية .

(أ) اسم البنك المقترح ، ونوع النشاط المطلوب مزاولته ، وهل سيقصر على العمليات بالعملة الحرة أو يمتد نشاطه إلى العمليات بالنقد المحلي .

(ب) رأس مال المشروع .

(ج) أسماء البنوك الأجنبية التي ستساهم في المشروع ، ونسبة المساهمة مع تقديم بيان عن كل منها طبقاً لما ورد بالبند ٢ - ب ، ج من هذه المادة .

(أ) أسماء الشركاء المحليين ، ونسبة مساهمة كل منهم .

٤- بالنسبة للبنوك التي لا يسهم فيها أحد البنوك المصرية أو العالمية يتعين تقديم طلباتهم مصحوبة بدراسة اقتصادية متكاملة على أن توضح تفصيلاً ما يمكن للبنك تحقيقه من إضافة للاقتصاد القومى .

كما يجب أن يتضمن الطلب بيان أسماء المؤسسين ، وحصص كل منهم .

٥- تتولى الهيئة دراسة الطلبات المقدمة ، واستطلاع رأى البنك المركزى بشأنها ثم تعرض نتيجة الدراسة على مجلس إدارة الهيئة للبت فيها على ضوء مدى حاجة الاقتصاد القومى إلى الخدمات المصرفية .

٦- ويجوز للبنوك المصرية وفروع البنوك الأجنبية المرخص لها بمزاولة النشاط في مصر طلب امتداد نشاطها إلى أى من المناطق الحرة العامة بتصريح من مجلس إدارة المنطقة الحرة .

(مادة ٢١)

تقدم الطلبات بشركات الإستثمار متضمنة البيانات التالية :

(١) الشكل القانونى للمشروع .

- (٢) نشاط المشروع تفصيلياً .
- (٣) رأس مال المشروع .
- (٤) أسماء المؤسسين وجنسياتهم وحصص كل منهم وخبراتهم السابقة .
- (٥) نسبة مساهمة رأس المال العربي أو الأجنبي إلى رأس مال المشروع .
- (٦) أسماء الجهات التي يمكن الإستعلام منها عن المؤسسين .

(مادة ٢٢)

تقدم الطلبات الخاصة باقامة شركات إعادة التأمين التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملات الحرة متضمنة البيانات التالية .

الشكل القانوني — رأس المال — أسماء المؤسسين وجنسياتهم وحصص كل منهم وفي حالة مساهمة إحدى الشركات التي تراول نشاط التأمين يبين اسم الشركة ومركزها الرئيسي والبلاد التي تراول فيها نشاطها ، وكذلك أهم العمليات التي تراولها في الخارج ، وعملاً إذا كانت متخصصة في مجال معين من مجالات التأمين ، مع تقديم آخر ميزانيتين لها مع تقريرهما السنوي وبيان مختصر عن النشاط المزمع إقامته في مصر .

(مادة ٢٣)

يتولى مجلس الإدارة البت في الطلبات المقدمة للهيئة ، ويعتبر قرار المجلس نهائياً ويشمل القرار القواعد الخاصة بتحويل عائد المال المستثمر إلى الخارج طبقاً للقواعد المنصوص عليها في المادة (٢٢) من القانون .

(مادة ٢٤)

على المشروعات الموافقة عليها من الهيئة الإلتزام بالشروط والأهداف الأساسية التي تضمنتها طلبات الإستثمار المقدمة منها والتي حصلت على الموافقة بناء عليها ، وفي حالة عدم الإلتزام بالشروط أو الخروج عن الأهداف المحددة في الموافقات يعرض الأمر على مجلس الإدارة .

(مادة ٢٥)

يتعين على المستثمر أن يقدم للهيئة سنوياً نسخة من الميزانية والحسابات الختامية مع تقرير مراقب الحسابات وصورة من التقرير السنوي عن نشاط المنشأة .

الباب الرابع

فى التيسيرات النقدية المقررة للمشروعات المنتفعة بأحكام القانون

الفصل الأول

فى تحويل الأرباح

(مادة ٢٦)

تحدد الهيئة المبالغ القابلة للتحويل والى تشمل صافى الربح أو الناتج عن رأس المال المستثمر والمسجل لديها وفقاً للأجراءات الآتية :

١ - يقدم المشروع طلباً للهيئة لتحديد هذه المبالغ مرفقاً به المستندات التالية :

(أ) صورة من ميزانية المشروع وحساب الأرباح والخسائر عن المدة التى تحققت خلالها الأرباح معتمدة من محاسب قانونى .

(ب) شهادة من محاسب قانونى بأن المشروع قد قدم إقراره الضريبى وسدد الإلتزامات الضريبية وسائر الإلتزامات الأخرى المستحقة للدولة .

٢ - يخطر المشروع والبنك بقيمة الأرباح القابلة للتحويل والى تحددها الهيئة وفقاً للقواعد المحاسبية المعترف بها .

٣ - يقوم المشروع بتحويل هذه الأرباح وفقاً لأحكام البند (١) من المادة ٢٢ من القانون .

(مادة ٢٧)

تصدر الهيئة الموافقة النقدية اللازمة للبنوك متضمنة المبالغ القابلة للتحويل من صافى الأرباح ، وذلك بالنسبة للمشروعات الآتية .

(١) المشروعات السابق الموافقة على إعتبارها من المشروعات التى تحد من حاجة البلاد إلى الإستيراد وفقاً لأحكام البند (٢) من المادة ٢٢ من القانون .

(٢) مشروعات الإسكان التي تدفع أجرتها بالعملة المحلية في حدود نسبة ٨ ٪ سنويا من المال المستثمر ، وفي حدود ١٤ ٪ سنويا بالنسبة للمساكن المنشأة في مدن جديدة خارج الرقعة الزراعية ونطاق المدن .

وتتولى البنوك تحويل هذه المبالغ بأعلى سعر معن للنقد الأجنبي

الفصل الثاني

في فتح حسابات بالنقد الأجنبي

(مادة ٢٨)

تخطر الهيئة البنك الذي يختاره الطالب من بين البنوك المعتمدة بموافقة مجلس الإدارة على المشروع ، وبموجب هذا الإخطار يفتح البنك حسابا بالنقد الأجنبي باسم المشروع يسمى « رأس مال » وحساب آخر أو أكثر تسمى « حسابات تشغيل » ويجرى عليها التعامل على النحو المبين في المادتين التاليتين :

(مادة ٢٩)

يقيد في الجانب الدائن من حساب رأس المال ، المبالغ التالية ،

- (١) المبالغ الواردة بالنقد الأجنبي الحر بوصفها مال مستثمر للمشروع .
- (٢) القروض بالنقد الأجنبي التي يحصل عليها المشروع لتمويل التكاليف .
- الإستثمارية للمشروع .

ويقيد في الجانب المدين من هذا الحساب المبالغ التالية :

- (١) المبالغ التي تمثل قيمة سلع استثمارية تستورد من الخارج باعتمادات تفتح من مصر بالخصم على هذا الحساب .

- (٢) المبالغ التي تصرف في مصر لتمويل التكاليف الإستثمارية للمشروع .

- (٣) المبالغ اللازمة لمواجهة المصاريف الجارية للمشروع كرأس مال عامل .

(مادة ٣٠)

يقيد في الجانب الدائن من حسابات التشغيل المبالغ التالية :

(١) أى أموال محولة من الخارج بالعملات الحرة ترد لحساب المشروع بصفة قروض قصيرة الأجل ، على أن يتم سدادها وقت الإستحقاق بالخصم على هذا ، الحساب .

(٢) حصيلة صادرات المشروع المنظورة وغير المنظورة ، وحصيلة المبيعات بالنقد الأجنبي في الأسواق المحلية .

(٣) العملات الأجنبية التي يشتريها المشروع عن طريق البنوك المعتمدة من أصحاب الحسابات الحرة .

(٤) العملات الأجنبية التي يشتريها المشروع عن طريق البنوك المعتمدة من موارد السوق الموازية للنقد ، وذلك بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة وفي حدود هذه الموافقة .

(٥) أية مبالغ تستحق لصاحب الحساب بصفة فوائد لحساب رأس المال أو التشغيل .

ويقيد في الجانب المدين في هذه الحسابات المبالغ التالية :

(١) المبالغ التي تمثل قيمة الواردات السلعية اللازمة لتشغيل المشروع ، وللإحلال والتجديد من قطع غيار ومواد خام والمصروفات غير المنظورة المستحقة على المشروع لأطراف مقيمة بالخارج .

(٢) الأقساط والفوائد المستحقة عن القروض السابق الحصول عليها بالنقد الأجنبي .

(٣) المبالغ التي يتم تحويلها للخارج ، والتي تمثل أرباح المشروع الموافق عليها من الهيئة .

(٤) المبالغ التي يتم بيعها للبنوك المعتمدة بأعلى سعر معن للنقد الأجنبي .

(٥) المصروفات اللازمة للمشروع .

الباب الخامس

فى اجراءات التصدير والاستيراد

(مادة ٣١)

يسمح للمشروعات الموافق عليها من مجلس إدارة الهيئة ، باستيراد الأصول .
الرأسمالية والآلات والمعدات والتركيبات ووسائل النقل والمواد الخام ومستلزمات التشغيل
المناسبة لطبيعة نشاطها ، وتستثنى من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة
للاستيراد ومن العرض على لجان البت .

(مادة ٣٢)

يتم استيراد المستلزمات السلعية والخامات اللازمة لتشغيل المشروع عن طريق
حساب التشغيل المفتوح بالبنك ، ويتم الإستيراد بموجب استمارة نقدية يصدرها البنك
بعد تقديم تصريح من الهيئة .

(مادة ٣٣)

للمشروعات دون ترخيص أن تصدر منتجاتها بالذات بغير حاجة لقيدها في
سجل المصدرين أو بالواسطة عن طريق المقيدين في سجل المصدرين .

ويقدم للبنك مع استمارة التصدير (ت . ص) إقرار من المشروع بأن السلعة
التي تشملها الإستمارة المقدمة للاعتماد من البنك من إنتاج هذا المشروع وترسل صورة
من هذا الإقرار مع البيان السنوى المشار إليه فى المادة (١٤) من القانون .

الباب السادس

المشروعات المشتركة

(مادة ٣٤)

يتعين تقديم عقود الشركات إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لمراجعتها من الناحيتين الموضوعية أو القانونية وتعتمد العقود من نائب رئيس الهيئة أو من يفوضه .

(مادة ٣٥)

يتعين التصديق على توقيعات الشركاء على عقد الشركة لدى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق أو فى إحدى قنصليات مصر فى الخارج ، وأن تقيّد الشركة فى السجل التجارى .

(مادة ٣٦)

تؤدى جميع الشركات أيا كان شكلها القانونى بما فيها شركات الأموال عند تكوينها أو تأسيسها أو تعديلها رسماً شاملاً بواقع ربع فى المائة من قيمة رأس مال المشروع وبحد أقصى مقداره ألف جنيه مصرى أو ما يعادله من النقد الأجنبى بحسب الأحوال ، وذلك مقابل التصديق على توقيعات الشركاء مع إعفاء هذه العقود من رسوم الدمغة والتوثيق والشهر المقررة على تأسيس أو توثيق أو شهر هذه المشروعات وتشهر عقود الشركات أيا كان نوعها بدون رسوم ، وفيما عدا هذا الرسم تعفى جميع العقود المرتبطة بالمشروعات الموافقة عليها من الهيئة سواء أكانت فردية أو مشتركة أو فروع شركات أجنبية بما فى ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وعقود المقاوله وغيرها من العقود من رسم الدمغة ورسوم التوثيق والتصديق والشهر وذلك حتى تمام تنفيذ المشروع ومضى ستة كاملة على تشغيله وتصدر الهيئة شهادة بمدى ارتباط العقود المشار إليها بالمشروعات وتحديد تاريخ بدء تشغيل المشروع .

ويسرى حكم هذه المادة على المشروعات القائمة فى المناطق الحرة .

(مادة ٣٧)

يصدر بتأسيس الشركات المساهمة سواء أكانت قاصرة على مؤسسها أو متضمنة
اكتتاب عام قرار من وزير الاقتصاد والتعاون الإقتصادى بعد تقديم المستندات
الآتية :

- (١) تقديم عقد الشركة ونظامها مصافا على توقيعات المؤسسين فيه .
- (٢) تقديم شهادة بإيداع ربع رأس المال النقدي للشركة في أحد البنوك المسجلة
لدى البنك المركزى المصرى .
- (٣) تقديم تقرير الخبراء الذين عينتهم الهيئة لتقييم الحصص العينية إن وجدت

(المادة ٣٨)

يتعين نشر عقد تأسيس الشركة المساهمة ونظامها الأساسى فى الوقائع المصرية
على نفقة الشركة وتنشأ لها الشخصية الاعتبارية من تاريخ النشر .

(مادة ٣٩)

لا يجوز تخفيض أو زيادة رأس مال الشركات المشتركة إلا بموافقة مجلس إدارة
الهيئة أو من يفوضه فى ذلك .

وتصدر زيادة أو تخفيض رأس مال الشركات المساهمة من وزير الاقتصاد
والتعاون الإقتصادى ينشر فى الوقائع المصرية على نفقة الشركة .

(مادة ٤٠)

لا يجوز زيادة رأس مال الشركات المساهمة إلا بعد أداء رأس المال الأصيل
بأكمله وبموافقة إدارة الهيئة ، ويتعين أداء ربع مقدار الزيادة وتقييم الزيادة إذا تمثلت
فى شكل حصة عينية قبل صدور القرار الوزارى المرخص بالزيادة .

(مادة ٤١) (١)

يتم تقييم الحصص العينية بمعرفة لجنة من خبراء تعيينهم الهيئة لهذا الغرض أو تعتمد تعيينهم ويعتمد التقييم من رئيس مجلس إدارة الهيئة أو نائب رئيس الهيئة .
فاذا كانت الحصة العينية مملوكة للدولة أو لإحدى الهيئات العامة أو لشركات القطاع العام تعين أن يضم إلى اللجنة ممثلين عن وزارة المالية وبنك الإستثمار القومى وعلى الهيئة قبل اعتماد التقرير بأسبوعين على الأقل إرسال صورة منه للجهاز المركزى للمحاسبات لإبداء رأيه فيه .

(مادة ٤٢)

تؤدى المشروعات للهيئة مقابل تقييم الحصص العينية واحد فى الألف من قيمة الحصة بحد أدنى خمسمائة جنيه ، وحد أقصى ثلاثة آلاف جنيه وتضع الهيئة القواعد المقررة لتحديد أنعاب رئيس وأعضاء اللجان وتعتمد من مجلس إدارة الهيئة .

(مادة ٤٣)

لا يجوز تداول أسهم الشركات إلا بعد قيدها فى بورصة الأوراق المالية ويكون التداول عن طريق السماسرة ، ويتعين موافقة مجلس إدارة الهيئة بناء على طلب الشركة إذا كان التداول خلال السنتين الأوليين للشركة .

(مادة ٤٤)

بالنسبة إلى الحصة الواردة بالنقد الأجنبى أو الحصة العينية أو المعنوية السابق تقييمها بالسعر الرسمى قبل العمل بأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ يجوز باتفاق الشركاء الممثلين لثلاثة أرباع رأس مال المشروع أو بقرار من الجمعية العمومية غير العادية فى الشركات المساهمة إعادة تقييم حصص الشركاء فى المال المستثمر .
وفى هذه الحالة يكون للمشروع الحق فى زيادة قيمة الحصص وإصدار أسهم مجانية بقيمة فروق إعادة التقييم وليس لها حق التصويت ويتم حساب تلك الفروق بحد أقصى يعادل قيمة الفرق بين السعر الذى تم التحويل على أساسه وأعلى سعر معلن للنقد الأجنبى من السلطات النقدية فى تاريخ التحويل .

(١) مستبدلة بالقرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٣ الوقائع المصرية - العدد ١٨ فى ٢٠/١/١٩٨٣
ثم استبدلت بالقرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٤ - الوقائع المصرية العدد ١٤٣ فى ١٩ يونيه
سنة ١٩٨٤

الباب السابع

التحكيم

(مادة ٤٥)

مع مراعاة أحكام المادة (٨) من القانون تكون القواعد الواجبة التطبيق على موضوع وإجراءات منازعات الإستثمار هي تلك التي تضمنتها الإتفاق مع المستثمر ، فإذا لم يوجد اتفاق ، فتكون هي التي تضمنتها الإتفاقيات السارية بين جمهورية مصر العربية وبين دول المستثمر ، فإذا لم توجد اتفاقيات في هذا الشأن فتكون طبقاً لإتفاقية تسوية منازعات الإستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ في الأحوال التي تسرى عليها

الباب الثامن

في متابعة تنفيذ المشروعات

(مادة ٤٦)

يتعين على المستثمرين اتخاذ إجراءات جديّة لتنفيذ المواققات الصادرة لهم من الهيئة في خلال ستة شهور من تاريخ إخطارهم بقرار مجلس إدارة الهيئة .

وفي حالة وجود أية ظروف تحول دون اتخاذ الإجراءات التنفيذية المشار إليها فعلى المستثمر التقدم بطلب لمدة المهلة المحددة ويعرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضه لد المهلة للفترة التي يراها .

(مادة ٤٧)

على المستثمرين إتخاذ إجراءات تأسيس المشروعات وإعداد العقود وتقديمها للهيئة لمراجعتها واعتمادها ، وعلى المستثمر أن يقدم للهيئة شهادة من صحيفة قيد الشركة في السجل التجارى والعقد المصدق عليه .

(مادة ٤٨)

على المستثمرين تمكين الهيئة من متابعة تنفيذ الموافقات الصادرة من مجلس إدارة الهيئة
وفي سبيل ذلك يتعين اتخاذ الآتي :

(١) موافاة الهيئة بتقرير متابعة كل ستة شهور يتضمن بيانات بالإجراءات التي

اتخذت لتنفيذ المشروع .

(٢) المركز المالي في نهاية كل سنة مالية .

(٣) تمكين مندوبي الهيئة من زيارة مواقع المشروعات للوقوف على مراحل
تنفيذها واطلاعهم على البيانات والمستندات التي تمكنهم من أداء هذه المهمة .

(مادة ٤٩)

تتولى الهيئة إخطار مصلحة الضرائب ببيان المشروعات التي ووفق عليها ، وبدأت
في اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشائها لإصدار البطاقة الضريبية الخاصة بها .

(مادة ٥٠)

يشترط للنظر في طلب الإعفاء من الرسوم والضرائب الجمركية أو تأجيل
استحقاقها أو تقسيمها توافر أحد الشروط التالية :

(١) أن يقام المشروع بمنطقة نائية أو يساهم في تعمير تلك المناطق .

(٢) أن يقدم المشروع وسائل إنتاج متطورة أو يساهم في تطوير ما هو قائم منها .

(٣) أن يكون العائد على الإستثمار منخفضاً بالمقارنة بالمعدلات المتعارف عليها بالنظر
لطبيعة النشاط .

وعلى المشروع أن يقدم طلباً للهيئة مرفقاً به الدراسة ، والمستندات التي تمكن
من التحقق من مدى توافر أحد الشروط السالفة الذكر لاستصدار قرار الإعفاء
اللازم على النحو الموضح في المادة (١٦) من القانون ، ولا يمتد الإعفاء الجمركي لأن
من المشروعات إلى الأثاث وسيارات الركوب (الليموزين - الأستيشن) .

القسم الثالث

في المناطق الحرة

الباب الأول

في انشاء المناطق الحرة وشغلها

(مادة ٥١)

تتولى الهيئة إعداد الدراسات لتقييم الموقع التي يتطلبها إنشاء المناطق الحرة .
العامة ، وتعرض على مجلس الإدارة تمهيدا لإصدار قرار بإنشائها من مجلس الإدارة
بعد موافقة مجلس الوزراء .

(مادة ٥٢)

يتم الترخيص بأنشطة التخزين المنصوص عليها في البند (١) من المادة ٣٥ من
القانون داخل مستودعات عامة أو خاصة ، بشرط أن يراعى فيها أصول التخزين
السليم وتوافر الشروط الصحية واشتراطات الأمن .

ولا يجوز بغير ترخيص من إدارة المنطقة إجراء أى عمليات في المستودعات من
شأنها تغيير حالة البضاعة أو عبواتها إلا في حالات تلف العبوات الخارجية أو بقصد
الحفاظة على مضمونها .

يراعى في العمليات التي نص عليها في البند (٢) من المادة (٣٥) من القانون
عدم إثبات بيانات على الأغلفة الجديدة تخالف طبيعة البضائع أو منشأها أو أية بيانات
أخرى من شأنها تمتع هذه البضائع بميزات للبلاد المصدرة لها .

وتعتبر من أمثلة المجالات التي تقبل للإستفادة من مركز البلاد الجغرافي تطبيقاً
للبنـد (٣) من المادة ٣٥ من القانون النشاط المصرفي ، ونشاط التأمين وإعادة التأمين
ونشاط النقل ، والنقل البحري والخطات البحرية ، وخدمات البترول .

(مادة ٥٣)

تقدم الطلبات الخاصة بمزاولة الأنشطة المصرح بمزاولتها في المناطق الحرة إلى إدارة المنطقة الحرة العامة ، وذلك على النموذج الذى تعده الهيئة وتخطر الهيئة بالمشروعات الموافق عليها فور اقرارها ، وتعتبر نافذة إذا لم يعترض وزير الإقتصاد والتعاون الأقتصادى خلال عشرة أيام من تاريخ وصول الإخطار .

ولمجلس إدارة المنطقة إلغاء الموافقة إذا لم يتخذ المشروع خطوات تنفيذية جدية خلال ستة أشهر من تاريخ صدورهما ، ويجوز لمجلس إدارة المنطقة لظروف يقدرها تجديد تلك الفترة التى يراها .

وعلى أصحاب المشروع التقدم إلى إدارة المنطقة خلال شهر من تاريخ إبلاغهم بالموافقة لحجز المواقع والمساحات اللازمة لتنفيذ المشروع والتوقيع على عقود الإيجار بعد سداد القيمة الإيجارية المقررة .

(مادة ٥٤)

تقدم الطلبات الخاصة بمشروعات المناطق الحرة الخاصة إلى الهيئة وعلى أصحاب الشأن تقديم العقود المبدئية الدالة على تأجير أو تملك الأراضى أو المنشآت التى سيقام عليها المشروع خلال ستة أشهر من تاريخ الموافقة وذلك تمهيدا لمعاينتها وإصدار قرار مجلس إدارة الهيئة باعتبارها منطقة حرة خاصة .

وتسقط الموافقة على المشروع بعد انقضاء هذه المدة إلا إذا رأى المجلس لظروف يقدرها تجديد تلك الفترة للمدة التى يراها .

(مادة ٥٥)

يصدر نائب رئيس الهيئة أو رئيس مجلس الإدارة المختص بحسب الأحوال ترخيص بمزاولة النشاط ، ويتضمن الترخيص تحديدا مفصلا لأغراض المشروع ، والشكل القانونى ، ورأس المال ، وحدود الموقع ، ومدة سريان الترخيص ، ومقدار الضمان المالى الذى يؤديه المرخص له بما لا يقل عما يعادل ألف جنيه مصرى لمقابلة ما قد يستحق على هذه المنشآت من التزامات للجهات الحكومية .

الباب الثانى

فى اجراءات ادخال واخراج وتداول البضائع

الفصل الاول

أحكام عامة

(مادة ٥٦)

تعنى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المتعلقة بها الأدوات والمهمات ووسائل النقل متى كانت ضرورية لخدمة أغراض تلك المنشآت وكانت داخلة ضمن أصولها الثابتة ولا يجوز للمنشآت المرخص بها التصرف فى تلك الأدوات والمهمات والآلات ، ووسائل النقل إلا بعد استيفاء كافة الإجراءات اللازمة لذلك والحصول على موافقة الهيئة أو مجلس إدارة المنطقة بحسب الأحوال ، وأداء الضرائب والرسوم الجمركية عليها .

(مادة ٥٧)

تعتبر البضائع التى توافق إدارة المنطقة الحرة على إدخالها المنطقة الحرة من حاصلات المنتجات والمواد المحلية فى حكم المصدرة خارج البلاد وتؤدى عنها لدى دخولها المنطقة الحرة ضريبة الصادر وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على البضائع المصدرة ، وذلك بعد استيفاء كافة إجراءات التصدير المعمول بها فى تاريخ تقديم البيان الجمركى عن هذه الصادرات كما تخضع للنظم والإجراءات النقدية المعمول بها ويتعين تقديم ما يثبت استيفاء هذه الإجراءات قبل التصريح بإدخالها إلى المنطقة وتتولى مصلحة الجمارك تنفيذ هذه المادة وفقاً للقوانين السارية ، كما يشترط فى جميع الأحوال الحصول على موافقة الهيئة أو إدارة المنطقة بحسب الأحوال فى إجراء عملية التصدير إلى داخل المنطقة الحرة .

الفصل الثاني

في إجراءات إدخال البضائع للمنطقة الحرة

(مادة ٥٨)

البضائع الواردة برسم المشروعات المرخص باقامتها في المناطق الحرة تدرج بقوائم الشحن ، ويوضح بيوالص الشحن والقوائم أنها برسم المنطقة الحرة .
ولرئيس مجلس إدارة المنطقة أو من ينه التجاوز عن هذا الشرط إذا ثبت أن البضاعة واردة للمشروع المرخص له في المنطقة الحرة .

(مادة ٥٩)

بضائع الترانزيت والبضائع الواردة برسم المناطق الحرة العامة أو الخاصة المقامة داخل الدوائر الجمركية يتبع في شأنها الإجراءات التالية :

١- يقدم المسئول عن المنشأة إلى إدارة المنطقة الحرة المستندات الآتية :

(أ) طلب التخزين .

(ب) إذن التسليم الملاحى .

٢- يقدم طلب التخزين وإذن التسليم الملاحى بعد اعتمادها من إدارة المنطقة الحرة إلى الجمارك المختصة حيث تم المراجعة على مستندات الشحن ثم يؤذن بنقلها إلى المنطقة الحرة بمعرفة التوكيل الملاحى وتحت مسئوليته .

٣- تقوم إدارة المنطقة الحرة بإجراء المعاينة بالجشنى (المعنية المختارة جزافا) أو الكشف التفصيلى للبضاعة ، وتدون بياناتها في إقرار الواردات طبقاً للنموذج الذى تعده الهيئة ، وتسلم للمسئول عن المنشأة وتعتبر في عهدتها ومسئولة عنها .

وتكون المعاينة بالجشنى إذا اقتضى الأمر بذلك بالنسبة للبضائع الترانزيت المحددة الوجهة .

(مادة ٦٠)

البضائع الواردة برسم المناطق الحرة العامة ذات الموانئ الخاصة بها يتبع في شأنها الإجراءات التالية :

(١) على ربابنة السفن أو الطائرات أو من يمثلونهم (التوكيلات الملاحية - أو مكاتب شركات الطيران) أن يقدموا إلى إدارة المنطقة الحرة خلال الأربع والعشرين ساعة من وصول السفينة أو الطائرة قائمة الشحن الخاصة ببضائع المنطقة الحرة ، ويذكر بقائمة الشحن اسم السفينة أو الطائرة وجنسيته وأنواع البضائع وعدد الطرود وعلاماتها وأرقامها واسم الشاحن واسم المرسل إليه والموانئ التي شحنت فيها وتوقع هذه القائمة من الربان .

ويكون ربابنة السفن أو الطائرات أو من يمثلونهم مسئولين مسئولية كاملة عن النقص في عدد الطرود أو محتوياتها أو في مقدار البضاعة المنقرطة (الصب) إلى حين استلام البضاعة بمعرفة القائمين على المشروعات المرخص بها في المنطقة .

ترفع المسئولية عن النقص في محتويات الطرود إذا كانت قد سلمت سليمة ، ويرجع معها حدوث النقص قبل الشحن .

(٢) على إدارة المنطقة إخطار أصحاب الشأن الوارد ذكرهم في قائمة الشحن ، بوصول الوسائل الخاصة بهم ، ويطلب منهم سحبها خلال ٤٨ ساعة من أماكن التفريغ وبعد انقضاء المدة المحددة ، فالإدارة المنطقة نقلها إلى الأماكن التي تحددها على نفقتهم .

(٣) يقدم المستثمر أو من ينييه إلى إدارة المنطقة الحرة إقرار الواردات وإذن التسليم الملاحى والمستندات الخاصة بالرسالة حيث يتولى المنطقة الكشف على الرسالة لتصبح في عهدة المشروع .

(مادة ٦١)

الرسائل الواردة برسم المشروعات المرخص لها بالعمل في المناطق الحرة العامة أو الخاصة داخل البلاد يتبع في شأنها الإجراءات التالية :

١ - يقدم المستثمر أو من ينييه لإدارة المنطقة الحرة العامة المستندات التالية :

(أ) القوائم وبوالص الشحن وبيان العبوة الخالصة بالرسالة .

(ب) شهادة الإجراءات الجمركية تراتزيت (١٢٠ ك . م) موضحاً بها بيانات الرسالة .

٢- تقوم إدارة المنطقة الحرة باعتماد هذه المستندات واستخراج ترخيص الإفراج ويعاد تسليم المستندات إلى المستثمر للقيام بالإجراءات .

٣- تقدم المستندات بعد اعتمادها إلى الجمارك المختصة التي تقوم بإجراء تحقيق الرسالة والمطابقة على الفواتير بطريق الجشني ، إذا اقتضى الأمر ذلك .

٤- يستخرج عن الرسالة إذن إفراج ترانزيت من أصل وصورة وتسلم الصورة إلى مندوب المنشأة لتقدمها إلى إدارة المنطقة التي تتولى إعادتها إلى الجمارك بعد التأشير عليها بما يفيد وصول الرسالة .

٥- تفرج الجمارك عن الرسائل الواردة برسم المناطق الحرة بعد حزمها بالسلك وختمها بالرصاص إذا اقتضى الأمر ذلك ، ويتم نقل الرسالة تحت مسؤولية المستثمر عن العجز والفقء والتلف أثناء عملية النقل من الجمارك للمنطقة الحرة .

(مادة ٦٢)

في جميع الأحوال التي ترد فيها رسائل من الخارج ويفرج عنها من الجمارك برسم المناطق الحرة المختلفة يتم الكشف عن هذه الرسائل بمعرفة المسئول بالمناطق الحرة وبحضور مندوب صاحب المشروع أو من ينييه ويوقع الاثنان بنتيجة الكشف ، ويتولى القسم المختص إجراء مراجعة الكشف بطريق الجشني والمطابقة على الفواتير ، وتسلم هذه الرسائل إلى مندوب المشروع ، ويسدد الرسم المقرر عنها وفقاً لما تنظمه هذه وتصبح الرسالة في عهدة صاحب المشروع وتحت مسؤوليته ، ويحرر عنها إقرار وإرادات بمعرفة إدارة المنطقة .

(مادة ٦٣)

تغني من إجراءات الكشف والتحقيق بضائع للترانزيت الواردة برسم إعادة تصديرها بعبواتها وبحالتها الأصلية ، ويجوز لإدارة المنطقة الحرة بحسب الأحوال تحقيق بعض - الطرود والمطابقة على المستندات .

(مادة ٦٤)

تعامل البضائع المصدرة من داخل البلاد إلى المناطق الحرة معاملة الرسائل المصدرة للخارج ، وتخضع للقواعد العادية الخاصة بالصادرات ، وتسدد قيمة الصادرات بالعملات الحرة عدا الأحوال التي توافق الهيئة على سداد قيمتها بالعملات المحلية ، ويتبع في شأنها الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٥٧) من اللائحة .

الفصل الثالث

في إجراءات إخراج البضائع من المنطقة الحرة

(مادة ٦٥)

الرسائل المصدرة من المنشآت المرخص لها بالعمل في المناطق الحرة العامة والخاصة والمقامة داخل الدوائر الجمركية يتبع في شأنها الإجراءات التالية :

(١) تقوم إدارة المنطقة الحرة باستخراج تصريح بالإفراج عن الرسالة من أصل وصورتين على النموذج الذي تعدده الهيئة ، وطبقاً للفواتير الخاصة بالرسالة ، وتدون بيانات الرسالة في إقرار الصادرات .

(٢) تكشف الرسالة أو تحقق حسب الأحوال ، وتطابق على المستندات التي تعتمد من إدارة المنطقة، وتسلم للمستثمر أو من ينييه مع أصل تصريح الإفراج وصورة منه ، وتسدد الرسوم وفقاً لما تنظمه هذه اللائحة .

(٣) تقدم المستندات إلى الجمرك المختص الذي يوشر بتمام الشحن على صورة إذن الإفراج لإعادتها إلى المنطقة الحرة ، وترفق بإقرار الصادرات وتسدد القيودات .

(مادة ٦٦)

الرسالة المصدرة من المنشآت المرخص بإقامتها من المناطق الحرة العامة ذات الموانئ الخاصة بها يتبع في شأنها الإجراءات التالية :

(١) تقوم إدارة المنطقة باستخراج تصريح الإفراج على النموذج الذي تعدده الهيئة طبقاً للفواتير وبوالص شحن الرسالة ، وتدون بياناتها في إقرار الصادرات للمستندات المذكورة .

(٢) تكشف الرسالة أو تحقق حسب الأحوال ، وتطابق على المستندات التي تعتمد من إدارة المنطقة ، وتسلم للمستثمر أو من ينييه مع أصل تصريح الإفراج ، وتسدد الرسوم وفقاً لما تنظمه هذه اللائحة .

(٣) يقدم تصريح الإفراج وبوالص الشحن إلى التوكيل الملاحي الذي يوشر على إذن الإفراج بتمام الشحن ، ويعاد إلى المنطقة لإرفاقه بإقرار الصادرات وتسديده قيوداته .

(مادة ٦٧)

الرسائل المصدرة من المنشآت المرخص باقامتها في المناطق العامة والخاصة داخل البلاد يتبع في شأنها الإجراءات التالية :

- (١) تقدم فواتير ومستندات الرسالة إلى إدارة المنطقة الحرة التي تقوم بتدوين بياناتها في إقرار الصادرات ، ويرفق بالمستندات شهادة إجراءات جمركية (ترانزيت) .
- (٢) تقوم إدارة المنطقة بإجراء كشف الرسالة أو تحقيقها حسب الأحوال ، ومطابقتها على المستندات المقدمة ، ويدون على شهادة الإجراءات بنتائج الكشف أو التحقيق ، وتعتمد المستندات من المنطقة ، ويستخرج عن الرسالة تصريح إفراج وتسلم المستندات جميعها إلى المستثمر أو من ينييه لتقديمها إلى جهازك التصدير .
- (٣) يقوم جهازك التصدير بادخال الرسالة إلى الدائرة الجمركية ، ويمكن إجراء تحقيق بالخشني عند الاقتضاء أو الاكتفاء بمراجعة عدد الطرود وحالتها الظاهرية .
- (٤) يؤشر الجمرك المختص على تصريح الإفراج بما يفيد عملية التصدير ويسلم إلى المستثمر أو من ينييه، الذي يقوم باعادته إلى المنطقة لإرفاقه باقرار الصادرات .

الفصل الرابع

تداول البضائع وتخزينها في المناطق الحرة

(مادة ٦٨)

يجوز تداول البضائع والمنتجات من منشأة إلى أخرى داخل المنطقة الحرة الواحدة أو منها إلى أخرى بموجب تصريح كتابي يصدر من إدارة المنطقة ، ويحرر عن المنتجات أو البضائع إذن صرف من المنشأة الأولى إلى المنشأة الثانية وفقاً للنماذج الخاصة التي تعتمد من إدارة المنطقة .

(مادة ٦٩)

المنشأة المرخص بها في المناطق الحرة مسئولة مسئولية كاملة عن كل نقص أو فقد أو تغيير في البضائع والمنتجات على أساس صنفها وعددها ووزنها عند التخزين ، وتعنى هذه المنشآت من المساءلة إذا كان النقص أو الفقد أو التغيير يرجع إلى طبيعة الصنف

أو كان ذلك نتيجة لقوة القاهرة أو حداث جبرى ويجوز لإدارة المنطقة تقرير تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية ، فضلا عن الغرامات عن التجزؤ أو الزيادة التى لا تقرها إدارة المنطقة فى الحدود والقواعد التى يقرها مجلس إدارة الهيئة ، ولا يسرى حكم هذه المادة على ما يفقد نتيجة للعمليات الصناعية .

(مادة ٧٠)

فما عدا النباتات والمنتجات الزراعية المتنوعة ، وتلك المصابة بآفات ضارة والواردة بقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، لا تخضع البضائع والمنتجات لأى قيد زمنى من حيث مدة بقاءها فى المنطقة ، إلا أنه استثناء من هذه القواعد يجوز لإدارة المنطقة الحرة أن تأمر باخراج بعض هذه البضائع والمنتجات وبيعها مع خصم الضرائب والرسوم الجمركية أو إتلافها ، وذلك فى الأحوال الآتية :

(أ) إذا ما قررت السلطات المختصة عدم صلاحية الأصناف للبقاء أو خطورتها على الصحة العامة .

(ب) إذا تبين أن بقاءها من شأنه الإضرار بالرسائل الموجودة بالمنطقة .

(ج) إذا ما أوقف نشاط المنشأة لأى سبب ، ولفترة لا تسمح ببقاء هذه البضائع والمنتجات فى المنطقة .

فاذا ما امتنعت المنشأة عن تنفيذ الأمر جاز لإدارة المنطقة تنفيذه على نفقة المنشأة ، وبالكيفية المنصوص عليها فى هذه المادة .

(مادة ٧١)

لإدارة المنطقة أن تصرح باتلاف البضائع والمنتجات المخزونة بناء على طلب المنشأة ، ويتبع فى ذلك الإجراءات التالية :

(أ) يقدم طلب الإتلاف لإدارة المنطقة موضحاً به نوع البضائع والمنتجات وأوصافها وكمياتها وأوزانها وقيمتها ، وتاريخ ورودها مع إيضاح سبب الإتلاف .

(ب) يتم الإتلاف بموجب محضر رسمى وبحضور مندوبى الجهات المختصة ومندوب المنشأة ، وتخصم الكميات التى أتلفت من أرصدة المنشأة المسجلة فى دفاترها .

(ج) يجوز عند الاقتضاء الاستعانة بخبرة فنية متخصصة للاشتراك فى لجنة المعاينة والتحقيق من صحة البيانات الواردة فى طلب الإتلاف .

(مادة ٧٢)

تخضع جميع المنشآت المرخص لها في المنطقة الحرة ، كما تخضع عمليات التخزين لإجراءات الأمن المقررة الخاصة بالحريق ، كما تخضع عمليات تفريغ أو تداول — أو نقل المواد الخطرة أو المتفجرة لنظام التصاريح الخاصة بنقل أو تداول هذه المواد .

(مادة ٧٣)

تتسق إدارة المنطقة الحرة مع سلطات الأمن المختلفة الإجراءات التالية :

(١) تنظيم الحراسة العامة الداخلية والخارجية في المناطق الحرة لمنع جرائم التهريب والسرقة .

(٢) تدبير الأجهزة الخاصة باطفاء الحريق .

(٣) إجراء التحريات الخاصة بالأفراد للعمل في داخل المناطق الحرة .

(٤) وضع أنظمة الحراسة الخاصة بواسطة حراس خصوصيين مرخص لهم على نفقة المنشآت أو الوكالات الملاحية .

الباب الثالث

النواحي التنظيمية والمالية ومقابل الخدمات والرسوم
التي تخضع لها مشروع المناطق الحرة

الفصل الأول

النواحي التنظيمية

(مادة ٧٤)

تلتزم المنشآت المرخص لها في المناطق الحرة بأن تقدم لإدارة المنطقة الحرة العامة ملخص التنظيم المحاسبي الذي ستستخدمه المنشأة لمراجعتها واعتماده .

(مادة ٧٥)

يتم تسجيل المجموعة الدفترية الأساسية التي يتطلبها التنظيم المحاسبي للمنشأة المعتمدة من الهيئة أو إدارة المنطقة لدى مكتب توثيق الشهر العقاري ..

(مادة ٧٦)

تتبع أسس التخزين الحديثة في تخزين السلع والمنتجات ، وتجرى القيود الدفترية والمخرئية لمتابعة الأرصدة أولاً بأول .

(مادة ٧٧)

تخضع القيودات والسجلات المخزنية الحسابية وأذونات الإدخال والصرف والفواتير المقدمة عن الرسائل الواردة لإجراءات الفحص والتأكد من صحتها .

كما تخضع البضائع الواردة أو الصادرة لعمليات المعاينة والمطابقة على الفواتير — الخاصة بها والتأكد من إدخال مفرداتها ضمن أرصدة المنشآت .

(مادة ٧٨)

يشترط أن يتم القيد في الدفاتر الأساسية باللغة العربية ، ويجوز القيد فيها بأحدى اللغات الأجنبية بالإضافة إلى اللغة العربية .

(مادة ٧٩)

على المنشآت جرد السلع المخزنة بمخازنها ، وكذلك الخامات الصناعية مرة واحدة سنوياً على الأقل ، مع إخطار مندوب الهيئة قبل الجرد بأسبوعين ، وموافاته بصورة من الجرد ونتيجته ، كما يجوز للهيئة إجراء جرد مفاجئ لصنف أو مجموعة من الأصناف مرة واحدة خلال السنة أو إجراء جرد كلي كلما اقتضت الظروف ذلك .

(مادة ٨٠)

على المنشآت التي تمارس نشاطها داخل المنطقة الحرة أن تخطر الهيئة بصورة من — ميزانياتها وحساباتها الختامية معتمدة من محاسب مقيد بسجل المحاسبين والمراجعين القانونيين في خلال الستة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية للمنشأة على الأكثر ، وللهيئة الحق في فحص ومراجعة بنود الميزانية والحسابات الختامية مع إدارة المنشأة .

الفصل الثاني

القواعد المالية .

(مادة ٨١)

تؤدى أقساط التأمين للبوالص المعقودة مع شركات التأمين المصرية أو شركات التأمين المشتركة العاملة في جمهورية مصر العربية بالعملات الحرة ، وذلك مقابل التزام هذه الشركات بأداء التعويضات المستحقة بنفس العملة .

(مادة ٨٢)

تقدم للهيئة شهادة بتحديد نسبة المكونات المحلية الداخلة في صناعة السلع التي تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي معتمدة من جهة فنية وتقوم الهيئة بمراجعتها والتصديق عليها .

وينجوز للهيئة الاسترشاد برأى أى من الجهات الفنية في هذا الخصوص .

الفصل الثالث

الخدمات والرسوم

(مادة ٨٣)

تستعمل المشروعات المرخص بها في المناطق الحرة بمقابل الخدمات الإدارية والفنية وفقاً للقواعد التي يحددها مجلس إدارة الهيئة .

(مادة ٨٤)

يحسب الرسم المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون على قيمة البضائع الداخلة إلى المنطقة الحرة بغرض التخزين لإعادة التصدير ، كما يحسب نفس الرسم على قيمة غير ذلك من بضائع خارجة لحساب المشروع ، وتعفى من هذا الرسم بضائع الترانزيت المحددة الوجهة ، ولا يسرى الرسم على المعدات والأدوات والتجهيزات الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروع .

(مادة ٨٥)

لا يخضع للرسم المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون بضائع المنطقة الحرة التي يسمح بادخالها بصفة مؤقتة لإصلاحها أو لإجراء عمليات تكميلية عليها ، كما لا يخضع لهذا الرسم السلع المحلية التي تدخل المنطقة الحرة بصفة مؤقتة لنفس الغرض .

(مادة ٨٦)

يحسب الرسم المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون على السلع الواردة من الخارج لمشروعات التخزين بالمناطق الحرة ، على أساس قيمة البضاعة تسليم ميناء الوصول (سيف) .

أما البضائع المصرية المصدرة لهذه المشروعات فيحسب هذا الرسم على أساس قيمة السعر العادي للتصدير (فوب) .

(مادة ٨٧)

في حالة عدم تقديم مستندات الرسائل أو إذ كانت القيمة الموضحة بها لا تمثل القيمة الحقيقية ، فتقدر القيمة على أساس القيمة السوقية لهذه الرسائل .

(مادة ٨٨)

يحسب الرسم المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون على المنتجات الصناعية أو السلع التي يتم تجميعها أو تركيبها أو تجهيزها أو تجديدها ، وكذلك البضائع التي يتم فرزها أو تنظيمها أو خلطها أو مزجها أو إعادة تعبئتها بالمنطقة الحرة على أساس قيمتها مساوية للسعر العادي للتصدير (فوب) .

(مادة ٨٩) .

يلتزم المرخص له بنشاط التخزين في مستودع عام بأداء الرسم المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون عن البضائع التي تخزن بالمستودع ، ولايجل أداء هذا الرسم بخضوع المستودع العام على القيمة المضافة .

كما يحدد وعاء الرسم السنوي المشار إليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٦ من القانون على أساس إجمالي القيمة المضافة السنوية التي يحققها المشروع .

(مادة ٩٠)

تستحق الرسوم على قيمة الرسائل الواردة أو الصادرة بمجرد دخولها أو خروجها على أن تتم المحاسبة كل ثلاثة شهور ، وبالنسبة للمشروعات التي تخضع للرسم على القيمة المضافة يكون السداد في موعد لا يتجاوز ستة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية للمشروع ، وفي جميع الأحوال تسدد هذه الرسوم بالنقد الحر المقبول لدى البنوك المصرية .

الباب الرابع

القواعد النقدية

الفصل الأول

أحكام عامة

(مادة ٩١)

تم المعاملات المتعلقة بمزاولة النشاط في المناطق الحرة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المرخص لهم في مزاولة هذا النشاط في أى من المناطق الحرة بين بعضهم - البعض ، وكذلك المعاملات بينهم وبين عملائهم في الداخل والخارج بالعملات الأجنبية .

وتطبق على المعاملات التي تتم بين أشخاص في داخل البلاد وبين عملائهم في المناطق الحرة جمع قواعد تنظيم عمليات النقد الأجنبي المقررة في مصر على المعاملات مع الخارج .

(مادة ٩٢)

لا يجوز للمرخص لهم في مزاولة النشاط في المناطق الحرة تسوية معاملاتهم بالنقد المصري إلا في الحدود التي تسمح بها تعليمات الرقابة على النقد .

(مادة ٩٣)

يجوز لمن يحصل على ترخيص دخول إلى المناطق الحرة الغامة المتصلة بموانئ بحرية أو جوية أو منافذ برية أن يحمل معه دون تصريح نقداً مصرية أو أجنبية عند الدخول

أو الخروج في الحدود التي تسمح بها تعليمات الرقابة على النقد للمسافرين إلى الخارج أو القادمين إلى البلاد .

وينوض نائب رئيس الهيئة في إصدار تصاريح خاصة لإدخال أو إخراج مبالغ تزيد على هذه الحدود بناء على طلب المرخص لهم في الحالات التي تتطلب ذلك .

كما يتولى مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة وضع القواعد المنظمة للتعامل بالنقد المصري في المنشآت المرخص لها بتقديم خدمات خاصة بالعاملين داخل هذه المنطقة .

(مادة ٩٤)

يحظر الدخول إلى المناطق الحرة أو الخروج منها بقراطيس مالية أو وسائل دفع ، سواء كانت مقومة بنقد مصري أو أجنبي ، ويفوض نائب رئيس الهيئة في إصدار التصاريح في الحالات التي تستدعي ذلك .

الفصل الثاني

في أموال مشروعات المنطقة الحرة

(مادة ٩٥)

ترد الأموال المستثمرة في المشروعات التي يرخص باقامتها في المناطق الحرة على وجه من الوجوه الآتية :

(١) تحويلات مصرفية من الخارج باحدى العملات عن طريق أحد البنوك المعتمدة في مصر أو بالحصم على حسابات بالنقد الأجنبي محتفظ بها لدى هذه البنوك ، وذلك لمقابلة ما يحتاجه المشروع من آلات ومعدات وخامات ومواد و سلع من داخل البلاد ، وكذا ما يغطي المصروفات غير المنظورة والتي يحتاجها المشروع في طور الإنشاء .

(٢) الآلات والمعدات والخامات والمواد والسلع المستوردة من الخارج لأغراض

إقامة وتشغيل المشروعات المرخص بها .

الفصل الثالث

الحسابات التي تحتفظ بها المنشآت في المناطق الحرة

(مادة ٩٦)

تلتزم المنشآت المرخص لها بمزاولة النشاط في المناطق الحرة بالاحتفاظ لدى إحدى البنوك المعتمدة في جمهورية مصر العربية بحساب خاص بالعملة الأجنبية يعرف بحساب التشغيل ، وذلك بغية الدفع منه لسداد كافة المدفوعات المحلية المتعلقة بنشاط المرخص لهم في المناطق الحرة .

وتحدد الهيئة الحد الأدنى لرصيد هذا الحساب بما لا يقل عن — مصروفات التشغيل لمدة شهر ، وعلى البنك الذي يحتفظ بهذا الحساب أن يحصل على تعهد من صاحب المشروع بعدم تجاوز مسحوباته هذا الحد إلا بموافقة الهيئة .

(مادة ٩٧)

يجوز للمشروع بموافقة الهيئة فتح حساب تشغيل بالنقد المحلي لإيداع حصيلة إيرادات المشروع بهذه العملة في الحدود التي تقررها الهيئة ، وتستخدم هذه الحصيلة لمقابلة مصاريف التشغيل في مصر وذلك بأعلى سعر معان للنقد الأجنبي باستثناء تلك التي تقضى تعليمات الرقابة على النقد بسدادها بالسعر الرسمي .

وتلتزم البنوك التي تحتفظ بهذه الحسابات بجميع التعليمات التي تصدر لها من الهيئة في هذا الشأن .

(مادة ٩٨)

تلتزم المنشأة المرخص لها بمزاولة النشاط في المناطق الحرة بأن تقدم إلى الهيئة كل ستة شهور على النموذج المعد لذلك بياناً بالمصروفات المحلية للمنشأة خلال الفترة المذكورة على أن يرفق بالبيانات كشف من البنك المحلي المحتفظ لديه بحساب التشغيل لهذه المنشآت يوضح حركة هذا الحساب خلال نفس الفترة ، كما تلتزم المنشآت التي يصرح لها بفتح حساب النقد المحلي بتقديم هذه البيانات عن حركة هذا الحساب .

(مادة ٩٩)

مع عدم الإخلال بالشروط الواردة في المادة ٣٧ من القانون تباع داخل البلاد بالعملة المحلية ، المخلفات والعبوات البادية أو العوارية المتخلفة من عمليات التصنيع ، وفي هذه الحالة تضاف الأوعية الفارغة ونتائج تجارب التشغيل والمنتجات غير الصالحة للتصدير وحصيلة البيع إلى حساب التشغيل المصرفي بالنقد المحلي ، وتستخدم في المصروفات المحلية .

الباب الخامس

الفصل الأول

نظام العاملين بالمنشآت المرخص بها في المناطق الحرة

(مادة ١٠٠)

تسرى على العاملين بالمنشآت المرخص لها في المناطق الحرة أحكام قانون العمل فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة ، وذلك دون الإخلال بما تقرره النظم الخاصة بهذه المنشآت من مزايا أفضل للعاملين بها .

(مادة ١٠١)

تحدد الهيئة في تراخيص الأشغال الحد الأدنى لنسبة العاملين المصريين بحسب ظروف كل منشأة وطبيعة العمل بها ، على ألا تقل هذه النسبة عن ٧٥ ٪ من عدد العاملين بها ، وعلى ألا يقل مجموع أجورهم عن ٦٥ ٪ من مجموع العاملين بالمنشأة في مصر . وذلك عند استكمال التنفيذ وبلد التشغيل .

(مادة ١٠٢)

يلتزم أصحاب المنشآت المقامة بالمناطق الحرة بسداد أجور مرتبات ومكافآت العاملين بها بالعملات الحرة ، على ألا يقل أجر العامل عما يعادل مائة وخمسون قرشا في اليوم الواحد .

وبالنسبة للمنشآت المرخص لها بفتح حسابات بالنقد المصرى ، فيجوز لها صرف الأجرور والمرتبات والمكافآت بالعملات المصرية مقومة على أساس أعلى سعر صرف معان من البنوك المعتمدة .
والمنشآت صرف الأجر المناسب للعمال أثناء فترة التدريب على ألا تزيد مدته عن ستة أشهر .

(مادة ١٠٣)

تلتزم المنشآت المقامة فى المناطق الحرة بتدريب العمال المصريين على نفقتها فى مراكز التدريب التابعة للدولة ما لم تقم هذه المنشآت بأعداد وتنفيذ برامج تدريب أكثر تخصصاً لحواء العاملين ، ويتم الاتفاق على خطط التدريب وبرامجه مع الهيئة التى تتولى مراقبة ومتابعة تنفيذها .

(مادة ١٠٤)

تكون الأجازة لمدة واحد وعشرون يوماً (٢١) بأجر كامل لمن أمضى فى الخدمة سنة كاملة تزداد إلى شهر متى أمضى العامل فى الخدمة عشر سنوات متصلة أو سن الخمسين .

(مادة ١٠٥)

يجوز للمنشأة تجزئة الأجازة الاعتيادية المستحقة للعامل فيما زاد على ستة أيام متصلة فى السنة دون أن يكون لها حق تقصير الأجازة أو تأجيلها أو قطعها إلا لأسباب قوية تقضيها مصلحة العمل . وفى هذه الحالة يجوز ضم مدد الأجازات السنوية إلى بعضها بشرط ألا تزيد بأية حال على ثلاثة أشهر .
وتلتزم المنشأة باعطاء كل عامل يوماً كاملاً على الأقل للراحة الأسبوعية بأجر كامل .

(مادة ١٠٦)

يكون للعامل الذى يثبت مرضه بناء على قرار من الجهة الطبية المختصة الحق فى أجازة مرضية بأجر كامل عن الثلاثين يوماً الأولى تنخفض إلى ٧٠ ٪ عما زاد على ذلك ، ويحد أقصى ١٢٠ يوماً فى السنة الواحدة .

والعامل — فى حالة المرض — أن يستفيد بتجميد أجازاته السنوية بجانب ما يستحق من أجازات مرضية .

(مادة ١٠٧)

يكون للعامل الحق في أجازة بأجر كامل في أيام العطلات والأعياد والمناسبات الرسمية ، وذلك في حدود إحدى عشر يوماً في السنة ، ويجوز تشغيل العامل في هذه العطلات بأجر مضاعف إذا اقتضت ضرورة العمل ذلك . أو منحه أياماً أخرى عوضاً عنها ، ويمنح العامل أجراً مضاعفاً كذلك إذا تم تشغيله في يوم الراحة الأسبوعي .

(مادة ١٠٨)

مع مراعاة الحد الأقصى لساعات العمل الأسبوعية المنصوص عليها في البند (٣) في المادة ٥٥ من القانون ، لا يجوز أن تزيد ساعات العمل عن ثمان ساعات يومياً لاتدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة .

وفي حالة تشغيل العامل ساعات تزيد عن الحدود القصوى المقررة تعتبر الساعات الزائدة ساعات عمل إضافية ، ويستحق عنها العامل أجراً إضافياً يوازي ٥٠ ٪ من أجر العامل عن الساعة نهاراً ، ١٠٠ ٪ من أجره عن الساعة ليلاً ، وتحتسب الفترة الليلية ابتداء من الساعة السادسة مساء وحتى الساعة السادسة صباحاً .

(مادة ١٠٩)

على صاحب العمل أن يعد لأثنتين باللغة العربية أو بأحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية إحداهما لتنظيم العمل والأخرى للجزاءات ونظم تأديب العاملين ، ويشترط لنفاذ أحكامها وما يطرأ عليهما من تعديل لإبداع نسخة من كل منها ومن أي تعديل عليها لدى إدارة المنطقة الحرة المختصة ، كما يتعين نشرها في مكان ظاهر بمحل العمل . وتصدر الهيئة نموذجاً للأئحة جزاءات ونظم تأديب العاملين يسترشد به أصحاب الأعمال في إعداد لوائحهم .

(مادة ١١٠)

يجوز لصاحب العمل وللعامل — في عقود غير محددة المدة — فسخ عقد العمل في أي وقت بشرط أن يسبق الفسخ إنذاراً كتابياً من صاحب العمل أو العامل قبل ترك العمل بمدة لاتقل عن خمسة عشر يوماً بالنسبة لعمال اليومية ، وشهر بالنسبة لعمال الشهرية .

ويشترط في الإنذار أن يجرى من صورتين ، إحداهما للطرف الآخر ، والأخرى لإدارة المنطقة ، على أن يتم إرسالها بالبريد المسجل مع علم الوصول .

ولا يجوز لصاحب العمل استعمال حق الفسخ المنوه عنه خلال مدة المرض المشار إليها في المادة (١٠٦) من هذه اللائحة .

ويكون لرب العمل فسخ العقد بدون إنذار أو تنبيه وبغير مكافأة أو تعويض في الأحوال المنصوص عليها من المادة (٧٦) من قانون العمل الصادر رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

كما يجوز للعامل ترك العمل قبل نهاية العقد بدون سبق إعلان في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٧٧ من قانون العمل المشار إليه .

(مادة ١١١)

إذا قام صاحب العمل بفصل العامل في العقد المحدد المدة لغير الأسباب الواردة في لائحة الجزاءات وتأديب العامل استحق العامل التعويض المناسب .

الفصل الثاني

في تراخيص مزاولة العمل بالمناطق الحرة

(مادة ١١٢)

تتولى الهيئة تيسير منح تراخيص مزاولة العمل للعاملين المصريين في المنشآت المرخص لها بالأشتغال في المناطق الحرة .

وتقدم الطلبات في هذا الشأن من أصحاب الأعمال أو ممثليهم على النموذج المعد لذلك ويرفق بالطلب المستندات التالية :

(أ) صحيفة الحالة الجنائية .

(٢) شهادة المعاملة العسكرية .

(٣) شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها أو صورة معتمدة من البطاقة الشخصية أو العائلية .

(٤) نسخة من عقد العمل .

(مادة ١١٣)

مع مراعاة أحكام القوانين المنظمة لإقامة الأجانب بالبلاد تتولى الهيئة بالاتفاق مع الجهات المعنية إصدار تراخيص مزاولة العمل بالمناطق الحرة للعاملين الأجانب بناء على طلب أصحاب الأعمال أو ممثليهم ، وعلى النموذج المعد لذلك بشرط إرفاق نسخة من عقد العمل باحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية وتقديم جواز السفر أو بطاقة الإقامة للاطلاع .

(مادة ١١٤)

يجب أن تحرر عقود العمل التي تبرم بين أصحاب الأعمال بالمناطق الحرة بين العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية من ثلاثة نسخ باللغة العربية لكل من الطرفين نسخة وتودع النسخة الثالثة لدى إدارة المنطقة الحرة .

ويجب أن يشتمل العقد على البيانات التالية .

(أ) نوع العمل .

(ب) مدة العقد .

(ج) الأجر المتفق عليه .

(د) المزايا الإضافية عن الشروط المحددة بهذه اللائحة .

وفي الأحوال التي يزيد فيها عدد العاملين بالمشروع عن مائة عامل ، يجوز لإدارة المنطقة أن تقبل نموذج معتمد من المشروع للعقود النمطية المستخلصة يرفق به بيان بأسماء العاملين وأجورهم المتفق عليها ومدة العقد وأي مزايا إضافية عن المزايا المحددة بهذه اللائحة مع الالتزام باخطار الهيئة أو إدارة المنطقة بأي تعديلات تطرأ على هذه البيانات .

(مادة ١١٥)

على المنشآت المرخص لها في العمل باحدى المناطق الحرة أن تتخذ إجراءات الأمن الصناعي المقررة ، كما يتعين عليها توفير وسائل الإنقاذ والإطفاء والإسعافات الأولية ، وموافاة الهيئة ببيان الإجراءات التي تتخذ في هذا الشأن .

الفصل الثالث

في تصاريح دخول المناطق الحرة والسكن فيها

(مادة ١١٦)

لكل من صدر له ترخيص (مزاولة نشاط) باحدى المناطق الحرة أن يتقدم إلى الهيئة أو إلى إدارة المنطقة بطلب تصريح خاص بدخول المنطقة الحرة على النموذج المعد لذلك ، ويرفق بالطلب ثلاث صور حديثة موقع عليها من طلب التصريح ، ويجب أن يشمل التصريح على البيانات الآتية :

(أ) اسم المصريح له .

(ب) وظيفته أو عمله .

(ج) الجهة التي يصل بها داخل المنطقة الحرة .

(د) محل إقامته .

(هـ) جنسيته .

(و) مدة سريان التصريح .

(مادة ١١٧)

تصدر الهيئة أو إدارة المنطقة الحرة العامة التصاريح الخاصة بأصحاب الأعمال أو ممثليهم فور قبول الطلبات المقدمة منهم ، وتحدد مدة التصريح بالمدة الثابتة بترخيص مزاولة النشاط الصادر من الهيئة أو المنطقة ، كما تصدر الهيئة أو إدارة المنطقة التصاريح الخاصة بالعاملين في المنشآت المرخص لها في مزاولة النشاط بالمنطقة لدى تقديم طلباتهم عن طريق أصحاب الأعمال .

وتصدر الهيئة أو إدارة المنطقة أيضاً تصاريح دخول المنطقة الحرة للعاملين بالهيئة ولها كذلك إصدار تصاريح مؤقتة في الأحوال التي تراها .

(مادة ١١٨)

تصدر تصاريح السكن بالمنطقة الحرة من رئيس مجلس إدارة المنطقة ، ويكون استعمال هذه التصاريح مقصوراً على العاملين بالمنطقة الحرة دون عائلاتهم. ويشترط أن تستوجب طبيعة عملهم بقاءهم بالمنطقة الحرة في غير أوقات العمل مع تخصيص أماكن محددة لإقامتهم ، وبالنسبة للمناطق الحرة الخاصة يكون التصريح من نائب رئيس الهيئة أو من يفوضه .

(مادة ١١٩)

يجوز إلغاء تصريح العمل أو الدخول أو السكن في الحالات الآتية :

- (١) الحكم على المصرح له في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة .
- (٢) مخالفة المصرح له لأحكام القانون أو اللوائح أو التعليمات التي تصدرها الهيئة .
- (٣) تعدى المصرح له على أحد رجال السلطة العامة أو مأموري الضبط القضائي أو مقاومته لهم ، أو عرقلة مهام العاملين بالهيئة .
- (٤) ارتكاب المصرح له جريمة تهريب أو سرقة .
- (٥) إذا إنتهت خدمة المصرح له لدى المنشأة التي يعمل بها أو إذا إنتهت أو أوقف النشاط المرخص له في مزاويلته في المنطقة الحرة .

الفصل الرابع

الرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية

(مادة ١٢٠)

تسرى أحكام هذا الفصل على جميع العاملين بالمنشآت القائمة بالمناطق الحرة . كما يخضعون لنظام التأمين الصحي السائد في الجهات التي يتقرر تطبيقه فيها .

(مادة ١٢١)

تشمل الرعاية الطبية للعاملين غير المتفعين بنظام التأمين الصحي .

- (١) توقيع الكشف الطبي اللازم وما يستتبعه من تحاليل وفحوص وأشعة .

(٢) توفير العلاج العادى والفحص لدى الأخصائيين وتدبير الأدوية اللازمة والعلاج بالأشعة واجراء العمليات الجراحية .

وتتحمل المنشآت نفقات الرعاية الطبية للعاملين بها .

(مادة ١٢٢)

على صاحب العمل أن يعد لكل عامل ملفاً طبياً يوضح فيه :

- (١) نتيجة الكشف الطبى الموقع على « العامل » عند الإلتحاق بالعمل .
- (٢) نتيجة الكشف الطبى والعلاج المقرر له كلما تقدم للفحص الطبى .
- (٣) صور الأشعة ونتائج التحاليل الطبية التى أجريت للفحص والعلاج .
- (٤) نتيجة الفحص للتأكد من الخلو من الطفيليات والأمراض الصدرية والسرية .
- (٥) المدة التى ينقطع فيها العامل عن العمل بسبب المرض العادى أو المرض المهنى أو حوادث واصابات العمل .

(مادة ١٢٣)

على صاحب العمل الذى يستخدم مائة عامل فأكثر أن يرسل إلى رئاسة المنطقة الحرة المختصة مرة كل ثلاثة أشهر كشفاً من صورتين بالبيانات المتعلقة بعدد العمال الذين عولجوا على نفقة صاحب العمل وأيام الغياب التى انقطعوا خلالها عن العمل بسبب المرض وكذلك عدد الحالات المرضية المهنية وأيام الغياب بسببها ، وعدد الإصابات وأيام الغياب بسببها .

(مادة ١٢٤)

يكون لمفتش الهيئة الحق فى أخذ عينة أو عينات من المواد المستعملة أو المتداولة فى العمليات الصناعية وغيرها الخاضعة للتفتيش مما يحتمل أن يكون لها أثر ضار على صحة العمال أو سلامتهم بغرض تحليلها لمعرفة مدى هذا الأثر مع صاحب العمل أو ممثله بذلك .

وللاطباء المفتشين بناء على طلب الهيئة أن يقوموا بتوقيع الكشف الطبى على العاملين بالمنشآت واجراء البحوث الطبية اللازمة وغيرها للتأكد من ملائمة ظروف العمل ومدى تأثيرها على المستوى الصحى والوقائى .

(مادة ١٢٥)

على صاحب العمل أن ينظم خدمات اجتماعية للعمال حسب ظروف المنشأة ،
ولاسيما في مجالات الإسكان وتوفير المرافق وإعداد زى خاص موحد مميز لعمال المنشأة .

الفصل الخامس

في الترخيص بمزاولة المهنة والحرف بالمنطقة الحرة

(مادة ١٢٦)

على من يرغب في مزاولة أى مهنة أو حرفة يرخص بها في المنطقة الحرة أن يقدم
إلى إدارة المنطقة طلبا بذلك مرفقا به المستندات الآتية :

- (١) صحيفة الحالة الجنائية .
- (٢) مستخرج رسمى من البطاقة الشخصية أو العائلية .
- (٣) صورة السجل التجارى للعمل الذى كان يزاوله .

(مادة ١٢٧)

يصدر رئيس مجلس إدارة المنطقة أو من ينيه ترخيصاً بمزاولة المهنة أو الحرفة .

(مادة ١٢٨)

على حائز الترخيص أن يقدم للهيئة رقم السجل التجارى وبطاقة ضريبية بالنشاط
الجديد في المنطقة الحرة ، وذلك خلال شهرين من تاريخ صدور الترخيص ، وبصبح
الترخيص لاغياً إذا لم يقدم المستندين المذكورين .

(مادة ١٢٩)

لا يجوز لصاحب المهنة أو الحرفة المرخص له من إدارة المنطقة الحاق أى شخص
للعمل لديه إلا بعد تقديم صحيفة الحالة الجنائية ومستخرج رسمى من البطاقة الشخصية
أو العائلية ليصدر له ترخيص من إدارة المنطقة بالعمل لديه .

(مادة ١٣٠)

يسمح لمن صدر له ترخيص أن يزاول نشاطه بعد استيفاء المستندات المبينة في المادة
السابقة .

(مادة ١٣١)

يؤدي صاحب الشأن مقابلاً سنوياً يعادل ١٥ ٪ من القيمة التجارية السنوية للمكان الذي يستأجره أو ٢٥ ٪ من القيمة التجارية السنوية للأرض التي يستأجرها ويقوم عليها منشآت على نفقته بشرط ألا يتجاوز جملة المقابل الذي يؤديه سنوياً خمسمائة جنيه ، ويسدد هذا المقابل على دفعات متساوية شهرياً .

(مادة ١٣٢)

لا يجوز لأصحاب المهن والحرف أو محلات الأتعة والمشروبات استخدام أدوات ومواد استهلاكية غير خالصة الضريبة الجمركية .

الباب السادس

في التصفية والمخالفات

الفصل الأول

التصفية

(مادة ١٣٣)

تلتزم المشروعات المرخص لها في المناطق الحرة عند الرغبة في تصفية نشاطها بالإعلان عن ذلك وفقاً للطريقة التي تحددها الهيئة ، وذلك قبل البدء في أعمال التصفية بثلاثة أشهر على الأقل ، وعليها أن تتقدم للهيئة بما يثبت وفائها بالالتزامات المحلية المستحقة عليها قبل التصريح لها بتصفية موجوداتها .

الفصل الثاني

المخالفات

(مادة ١٣٤)

يعتبر أصحاب البضائع أو أصحاب المنشآت مسئولين عن أعمال مستخدميهم وعمالهم مسئولية المتبوع عن تابعه ، ذلك بالنسبة لممارسة أنشطتهم في المنطقة ، ويسألون كذلك عن أعمال مستخدميهم وعمالهم المتعلقة بأعداد البيانات والسجلات وإدارة المخازن والمصانع ومداداة البضائع وإدخالها وإخراجها من المناطق الحرة .

(مادة ١٣٥)

يسرى حكم الفقرة الثانية من المادة (٥٧) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على المخالفات الآتية بوجه خاص .

(١) عدم تقديم قائمة الشحن او عدم وجودها أو تعددها أو التأخير في تقديمها عن المواعيد المنصوص عليها في هذه اللائحة .

(٢) عدم تقديم أى مستند منصوص عليه في هذه اللائحة .

(٣) إغفال أحد البيانات الواجب إدراجها في قائمة الشحن أو طلبات التخزين أو السحب أو سجلات التخزين .

(٤) شحن البضائع أو تفريغها أو نقلها من وسيلة إلى أخرى أيا كان نوعها دون ترخيص من الهيئة ودون حضور ممثليها .

(٥) تخزين البضائع أو تشوينها في غير الأماكن المخصصة لذلك .

(٦) عدم تمكين موظفي الهيئة من القيام بواجباتهم وممارسة حقهم في التفتيش والمراجعة وطلب المستندات أو السجلات .

(٧) إخلال مندوبي المنشآت والعاملين بها بالأنظمة والتعليمات التي تحدّد واجباتهم .

(٨) عدم اتباع قواعد التخزين السليمة أو عدم إمساك القيودات اللازمة لذلك .

(٩) عدم المحافظة على الأختام الموضوعة على الطرود أو وسائل النقل ولو لم يؤد ذلك إلى نقص أو تغير في البضائع .

(١٠) حيازة البضائع أو نقلها داخل المناطق الحرة على خلاف الإجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة .

ويكون للهيئة في جميع الأحوال الحق في إزالة أسباب المخالفات إذا كان ذلك ممكنا على نفقة المخالفين .

(مادة ١٣٦)

في حالات شغل مساحات المنطقة الحرة دون ترخيص سابق يلزم المخالف بأداء مقابل إشغال مضاعف، فضلا عن العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة

٥٧ من القانون، وفي جميع الأحوال يجوز للهيئة الإستيلاء على المنشآت المقامة باعتبارها مستحقة الإزالة وإزالتها على نفقة المخالف مع إلزامه بالتعويض عن كافة الأضرار الناتجة عن المخالفة .

(مادة ١٣٧)

يكون للهيئة الحق في حجز البضائع التي يستحق عنها مقابل تخزين أو مقابل خدمات حتى تسدد قيمة المتأخر ، وإذا إستطال عدم سداد المبالغ المستحقة لمدة سنة أو المدة التي تسمح بها حالة البضائع أيهما أقل يكون للهيئة الحق في بيع البضائع بالمراد العلني .

(مادة ١٣٨)

تقوم الهيئة بمطالبة المنشآت التي تمارس نشاطها داخل المنطقة الحرة بقيمة الغرامات المنصوص عنها المستحقة طبقاً لأحكام القانون ، ولها أن تخصم قيمة الغرامات المشار إليها من الكفالات أو خطابات الضمان المودعة لدى الهيئة والمحددة في تراخيص الشغل .

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار وزاري رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٨٧

بتحديد أعلى سعر معلن للنقد الأجنبي في حكم قانون استثمار المال العربي
والأجنبي والمناطق الحرة (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي
والأجنبي والمناطق الحرة ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي ولائحته التنفيذية ؛
وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزي المصري والجهاز
المصرفي ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٥ بتحديد أعلى سعر معلن للنقد الأجنبي
في حكم قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء سوق مصرفية حرة للنقد
الأجنبي ؛

قرر :

مادة ١ - في تطبيق أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ولائحته
التنفيذية يعتبر أعلى سعر معلن للنقد الأجنبي هو السعر الذي تحدده وتعلنه لجنة إدارة
السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي المنصوص عليها بالقرار الوزاري رقم ٢٢٢ لسنة
١٩٨٧ المشار إليه .

مادة ٢ — استثناء من حكم المادة السابقة ، يتم الاكتتاب في رؤوس أموال شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه وفي زيادة رؤوس أموالها بالسعر المحدد للنقد الأجنبي طبقاً للقرار الوزاري رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه^(١) ، وذلك متى كان إلا كتاب قد بدأ قبل العمل بحكم المادة السابقة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٢ مايو سنة ١٩٨٧

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

دكتور يسرى على مصطفى

(١) نشر القرار الوزاري رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٥ في الوقائع المصرية - العدد ٩٤ في

١٩٨٥/٤/٢١

وقد نصت المادة الأولى منه على الآتي (في تطبيق أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه يعتبر أعلى سعر معلن للنقد الأجنبي هو السعر المعلن في مجمع البنوك المعتمدة مزيداً بالعلوة التي تحددها اللجنة المنصوص عليها بالقرار الوزاري رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ .المشار إليه .

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٨/٣٥٩٦

رئيس مجلس الإدارة
وهزى السيد شعبان

الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية
١٨٧٥٩س١٩٨٧ — ٢٠٢٤

اطلبوا الكتب القانونية

من سرائر بيع المطبوعات الحكومية

ميدان الاوبرا وفرع المطبعة ٤٠ ش نوبار بالقاهرة

شارع عبد السلام عارف بيورسعيد

مبنى المخازن العامة ٣ شارع السراى بالاسكندرية

- قانون نزع الملكية	- قانون العمل
- قانون المحاسبة الحكومية	- قانون الضرائب على الدخل
- قانون تنظيم المناقصات والمزايدات	- ضريبة الدمغة ولانحته
- قانون الجمارك	- قانون الاجراءات الجنائية
- القوانين المكملة للدستور	- قانون العقوبات
- قانون الحراسة	- قانون التعامل بالنقد الاجنبى
- قانون الاعفاءات الجمركية	- قانون المنشآت الفندقية والسياحة
- قانون المحاماة	- دستور جمهورية مصر العربية
- قانون الاحداث	- لائحة بدل السفن
- قانون هيئات القطاع العام وشركاته	- قانون تأجير وبيع الاماكن
- قانون السجل التجارى	- قانون تنظيم البناء
- قانون الميراث والوصية	- قانون الزراعة
- قانون العاملين المدنيين بالدولة (جزءان)	- قانون الخدمة العسكرية
- قرار رئيس الجمهورية بإنشاء هيئات القطاع العام	- قانون الشركات المساهمة
- قانون العلامات والبيانات التجارية	- قانون الضريبة على الاستهلاك
- قانون الحكم المحلى	- اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب
- لائحة القومسيونات الطبية	- اللائحة التنفيذية لقانون الشركات
- قانون ضريبة الشركات	- قانون النيابة الادارية
- قانون رسوم التوثيق والشهر	- قانون الجبانات
- قانون الجنسية المصرية	- لائحة المخازن
- قانون المرافعات	- قانون سجل المستوردين
- قانون تشغيل العاملين بالمناجم والمحاجر	- قانون الوكالة التجارية
- قانون السجل العينى	- لائحة التخطيط العمرانى
- قانون التعليم العام	- قانون التعليم الخاص
- قانونا التعاون الانتسايجى والاستهلاكى	- قرار وزير شئون الاستثمار رقم ٧ لسنة ١٩٨٢
	- القانون المدنى
	- قانون الغش التجارى
	- قانون الحجز الادارى
	- قوانين العلامات التجارية وقمع التقليل والغش
	- قانون تنظيم الشركات السياحية

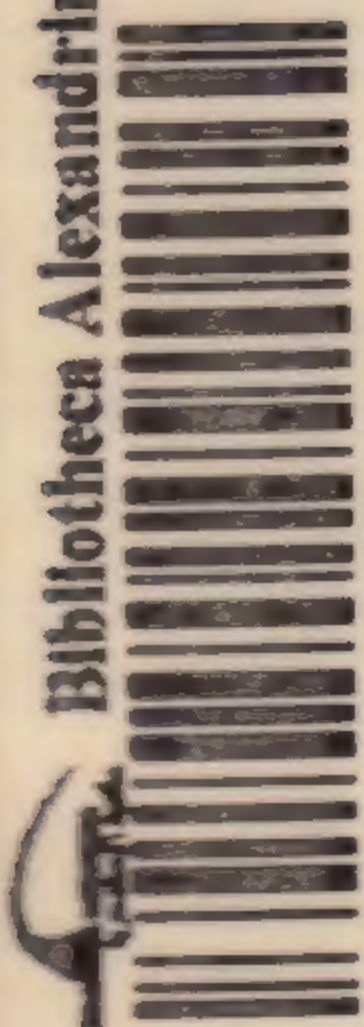
- قانون التشريمات الصحية	- قانون الخدمة العامة للشباب
- والعلاجية	- قانون الرسوم القضائية
- قانون مزاولة مهنة الطب	- قانون الاحوال المدنية
- والصيدلة	- نماذج العقد الابتدائي
- قانون مجلس الدولة	- قانون التأمين الاجتماعي
- قانون الجامعات ولائحته	- قرار وزير التأمينات ١٠٤ لسنة ١٩٨٥
- قانون الري والدرف	- قانون الادارات القانونية (جزءان)
- قانون التعاون الاسكاني	- قانون التعاون الزراعي
- قانون النقابات العمالية	- قانون التأمين على عمال المقاولات
- قانون استثمار المال العربي والاجنبي	- قانون الثروة السمكية
- لائحة المحفوظات	- قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي
- قانون السلطة القضائية	- قانون البنك المركزي ونظام النقود
- قانون الهجرة	- قانون فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة
- قانون الاحوال الشخصية للمسلمين	- قانون الطرق العامة
- قانون الاحوال الشخصية لغير المسلمين	- قانون الاشراف والرقابة على التأمين
- قانون العاملين بالقطاع العام	- قانون التأمين على اصحاب الاعمال
- مناسك الحج	- قانون الاسلحة والذخائر
- قانون الجوازات	- لائحة الماذونين
- قانون التقاعد والتأمين للقوات المسلحة	- قرارات تحديد نسب الربح
- قانون حماية الآثار	- قانون السجل الصناعي
- قانون الجمعيات والؤسسات	- قانون سلطة الصحافة
- قانون الاراضي الصحراوية	- لائحة قانون سلطة الصحافة
- قانون المطبوعات	- قانون نقابة المهن الاجتماعية ونقابة المحفظين
- قانون الكسب غير المشروع	- قوانين نقابات المهن التطبيقية والتشكيلية والفنون التطبيقية
- قانون المرور	- قانون نقابة المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية
- قانون المحال العامة	- قانون نقابة مهن التمريض
- قانون ترخيص الملاهي	- قوانين نقابات التجار والمهندسين والنقابات الأخرى
- قانون تراخيص المحال الصناعية	- قوانين المهن الطبية
- قانون حماية حق المؤلف	- قانون الأسماء والدقائق التجارية
- قانون الضريبة على العقارات المبنية	- قانون بيع المحال التجارية
- قانون التوثيق والشهر	- قانون الوزن والقياس والكيل
- قانون تاجير العقارات المملوكة للدولة	
- قانون الشرطة	
- قانون التمولن والتسعين للجيري	

- قانون بعض البيوع التجارية	- قانون تنظيم الأزهر الشريف
- قانون براءة الاختراع	- قانون الرسوم الصحية والحجر
- قانون التجارة	الصحي
- قانون التجارة البحرية	- قانون الغرف التجارية
- قانون المجتمعات العمرانية	- قانون تنظيم الشهر العقاري
- قانون شروط الخدمة والترقية	- قانون الموازنة العامة للدولة
لضباط القوات المسلحة	- قانون التعريف الجمركية
- قانون خدمة ضباط الشرف	- قانون الاكتتاب ولائحته
والصف والجنود	- قانون المشردين والمشتبه فيهم
- قانون المجالس الطبية	- قانون الغرف الصناعية
- قانون التوحيد القياسى وتنظيم	- قانون هيئة قضايا الدولة
الصناعة	- قرار وزير الزراعة رقم ٦٤٦
- قانون اكااديمية الشرطة	لسنة ١٩٨٦
- قانون العمد والمشايخ	- قرار وزير التموين رقم ٤٩١
- قانون النظافة العامة	لسنة ١٩٨٦
- قانون مزاولة مهنة المحاسبة	- قانون المهن الزراعية
- انظمة التأمين الاجتماعى	- قانون مهنة التمريض
- قانون النظام الداخلى لجمعيات	- قانون تصفية الأوضاع الناشئة
الاسكان	عن الاصلاح الزراعى
- قانون الجمعيات التعاونية	- قانون تأهيل المعوقين
- قانون الاستيراد والتصدير	- لائحة المعاهد العالية
- قانون المنشآت الطبية	- قانون صندوق تمويل مشروعات
- قانون البورصات المالية	الاسكان
- قانون النظام الاساسى للكلبات	- قانون دور الحضانة
العسكرية	- قانون البنوك والائتمان
- قانون الاصلاح الزراعى	- قانون مكافحة المخدرات
- لائحة الاستيراد والتصدير	- قانون الهيئات الخاصة للشباب
- قانون التأمين على عمال المخازن	والرياضة (جزء اول)
- قانون التأمين الاجبارى على	- الانظمة الاساسية المتعلقة بقانون
السيارات	الشباب والرياضة (جزء ثانى
- قانون تنظيم تجارة الادوية	وثالث)
- قانون التعبئة العامة والامن	- نقابة المهن الرياضية (جزء رابع)
القومى	

- قانون عقد العمل البحري	- قانون الباحثين العلميين
- قانون رسوم الموانئ والمنائر	- قرارات بشأن المركز القومي
- قانون نقل البضائع	للبحوث واكاديمية البحث العلمي
- قانون ضريبة الاطيان الزراعية	- قانون النظام الاساسي للمؤسسة
- قانون الطيران المدني	الثقافية والاجتماعية
- قانون نقابة المهن العلمية	- قرارات وزير الاقتصاد بشأن
- قانون نقابة الصحفيين واتحاد	انشاء سوق حرة للنقد الاجنبي
الكتاب	- قانون الرقابة الادارية
- موسوعة المباني اربعة اجزاء	- قرارات وزير الزراعة بانشاء
- قرارات تنظيم الصناعة جزآن	حدائق الفاكه وما يتعلق بها
- قوانين الحماية من التلوث	

2
1
74
8

Bibliotheca Alexandrina



0459589